AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01197 7851

05 - B 12439 Pwt

قررت الإدارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب
لطلبة السنة الثالثة الابتدائية فى المعاهد الدينية

شرح

قطر الندى وبل الصدى

PJ
6101
I19
1961

تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١ من الهجرة

ابن هشام الانصاري النحوي

حققه ، وضبط غريبه ، وشرح شواهده

محمد محيي الدين عبد الحميد

الأستاذ فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية بالجامع الأزهر
وأستاذ الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق بالخرطوم

الطبعة الثانية : مزيدة ومنقحة

١٣٦٠ هـ — ١٩٤١ م

[جميع حق الطبع محفوظ]

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بشارع محمد على بمصر

لصاحبها : مصطفى محمد

مطبعة الاستقامة

٤١٥
ابن هشام

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له »
« ابن هشام أنحى من سيبويه »

« إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره فى صناعة النحو ، وكان »
« ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا »
« مصطلح تعليمه ؛ فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته »
« واطلاعه »

ابن خلدون

51971

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على جزيل نعمائه ، وأشكره شكر المعترف بمننه وآلائه ، وأصلى وأسلم على صفوة أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه

وبعد ؛ فهذا كتاب «شرح قطر الندى وبل الصدى» إحدى مصنفات الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى : المتوفى فى ذى القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة ؛ وهو أحد كتب العربية التى أولعت بها منذ الصغر ، وأحد الكتب التى كان لها فى نشأتى العلمية أجمل الأثر ، فالله يعلم أنى انتفعت به فى زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جدٍّ واضح فى ميولى ونزعاتى العلمية ، وأننى مازلت أجد فى نفسى آثار هذا الانتفاع القديم عهده إلى اليوم ؛ وإن من علائم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قلما رأيت امرأ من ذوى الرأى والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له والثناء عليه والإشادة بذكره ، ووجدته مع ذلك شديد الأسف على تحلئة الشادين عنه وصدهم عن الانتفاع به بما شوّه الناشرون له من محاسنه حتى ظهر للناس فى مرأى يلفت العيون عنه ويجافى النفوس عن الطمأنينة إليه ، وهذا — مع الألم الشديد — أمر لايختص كتابا من كتب أسلافنا ، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة ، بل إنك لا تقع عينك إلا فى القليل النادر على كتاب من كتبهم قد عنى ناشره بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

لذلك لم أجد بدا من القيام على هذا الكتاب بضبط أمثلته وشواهده

من القرآن الكريم والحديث النبوى والشعر العربى، ثم بشرح جميع أبياته شرحا وسطا بين الوجيز المخل والبسيط الممل، مع إعراب الأبيات إعرابا كاملا، وأديت ذلك كله بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول؛ إذ كان قصدى أن يتفهمه المبتدئون فى علم العربية ومن فى حكمهم، وكان من أهم ما بعثنى إلى هذا العمل الرغبة فى أن أضع لبنة فى إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح مايمكننى إصلاحه من الكتب التى تدرس فيه؛ فقد، والله، ساءنى كما ساء كل محب الأزهر أن يضرب المثل فى رداءة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية، فيقال (هذه طبعة أزهرية) وقد لايكون للكتاب عيب يرميه به بعض القراء إلا أن حروفه صغيرة أو أن ورقه أصفر، أو نحو ذلك.

فإن كنت قد بلغت ما أردت، وكان هذا العرض الجميل باعثا على الانتفاع بالكتاب، فهذه رغبة طالما تمنيتها، وإن تكن الأخرى فلله الأمر من قبل ومن بعد، والله وحده المسئول أن يحسن جزاءنا، إنه السميع المجيب

✡ ✡ ✡

هذا، وقد اتفق أن نفدت جميع نسخ الكتاب، ورغبت إلى المكتبة التجارية الكبرى فى إعادة طبعه؛ فاغتنمت هذه الفرصة لأزيد فى الكتاب زيادات علمية هامة ولأجوّد ضبطه وتحقيقه، وأنا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل فى سجل الحسنات؛ إنه ولى ذلك؟

كتبه

محمد محيى الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

قطر الندى وبل الصدى

هو الإمام الذى فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأعيا من يأتى بعده ، الذى لايشق غباره فى سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى

ولد فى القاهرة فى ذى القعدة عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد)

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السَّرَّاج ، وسمع على أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى المزنى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزى ، وقرأ على التاج الفاكهانى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقه على مذهب الشافعى ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته بخمسين سنة .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتَصَدَّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرد ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً ، وكان مع ذلك كله متواضعاً ، بَرّاً ، دمثَ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم

بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره فى صناعة النحو ، وكان ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » اهـ

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتباً على حروف المعجم ، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب ، عن قواعد الإعراب : طبع فى الآستانة وفى مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى

(٢) الألغاز ، وهو كتاب فى مسائل نحوية صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل : طبع فى مصر

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : طبع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه شرح وجيز مطبوع ، وآخر مبسوط لم يطبع

(٤) التذكرة : ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شىء منه

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل : ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات

(٦) الجامع الصغير : ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبة باريس

(٧) الجامع الكبير : ذكره السيوطى

(٨) رسالة فى انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضا » و « هلم جرا » وهى موجودة فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطى المطبوع فى الهند

(٩) رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم : موجودة فى مكتبة برلين

(١٠) رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة : ذكره السيوطى ، وذكر أنه أربعة مجلدات

(١١) الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنى

(١٢) شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح مطبوع

(١٣) شرح البردة : ذكره السيوطى

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح مطبوع

(١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطى ؛ ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكرها أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطى أيضا ، ولاندرى حقيقة حاله .

(١٧) شرح قصيدة « بانت سعاد » : طبع مراراً

(١٨) شرح القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية : يوجد فى مكتبة ليدن .

(١٩) شرح قطر الندا وبل الصدا الآتى ذكره : طبع مرارا ، وهو هذا الذى نقدمه اليوم

(٢٠) شرح اللمحة لأبى حيان : ذكره السيوطى

(٢١) عمدة الطالب فى تحقيق صرف ابن الحاجب : ذكره السيوطى وذكر أنه فى مجلدين

(٢٢) فوح الشذا فى مسألة كذا، وهو شرح لكتاب « الشذا فى مسألة كذا » تصنيف أبى حيان : يوجد فى ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطى : (ج ٤ ص ١٢٠ — ١٣١)

(٢٣) قطر الندى وبل الصدى : طبع مراراً، وهو متن هذا الشرح، ولنا عليه شرح مطبوع

(٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطى

(٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطى

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنيِّر فى الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسير الكتاب واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف من الكشاف» وكتاب ابن هشام يوجد فى مكتبة برلين

(٢٧) المسائل السفرية فى النحو : ذكره السيوطى

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : طبع فى طهران والقاهرة مرارا، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد واف، ولنا عليه شرح مبسوط نسأل الله أن يعين على طبعه

(٢٩) موقد الأذهان وموقظ الوسنان، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو : يوجد فى دار الكتب المصرية ، ومكتبتى برلين وباريس وتوفى ، رحمه الله تعالى ، فى ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، جمال المُتَصَدِّرين وتاج القراء ، تَذْكِرَةُ أبى عمرو وسيبويه والفراء ، أبو محمد عبدُ الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصارى ، فَسَحَ له الله فى قبره :

الحمد لله رافِعِ الدرجات لمن انخفض لجلاله ، وفاتِحِ البركات لمن انتصب لشكر إفضاله ، والصلاة والسلام على مَنْ مَدَّتْ عليه الفصاحة رِوَاقَهَا ، وشدَّتْ به البلاغة نِطاقها ، المبعوثِ بالآيات الباهرة والحُجَج ، المنزَّل عليه قرآنٌ عربىٌّ غيرُ ذى عِوَج ، وعلى آله الهادين ، وأصحابه الذين شادوا الدين ، وشَرَّف وكَرَّمَ

وبعد : فهذه نُكَتٌ حَرَّرْتُها على مُقَدِّمتى المُسَمَّاة بـ « قَطْر النَّدَى ، وبَلِّ الصَّدَى » رافعةٌ لحجابها ، كاشفةٌ لنقابها ، مكملة لشواهدها ، مُتَمِّمة لفوائدها ، كافيةٌ لمن آقتصر عليها ، وافيةٌ ببُغْيَةِ من جَنَحَ من طلاب علم العربية إليها ، والله المسئول أن ينفع بها كما نفع بأصلها ، وأن يُذَلِّل لنا طُرُقَ الخيرات وسُبُلَها ؛ إنه جواد كريم ، رءُوفٌ رحيم ، وما توفيقى إلا بالله : عليه توكلت ، وإليه أنيب .

ص - الكَلِمَةُ : قَوْلٌ مُفْرَدٌ

ش - تُطْلَق الكلمة فى اللغة على الجمل المفيدة ، كقوله تعالى : (كَلَّا إِنَّها كَلِمَةٌ هو قائِلُها) إشارة إلى قوله : (رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّى أَعْمَلُ صالِحاً فيما تَرَكْتُ) ، وفى الاصطلاح على القول المفرد

والمراد بالقول : اللفظُ الدالُّ على معنى : كرَجُل ، وفَرَس

والمراد باللفظ : الصوتُ المشتمل على بعض الحروف : سواء دل على معنى كزَيْدٍ ، أم لم يدل كدَيز — مَقْلُوبَ زَيْد — وقد تبيَّنَ أَنَّ كلَّ قول لفظٌ ، ولا ينعكس

والمراد بالمفرد : مالا يدل جزؤه على جزء معناه ، وذلك نحو « زيد » فإن أجزاءه — وهى الزاى ، والياء ، والدال — إذا أُفْرِدَتْ لاتدلّ على شىء مما يدل هو عليه ، بخلاف قولك « غُلامُ زَيْد » فإن كلا من جزءيه — وهما الغلام وزيد — دالٌّ على جزء معناه ، فهذا يسمى مركبا لامفردا

فإن قُلْتَ : فلم لااشترطت فى الكلمة الْوَضْعَ كما اشترط من قال : الكلمة لفظ وُضِع لمعنى مفرد ؟

قلتُ : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنسا للكلمة ، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومُهْمَل ، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ، ولمَّا أخذتُ القول جنسا للكلمة ، وهو خاص بالموضوع ، أغنانى ذلك عن اشتراط الوضع

فإن قُلْتَ : فلم عَدَلْتَ عن اللفظ إلى القول ؟

قلت : لأن اللفظ جنس بعيد ؛ لانطلاقه على المهمل والمستعمل ، كما ذكرنا ، والقول جنس قريب ؛ لاختصاصه بالمستعمل ، واستعمالُ الأجناس البعيدة فى الحدود مَعيبٌ عند أهل النظر

* * *

ص - وهِىَ : آسمٌ ، وفِعْلٌ ، وحَرْفٌ

ش - لما ذكَرتُ حدَّ الكلمة بَيَّنْتُ أنها جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والدليلُ على انحصار أنواعها فى هذه الثلاثة الاستقراءُ ؛ فإن علماء هذا الفن تَتَبَّعُوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان ثَمَّ نَوْعٌ رابعٌ لعَثَرُوا على شىء منه

* * *

ص - فأَمَّا الِاسْمُ فيُعْرَفُ بأَلْ : كالرَّجُلِ ، وبالتَّنْوينِ : كرَجُلٍ ، وبالحَديثِ عَنْهُ : كتَاءِ ضَرَبْتُ

ش - لما بيَّنْتُ ماانحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعت فى بيان مايتميز به كل واحد منها عن قسِيمَيْه ؛ لتتم فائدة ماذكرته ، فذكرت للاسم ثلاثَ علامات : علامةً من أوله ؛ وهى الألف واللام : كالفرس ، والغلام ، وعلامةً من آخره ، وهى التنوين ، وهو « نون زائدة ، ساكنة ، تلحق الآخر لفظا لاخطا ، لغير توكيد » نحو : زَيْدٍ ، ورجلٍ ، وصهٍ ، وحينئذٍ ، ومسلماتٍ ، فهذه وماأشبهها أسماء ؛ بدليل وجود التنوين فى آخرها ، وعلامةً معنوية ، وهى الحديث عنه : كـ « قَامَ زَيْدٌ » فزيد اسم ؛ لأنك قد حَدَّثْتَ

عنه بالقيام ، وهـذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم ، وبها استدل على اسمية التاء فى « ضَرَبْتُ » ؛ ألا ترى أنهـا لا تقبل « ال » ، ولا يلحقها التنوين ، ولا غيرهما من العلامات التى تذكر للاسم ، سوى الحديث عنها فقط

* * *

ص - وهُو ضَرْبانِ : مُعْرَبٌ ، وهوَ ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عليْهِ : كزَيْدٍ ، ومَبْنِىٌّ ، وهُو بِخِلافِهِ : كهٰؤُلاءِ فى لُزُومِ الكَسْرِ وكذٰلِكَ حَذَامِ وأَمْسِ فى لُغَةِ الْحِجازِيِّينَ ، وكأَحَدَ عَشَرَ وأَخواتِهِ فى لُزُومِ الفَتْحِ ، وكقَبْلُ وبَعْدُ وأَخواتِهما فى لُزُومِ الضَّمِّ ، إذا حُذِفَ المُضافُ إليهِ ونُوِىَ مَعْناهُ ، وكمَنْ وكَمْ فى لُزومِ السُّكونِ ، وهو أَصْلُ البِناءِ

ش - لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شىء من علاماته عَقَّبْتُ ذلك ببيان انقسامه إلى : مُعْرَب ، ومَبْنِىّ ، وقَدَّمْتُ المعرب لأنه الأصل ، وأَخَّرْتُ المبنى لأنه الفرع ، وذكرت أن المعرب هو « مايتغير آخره بسبب مايدخل عليه من العوامل » : كزيد ، تقول : « جاءنى زيدٌ » ، و « رأيت زيداً » ، و « مررْتُ بزيدٍ » ؛ ألا ترى أن آخر « زيد » تغير بالضمة والفتحة والكسرة ، بسبب مادخل عليه من « جاءنى » و « رأيت » والباء ، فلو كان التغير فى غير الآخر لم يكن إعرابا ؛ كقولك فى « فَلْس » إذا صَغَّرته « فُلَيْس » وإذا كَسَّرته « أَفْلُس وفُلُوس » ، وكذا لو كان التغير فى الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل ؛ كقولك : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » فإنه يجوز لك أن تقول : « حَيْثُ » بالضم ، و « حَيْثَ »

بالفتح، و «حَيْثِ» بالكسر، إلا أن هـذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل، ألا ترى أن العامل واحد، وهو «جلس»، وقد وجد معه التغير المذكور

ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبنى، وأنه «الذى يلزم طريقة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب مايدخل عليه»، ثم قسمته إلى أربعة أقسام: مبنىّ على الكسر، ومبنىّ على الفتح، ومبنىّ على الضم، ومبنى على السكون، ثم قسمت المبنى على الكسر إلى قسمين: قسم متفق عليه، وهو «هٰؤُلاء»؛ فإن جميع العرب يكسرون آخره فى جميع الأحوال، وقسم مختلف فيه، وهو «حَذَامِ، وقَطَامِ» ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فَعَالِ، و «أمْسِ» إذا أردت به اليَوْمَ الذى قبل يومك

فأما باب «حَذَامِ» ونحوه فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا، فيقولون: «جَاءَتْنِي حَذَامِ، ورَأَيْتُ حَذَامِ، ومَرَرْتُ بِحَذَامِ» وعلى ذلك قول الشاعر:

١ — فَلَوْلَا الْمُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِى ... لَمَا تَرَكَ الْقَطَاطِيبَ الْمَنَامِ

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

---

١ — البيتان قيل: إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب كما فى اللسان (مادة رقش) أنهما للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام امرأته وفيها يقولهما، والبيت من شواهد ابن عقيل (١٦) وشرحناه (ج ١ ص ٥٦) واستشهد به الأشمونى فى باب مالا ينصرف، والمؤلف فى كتابه أوضح المسالك (ج ٢ ص ١٥٩) وكتابه شذور الذهب (رقم ٣٨ ص ٨٥)

... ...

اللغة : « قالت » فعل ماض من القول « حذام » اسم امرأة الشاعر كما عرفت « صدقوها » انسبوها للصدق ، ولا ترموها بالكذب

المعنى : هذه المرأة صادقة فى كل ما تذكره من قول ، فإذا قالت لكم قولا فاعلموا أنه القول المعتدّ به الذى لايصح خلافه ؛ فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول

الاعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « قالت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، حرف لامحل له من الإعراب « حذام » فاعل بقال ، مبنى على الكسر فى محل رفع ، والجملة فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « فصدّقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، وها : مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية ، لأنها أداة شرط غير عاملة « فإنّ » الفاء حرف دال على التعليل ؛ إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول : خبر إن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقال . والتقدير : فإن القول الذى قالته حذام

الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ، فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافى فى الكلمة الثانية ، وهى فاعل فى الموضعين جميعاً ، ونحن نعلم أن الفاعل لابد من أن يكون مرفوعا ، فلما لم يكن ههنا مرفوعا فى اللفظ جزمنا بأنه مرفوع فى المحل ، وهذا معنى كونه مبنيا ، وهذه لغة الحجازيين ، وخالفهم بنو تميم وتفصيل مقالتهم فى الشرح

فذكرها فى البيت مرتين مكسورة، مع أنها فاعل

وافترقت بنو تميم فرقتين : فبعضهم يعرب ذلك كله : بالضم رفعا، وبالفتح نصبا وجرا، فيقول : « جاءتنى حَذَامُ » بالضم، و « رَأَيْتُ حَذَامَ، ومَرَرْتُ بِحَذَامَ » بالفتح، وأكثرهم يَفْصِل بين ما كان آخره راء : كَوَبَارِ — اسم لقبيلة — وحَضَارِ — اسم لكوكب — وسَفَارِ — اسم لماء — فيبنيه على الكسر كالحجازيين [1]، وما ليس آخره راء : كحذام وقطام، فيعربه إعراب مالا ينصرف

وأما « أمْسِ » إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون : « مَضَى أمْسِ، واعْتَكَفْتُ أمْسِ، وما رأيته مُذْ أمْسِ » بالكسر فى الأحوال الثلاثة، قال الشاعر :

٢ — مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ ... وطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لا تُمْسِى

وطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً ... وغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كالْوَرْسِ

الْيَوْمَ أَعْلَمُ ما يَجِىءُ بِهِ ... ومَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

---

(١) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب — وهو من شواهد كتاب شذور الذهب للمؤلف (ص ٨٦)، واستشهد به أيضا صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان :

مَتَى مَا تَرِدْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا ... أُدَيْهِمَ يَرْمِى الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

٢ — هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، أولاسقف نجران ؛ وقد استشهد المؤلف فى التوضيح بالشطر الأخير من هذه الأبيات فى باب مالا ينصرف ؛ وذكر الأبيات كلها فى كتابه شذور الذهب (رقم ٤١ ص ٨٩ و ٩٠)

... ...

اللغة : « البقاء » أراد به الدوام والخلود « الورس » هو الزعفران « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل ، أى : القاطع ؛ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف

المعنى : إن الخلود فى هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال : فالشمس — وهى كوكب عظيم جدا — ليست باقية على حالة واحدة ؛ بل يعتريها التغير والأفول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التى تغرب فيها ؛ ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران فى صفرتها ... ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل لى فى وقتى الحاضر ؛ وقد أحتال على أن أعمل شيئا ، ولكن ما حدث أمس منى ومن غيرى لا يمكن أن أرده لأنه قد ذهب وانقطع ؛ ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود ؟

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول مقدم على الفاعل ؛ منصوب بالفتحة الظاهرة « تقلب » فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الشمس » مضاف إليه « وطلوعها » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف على تقلب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وها : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « من » حرف جر « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع « لا » نافية « تمسى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر جوزا تقديره هى يعود إلى الشمس ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بالإضافة إلى حيث « وطلوعها » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف أيضا على تقلب ، وها : مضاف إليه « حمراء » حال من ضمير المؤنث المجرور محلا بالإضافة إلى طلوع « صافية » صفة لحمراء ، أو حال ثان « وغروبها » الواو عاطفة ، غروب : معطوف على تقلب ، وها : مضاف إليه « صفراء » حال من « ها » المجرور محلا بالإضافة إلى غروب « كالورس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان ، أو صفة لصفراء « اليوم » بالرفع : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على

فأمس فى البيت فاعل لمضى ، وهو مكسور كما ترى

وافترقت بنو تميم فرقتين : فمنهم من أعربه : بالضمة رفعا ، وبالفتحة مطلقاً ، فقال : مَضَى أمْسُ ، بالضمة ، وَاعْتَكَفْتُ أمْسَ ، وما رأيته مُذْ أمْسَ ، بالفتح ، قال الشاعر :

٣ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لَا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

وَلَا لَقِينَ الدَّهْرَ إلَّا تَعْسَا

الظرفية الزمانية ، أعلم ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا ، ما ، اسم موصول : مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، يجىء ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى اليوم ، به ، جار ومجرور متعلق بيجىء ، وجملة يجىء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما ، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع ، وهو أجود

الشاهد فيه : قوله « أمس » فى آخر الابيات ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة الآخر بدليل قوافى الأبيات كلها ، وهى فاعل لمضى ، ومن هنا نعلم أن الكلمة مبنية على الكسر فى محل رفع ؛ لأن الفاعل لايكون إلا مرفوعا : إما لفظا ، وإما محلا

٣ — هذه الأبيات من الشواهد التى لايعرف قائلها ، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٤) ، وقد استشهد الأشمونى بالبيت الأول منها كذلك فى باب الاسم الذى لاينصرف ، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد فى نوادره ، وذكر الأعلم فى شرح شواهد كتاب سيبويه البيت الثانى ، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى فى كتابه الشذور (رقم ٤٢ ص ٩٠)

... ...

اللغة : «السعالى» بفتح السين - جمع سعلاة - بكسر السين وسكون العين - وهى الغول ، وقيل : ساحرة الجن « همسا » الهمس : الخفاء وعدم الظهور

المعنى : يذكر أنه رأى شيئا عجيبا فى اليوم الذى قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان ويأكلن مافى رحالهن من الطعام أكلا خفيا ، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن

الاعراب : « لقد » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد رأيت - إلخ ، قد : حرف تحقيق « رأيت » فعل وفاعل « عجبا » مفعول به ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : لقد رأيت شيئا عجبا ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « مذ » حرف جر « أمسا » مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس ، والجار والمجرور متعلق برأى « عجائزا » صرفه للضرورة ، وهو بدل من قوله عجبا ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مثل » صفة لعجائز ، وهو مضاف و « السعالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « خمسا » بدل من عجائز ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يأكلن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لعجائز « ما » اسم موصول : مفعول به ليأكل ، مبنى على السكون فى محل نصب « فى » حرف جر « رحلهن » رحل : مجرور بفى وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول وهو ما « همسا » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يأكلن أكلا همسا - أى خفيا - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « لا » حرف نفى دال على الدعاء « ترك » فعل ماض « الله » فاعل « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرسا » مفعول به لترك

ومنهم من أعربه بالضمة رفعا ، وبناه على الكسر نصبا وجرا ، وزعم الزجاجى أن من العرب من يبنى « أمس » على الفتح وأنشد عليه قوله :

مُذْ أَمْسَا ، وهو وهم ، والصواب ماقدمناه من أنه معرب غير منصرف ، وزعم بعضهم أن « أمسا » فى البيت فعل ماض ، وفاعله مستتر ، والتقدير « مُذْ أَمْسَى الْمَسَاءُ »

ولما فرغت من ذكر المبنى على الكسر ذكرت المبنى على الفتح ومثلته بأَحَدَ عَشَرَ وأخواتِهِ ، تقول : « جاءنى أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، ورأيت أَحَدَ عَشَرَ رجلا ، ومررت بأَحَدَ عَشَر رجلا » بفتح الكلمتين فى الأحوال الثلاثة ، وكذا تقول فى أخواته ، إلا اثنى عشر ؛ فإن الكلمة الأولى منه تعرب : بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، تقول : « جاءنى اثْنَا عَشَر رَجُلًا ، ورأيت اثْنَىْ عَشَر رَجُلًا ، ومررت باثنى عَشَر رَجُلًا »

وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولى « وأخواته » ؛ لأننى سأذكر فيما بعد أن « اثنين ، واثنتين » يعربان إعراب المثنى مطلقا وإن ركبا

ولما فرغت من ذكر المبنى على الفتح ذكرت المبنى على الضم ، ومثلته

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فانه أتى بكلمة « أمس » مفتوحة بدليل قوافى بقية الأبيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ ، فدل على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب ، وهى فى حالة الرفع تعرب بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر :

اِعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِى تَضَمَّنَ أَمْسُ

فان قوله « أمس » مرفوع بالضمة ، وهو فاعل لقوله « تضمن »

بقَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وأشرت إلى أن لهما أربعَ حالات

إحداها : أن يكونا مضافين ؛ فيعربان نصبا على الظرفية ، أو خفضا بمن ، تقول : « جئتك قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ » فتنصبهما على الظرفية ، و « من قَبْلِهِ ، ومن بَعْدِهِ » فتخفضهما بمن ، قال الله تعالى : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ .. فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ) وقال تعالى : (أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ .. مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الأُولَى)

الحالة الثانية : أن يحذف المضاف إليه ، وينوى ثبوت لفظه ؛ فيعربان الإعراب المذكور ، ولا ينونان لنية الإضافة ، وذلك كقوله :

٤ — وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

---

٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (٢٣٢) وقد شرحناه (ج ٢ ص ٥٦) واستشهد به الأشمونى فى باب الاضافة ، واستشهد به مؤلف هذا الكتاب فى باب الاضافة من كتاب « أوضح المسالك » (ج ٢ ص ٢٤)

اللغة : « نادى » فعل من النداء ، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك « مولى » للمولى عدة معان تقرب من العشرين ؛ فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ، ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الحليف المناصر ، ويطلق على غير ذلك « قرابة » مصدر بمعنى القرب

المعنى : وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوى نصرته

الاعراب : « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى

الرواية بخفض « قبل » بغير تنوين ، أى : ومن قبل ذلك ، فحذف «ذلك» من اللفظ وقدره ثابتا ، وقرأ الجحدرى والعقيلى : (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالخفض بغير تنوين ، أى : من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده ، فحذف المضاف إليه وقدر وجوده ثابتا

الآتى ، فهو متقدم على عامله « نادى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل : مضاف و« مولى » مضاف إليه ، ويروى منوّنا وغير منوّن ؛ فإن كان منوّنا فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى ذلك يكون قوله « قرابة » مفعولا لنادى منصوباً بالفتحه الظاهرة ، وإن كان « مولى » غير منوّن فهو مجرور بكسرة مقدّرة على الألف الموجودة فى اللفظ منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « قرابة » مضاف إليه ، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفا لعدم تعلق الغرض بذكره « فما » الفاء حرف عطف ، وما : نافية « عطفت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مولى » أعربه بعضهم بدلا من ضمير الغائب الذى هو الهاء فى قوله « عليه » الآتى ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه ، وذلك نادر كل الندرة ، وأعربه بعضهم حالا من ضمير الغائب أيضا ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ ، وهذا — مع كونه أخف من سابقه وله شواهد مسموعة — محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ؛ بل يجوز أن يكون قوله « مولى » مفعولا به لعطفت تقدم على الفاعل ، وقوله « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله عطفت ، و «العواطف» فاعل عطفت ؛ وهذا الإعراب خير من سابقيه

الشاهد فيه : قوله « من قبل » فإنّ الرواية بجرّ « قبل » بدون تنوين ، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه ، وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت ، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذى حذفه من الكلام مع أنه يقصده ، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت

الحالة الثالثة : أن يقطعا عن الإضافة لفظا ، ولا ينوى المضاف إليه ؛ فيعربان أيضا الإعراب المذكور ، ولكنهما ينونان ؛ لأنهما حينئذ اسمان تَامان كسائر الأسماء النكرات ، فتقول : « جئتك قَبْلاً وبَعْدًا ، ومن قبْلٍ ومن بَعْدٍ » ، قال الشاعر :

٥ — فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

---

٥ — نسب العينى هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ، وأن صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وهو كذلك فى شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه وذكرنا قصته (ج ٢ ص ٥٦) وقد أنشده الأشمونى فى باب الإضافة كما أنشده الشارح ، وقد أنشد المؤلف صدره فى باب الإضافة من كتاب « أوضح المسالك » (ج ٢ ص ٢٥) وأنشده كذلك فى كتابه شذور الذهب (رقم ٤٦ ص ٩٦)

اللغة : « ساغ لى الشراب » سهل مروره فى حلقى وحلا مذاقه ، وطاب لى شربه « أغص » بفتح همزة المضارعة ، والغين المعجمة مفتوحة فى الأكثر ومضمومة فى لغة قليلة ، وهو من الغصص - بفتح الغين والصاد - والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه فى الحلق « الماء الحميم » كما هى الرواية الصحيحة - هو الماء البارد ، والفرات - كما فى الرواية الأخرى - هو الشديد العذوبة ، ومنه قوله تعالى : (وهو الذى مرج البحرين هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج)

المعنى : يقول : إنه بعد أن أدرك ثأره ونال فى عدوه ما كان يشتهى طاب له الشراب ، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه

وقرأ بعضهم : (لِلّٰهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالخفض والتنوين

الحالة الرابعة : أن يحذف المضاف إليه ، وينوى معناه دون لفظه ؛ فيبنيان حينئذ على الضم ، كقراءة السبعة : (لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ) وقولى « وأخواتهما » أردت به أسماء الجهات الست [1] ، وأوّل ، ودُون ، ونحوهن ، قال الشاعر :

الإعراب : « فساغ » الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو واو الحال ، وكان فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه النصب كان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب على الحال ، وقوله « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء ، وصفة المجرور مجرورة

الشاهد فيه : قوله «قبلا» فان الرواية فى هذه الكلمة بالنصب مع التنوين وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة فى اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه ، وذلك لأن المنوى كالثابت ، وإذا وجد المضاف إليه فى الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه ، ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب لبعض بنى عقيل من غير تعيين :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

(١) هى فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما بمعنى أحدها نحو خلف وقدام

٦ — لَعَمْرُكَ مَاأَدْرِى وَإِنِّى لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

---

٦ — البيت لمعن بن أوس من كلمة مذكورة فى أمالى القالى (ج ٣ ص ٢١٨) وفى ديوان الحماسة لأبى تمام (ج ٢ ص ٧) وقد استشهد به الأشمونى فى باب الإضافة ؛ والمؤلف فى كتابه أوضح المسالك (ج ٢ ص ٢٦) وفى كتابه شذور الذهب (رقم ٤٥ ص ٩٤)

اللغة : « عمرك » أى : حياتك « ما أدرى » ما أعلم « أوجل » أخاف « تعدو » تسطو ، ويروى تغدو - بالغين المعجمة - أى : تجيئه فى وقت الغداة « المنية » الموت

المعنى : يقول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إنى لا أعلم - مع أننى خائف - من الذى ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن هذه الحياة قصيرة والمرء فى كل لحظة عرضة للموت ، فلا يحسن أن نقضى حياتنا فى الهجران والقطيعة

الاعراب : « لعمرك » اللام حرف ابتداء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب الذى هو الكاف مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ؛ والتقدير : لعمرك قسمى « ما » نافية : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم : اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ؛ وهى اللام المزحلقة ؛ وأوجل : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن ؛ والجملة من إنّ واسمها وخبرها فى محل نصب على الحال ، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشدّ وجلا فهو خبر إنّ مرفوع بالضمة الظاهرة « على » حرف جر « أينا » أى : اسم استفهام مجرور بعلى ، و « نا » ضمير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ؛ والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتى

وقال آخر :

٧ — إذا أنا لم أُومَنْ عَلَيْكَ ولَمْ يَكُنْ لِقاؤُكَ إلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

« تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « المنية » فاعل تعدو « أول » ظرف زمان ؛ مبنى على الضم فى محل نصب ؛ والعامل فيه قوله تعدو

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية فى هذه الكلمة بالضم ؛ وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه ؛ كما فى قراءة السبعة فى قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) وكما فى قول أبى النجم يصف فرسا :

أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عرِيضٌ مِنْ عَلُ

وكما فى قول العرب « ابدأ بذا من أول » بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد تخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه

٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لاحق

اللغة : « أومن » أصله أؤمن - بهمزة مضمومة هى همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هى فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واواً ؛ لأن كل همزتين اجتمعتا فى كلمة وثانيتهما ساكنة تقلب الثانية حرف مدّ من جنس حركة الأولى ، فان كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآدم . وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار . وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو أومن « وراء » كلمة بمعنى خلف . ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عيناك

المعنى : لا خير فى المودة التى بيننا (مثلا) إذا كنت لا تجدنى أهلا لأن تأمننى على سرك وسائر شؤونك وكنت لا تلقانى إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش

الاعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، على

ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم ذكرت المبنى على السكون، ومثلت له بمَنْ، وكَمْ، تقول : « جاءنى مَنْ قامَ، ورأيت مَنْ قَامَ، ومررت بمَنْ قامَ » فتجد « مَنْ » ملازمة للسكون فى الأحوال الثلاثة، وكذا تقول : « كَمْ مَالُكَ، وكَمْ عَبْدًا ملكت، وبِكَمْ درهم اشتريت » فـ« كم » فى المثال الأول فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفى الثانى فى موضع نصب على المفعولية بالفعل الذى بعدها، وفى الثالث فى موضع خفض بالباء، وهى ساكنة فى الأحوال الثلاثة كما ترى

ولما ذكرت المبنى على السكون متأخراً خشيت من وهم من يتوهم أنه

الراجح عند جمهور البصريين، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة فى محل جر بإضافة إذا إليها، وهذا معنى قولنا « خافض لشرطه » وقوله « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أومن » فعل مضارع مبنى للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لامحل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل الذى يكون بعد إذا « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أومن « ولم » الواو عاطفة ؛ لم : حرف جزم ونفى وقلب « يكن » فعل مضارع ؛ مجزوم بلم « لقاؤك » لقاء : اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، فإذا جعلت قوله « لقاء » فاعلا لكان على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل « وراء » تأكيد للأول

الشاهد فيه : قوله « من وراء وراء » حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر، فدل ذلك على أنها مبنية على الضم، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه

خلاف الأصل ؛ فدفعت هذا الوهم بقولى « وهو أصل البناء »

* * *

ص - وَأَمَّا الفِعْلُ فثلاثةُ أقسامٍ :

مَاضٍ ، ويُعْرَفُ بتاءِ التَّأْنيثِ السَّاكِنةِ ، وبِنَاؤُهُ على الفَتْحِ : كضَرَبَ ، إلا مَعَ وَاوِ الْجَماعَةِ فيُضَمُّ : كضَرَبُوا ، أَوِ الضَّمِيرِ المَرْفوعِ المُتَحَرِّكِ فيُسَكَّنُ : كضَرَبْتُ ، ومِنْهُ « نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ » فى الأصح

وَأَمْرٌ ، ويُعْرَفُ بِدَلالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ ، مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ المُخاطَبَةِ ، وَبِناؤُهُ على السُّكُونِ : كَاضْرِبْ ، إلَّا المُعْتَلَّ فعَلَى حذْفِ آخِرِهِ : كاغْزُ واخْشَ وَارْمِ ؛ ونَحْو قُومَا وقُومُوا وقُومِى فعَلَى حَذْفِ النُّونِ ، ومِنْهُ « هَلُمَّ » فى لغَةِ تَمِيمٍ ، وَ « هَاتِ » ، و « تَعَالَ » فى الأَصَحِّ

ومُضَارِعٌ ، ويُعْرَفُ بِلَمْ ، وَافْتِتاحِهِ بحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ « نَأَيْتُ » نحْوُ « نَقُومُ ، وأَقُومُ ، ويَقُومُ ، وتَقُومُ » ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كانَ ماضِيهِ رُبَاعِيًّا : كـ « يُدَحْرِجُ ، ويُكْرِمُ » ويُفْتَحُ فى غَيْرِهِ : كـ « يَضْرِبُ ويَسْتَخْرِجُ » ويُسكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ ، نحْوُ (يَتَرَبَّصْنَ ... وإلَّا أَن يَعْفُونَ) ويُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ المُباشِرَةِ لَفْظًا وتَقْدِيرًا ، نحْوُ (لَيُنْبَذَنَّ) ويُعْرَبُ فِيما عَدَا ذلِكَ نحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ (ولا تَتَّبِعانِّ ... لَتُبْلَوُنَّ ... فإمَّا تَرَيِنَّ ... ولاَ يَصُدُّنَّكَ)

ش - لما فرغت من ذكر علامات الاسم ، وبيان انقسامه إلى معرب ومبنى ، وبيان انقسام المبنى منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم

وموقوف — شرعت فى ذكر الفعل ، فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر ، وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه ، وحكمه الثابت له : من بناء وإعراب

وبدأت من ذلك بالماضى ؛ فذكرت أن علامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة ، كقَامَ ، وقَعَدَ ؛ تقول : « قامَتْ وقعدَتْ » وأن حكمه فى الأصل البناء على الفتح كما مثلنا ، وقد يخرج عنه إلى الضم ، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة ؛ كقولك « قاموا وقعدوا » أو إلى السكون ، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك ؛ كقولك « قُمْتُ ، وقَعَدْتُ ، وقُمْنا ، وقَعَدْنا ، والنسوةُ قُمْنَ وقَعَدْنَ » وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضم ، والفتح ، والسكون ، وقد بينت ذلك

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف فى فعليته نصصت عليه ، ونبهت على أن الأصح فعليته ، وهو أربع كلمات : نِعْم ، وبئس ، وعسى ، وليس

فأما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم — وقد بُشِّرَ ببِنْتٍ — : « والله ما هى بِنِعْمَ الْوَلَدُ » وقول آخر — وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير — : « نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ »

وأما « ليس » فذهب الفارسى فى الحلبيات إلى أنها حرف نفى بمنزلة « ما » النافية ؛ وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير

وأما « عسى » فذهب الكوفيون إلى أنها حرف تَرَجٍّ بمنزلة « لعل »

وتبعهم على ذلك ابن السَّرَّاج

والصحيح أن الأربعةَ أفعالٌ بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » والمعنى : من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء ؛ وتقول : « بِئْسَت المرأة حمالة الحطب ، ولَيْسَتْ هِنْدٌ مُفْلِحة ، وعَسَتْ هِنْدٌ [أنْ] تَزُورَنا »

وأما ما استدل به الكوفيون فمؤوَّل : على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة معمول الصفة مقامهما ، والتقدير : ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ، ونعم السير على عَيْر مَقُول فيه بئس العَيْرُ ، فحرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا ؛ وكما قال الآخر :

٨ — وَاللهِ ما لَيْـلِى بنَامَ صاحِبُهْ [وَلا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ]

أى : بلَيْل مَقُول فيه نامَ صاحِبُه

---

٨ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من العلماء منهم الأشمونى فى باب نعم وبئس

اللغة : « الليان » بفتح اللام ـ مصدر لان ، مثل اللين ؛ تقول : لان يلين ليناً وليانا ؛ هذا هو المعروف فى معاجم اللغة ، وقال العلامة السجاعى : « والليان بكسر أوله بمعنى اللين » اه ، ولم أجد لذلك وجهاً إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لاينه ، وهو بعيد كل البعد ، والليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء وقد روى صدر البيت : عَمْرُكَ مَا لَيْـلِى بنَامَ صَاحِبُهْ

المعنى : يصف أنه أرق ليلته وطال سهره فيها وجفا جنبه عن الفراش ، فكأنه نائم على شىء خشن لا لين فيه

... ...

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، أى : أقسم والله ، وقوله « ماليلى » ما : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وهى مهملة عند بنى تميم « ليلى » اسم ما على لغة الحجاز ومبتدأ على لغة تميم ؛ وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بنام » الباء حرف جر زائد ، وهى داخلة على مقدر ليس مذكورا فى الكلام . والتقدير : ماليلى بليل نام صاحبه ، وليل المقدر هو خبر ماأوخبر المبتدأ ، منصوب على الأول ومرفوع على الثانى وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ونام : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « صاحبه » صاحب : فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه فى محل جر ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف ، وقيل : هذه الجملة فى محل نصب مقول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف هو الذى يكون نعتا لليل المحذوف ، وأصل الكلام على هذا : والله ماليلى بليل مقول فيه نام صاحبه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « مخالط » معطوف على محل قوله « بليل نام صاحبه » إن جعلت محلها نصبا نصبته وإن جعلت محلها رفعا رفعته ، ويجوز جره على أن يكون نعتا لليل المحذوف تبعا للفظه ، ويجوز أن يكون مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة « نام صاحبه » ومخالط اسم فاعل من خالط ، وهو مضاف إلى « الليان » من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله : « جانبه » فاعل بمخالط والهاء ضمير الغائب مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « بنام » فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين ، ومن المتفق عليه أيضا أن

ولما فرغت من ذكر علامات الماضى ، وحكمه ، وبيان مااختلف فيه منه — ثنيت بالكلام على فعل الأمر ؛ فذكرت أن علامته التى يعرف بها مركبة من مجموع شيئين ، وهما : دلالته على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، وذلك نحو « قُمْ » فإنه دال على طلب القيام ، ويقبل ياء المخاطبة ، تقول إذا أمرت المرأة : « قومى » وكذلك « اقْعُدْ واقْعُدِى ، واذْهَبْ واذْهَبِى » قال الله تعالى : (فكُلِى واشْرَبِى وقَرِّى عَيْناً)

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة — نحو « صَهْ » بمعنى اسكت ، و « مَهْ » بمعنى اكفف — أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب — نحو « أنت ياهند تَقُومِينَ وتأْكُلِينَ » — لم يكن فِعْلَ أمر

ثم بينت أن حكم فعل الأمر فى الأصل البناء على السكون : كاضْرِبْ

حرف الجر لايدخل فى اللفظ والتقدير جميعا على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة فى التقدير على اسم ، كما قررناه فى الإعراب ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن « نعم » اسم بدليل دخول حرف الجر عليها ، ومحصل الإبطال أن يقال : لايلزم من دخول حرف الجر على الكلمة فى اللفظ أن تكون اسما ، لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما فى هذا البيت ، وذلك أن كلمة « نام » فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا ، وقد دخلت عليها فى اللفظ باء الجر ؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية ؛ فيكون دخول الباء على « نعم » فى قول القائل « ماهى بنعم الولد » ودخول « على » على « بئس » فى قول القائل « على بئس العير » غير دال على اسمية نعم وبئس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث فى نحو « فبها ونعمت » وفى نحو « بئست المرأة حمالة الحطب »

واذْهَبْ ، وقد يبنى على حذف آخره ، وذلك إن كان معتلا ، نحو : اغْزُ ، واخْشَ ، وارْمِ ، وقد يبنى على حذف النون ، وذلك إذا كان مُسْنَدا لألف اثنين ، نحو « قُومَا » أو واو جمع ، نحو « قُومُوا » أو ياء مخاطبة ، نحو « قُومِي » ؛ فهذه ثلاثة أحوال الأمر أيضا ، كما أن للماضى ثلاثة أحوال

ولما كان بعض كلمات الأمر مختلفاً فيه هل هو فعل أو اسم نبهت عليه ، كما فعلت مثل ذلك فى الفعل الماضى ، وهو ثلاثة : هَلُمَّ ، وَهَاتِ ، وَتَعَالَ

فأما « هَلُمَّ » فاختلف فيها العرب على لغتين :

إحداهما : أن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هى مُسْنَدَة إليه ، فتقول : هَلُمَّ يا زَيْدُ ، وَهَلُمَّ يا زَيْدَانِ ، وهَلُمَّ يازَيْدُونَ ، وهَلُمَّ يا هِنْدُ ، وهَلُمَّ يا هِنْدَانِ ، وهَلُمَّ يا هِنْدَاتُ ، وهى لغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (والْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِم هَلُمَّ إِلَيْنَا) أى : ائتوا إلينا ، وقال تعالى : (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ) أى : أحْضِرُوا شهداءكم ، وهى عندهم اسم فعل ، لا فعل أمر ؛ لأنها وإن كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة

والثانية : أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب مَنْ هى مُسْنَدَةٌ إليه ، فتقول : هَلُمَّ ، وهَلُمَّا ، وهَلُمُّوا ، وَهَلُمْنَ ، بالفك وسكون اللام ، وهَلُمِّى ، وهى لغة بنى تميم ، وهى عند هؤلاء فعلُ أمر ؛ لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة

وقد تبيَّن بما استشهدت به من الآيتين أن « هَلُمَّ » تستعمل قاصرة ومُتَعَدِّيَة .

وأما « هَاتِ » و « تَعَالَ » فَعَدَّهُمَا جماعة من النحويين فى أسماء الأفعال ، والصواب أنهما فعلا أمر ؛ بدليل أنهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة ، تقول : « هَاتِي » و « تَعَالَىْ »

واعلم أن آخر « هاتِ » مكسور أبداً ، إلا إذا كان لجماعة المذكَّرين فإنه يضم ، فتقول : هَاتِ يَازَيْدُ ، وهَاتِي يا هِنْدُ ، وهَاتِيَا يَا زَيْدَانِ ، أو يا هِنْدَانِ ، وَهَاتِينَ يا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بكسر التاء . وتقول : هَاتُوا يَا قَوْمِ ، بضمها ، قال الله تعالى : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ) ، وأن آخر « تَعَالَ » مفتوح فى جميع أحواله من غير استثناء ، تقول : تَعَالَ يا زَيْدُ ، وَتَعَالَىْ يا هِنْـــدُ ، وَتَعَالَيَا يا زَيْدَانِ ، وتَعَالَوْا يا زَيْدُونَ ، وتَعَالَيْنَ يا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بالفتح . قال الله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ) وقال تعالى : (فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ) ومن ثم لَحَّنُوا من قال :

٩ — ✡ تَعَالِي أُقَاسِمُكِ الْهُمُومَ تَعَالِي ✡

بكسر اللام

---

٩ — هذا عجز بيت لأبى فراس الحمدانى ، ابن عم سيف الدولة الحمدانى ، من كلمة يقولها وهو أسير فى بلاد الروم . وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ : أَيَا جَارَتَا ، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي

مُعَاذَ الْهَوَى ، مَاذُقْتِ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكِ الْهُمُومُ بِبَالِ

أَيَا جَارَتَا ، مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي ... ... الخ

وقد نسب العلامة الأمير فى حاشيته على شذور الذهب هذا البيت لأبى نواس

... ...

وهو انتقال نظر . والصواب ماذكرنا من أنه لأبى فراس ، وقد ذكر جار الله الزمخشرى بيت الشاهد فى تفسير سورة النساء من الكشاف

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بشعره فى اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعد ما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن ؛ فإنه ولد فى سنة (٣٢٠) من الهجرة ، وتوفى فى سنة (٣٥٧) ، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشرى هذا البيت على أنه شاهد للمسألة ، وإنما ذكره الزمخشرى على سبيل التمثيل ، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ، فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضاً فى كتابه الشذور (رقم ٦ ص ١٤) لمثل ماذكره هنا

اللغة : « ناحت » بكت ، وبكاء الحمام تغريده « لو تشعرين بحالى » يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحد صوتك « معاذ الهوى » أى : أعوذ به معاذا : أى ألجأ إليه لجوءا « طارقة النوى » النوى : البعد والفراق ، وطارقته : ما يطرق منه ويحدث

المعنى : يصف حاله فى بعده عن أهله وخلانه ووقوعه بين أيدى الأعداء أسيراً ، ويبث ما يلاقى من آلام الشوق ، ويصور ذلك فى صورة أنه رأى حمامة تغرّد فى مكان قريب منه فشكا إليها مابه ، وقال : إنك تغردين لأنك لا تشعرين بمثل شعورى ؛ فأنت طليقة وأنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحبتى وذوى قربای ، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكى تقاسمه مايجد من الآلام

الاعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المونثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع ، مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقاسم ، مبنى على الكسر فى محل نصب « الهموم » مفعول ثان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » مثل تعالى السابق

ولما فرغت من ذكر علامات الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه - ثَلَّثْتُ بالمضارع ، فذكرت أن علامته أن يصلح دخول «لَمْ» عليه نحو : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وذكرت أنه لابد أن يكون فى أوله حرف من حروف « نأيت » وهى : النون ، والألف ، والياء ، والتاء ، نحو « نَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة

التمثيل به : محل التمثيل بهذا البيت قوله « تعالى » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام ، بدليل قوافى بقية الأبيات ، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة فى كل حال من أحوالها ، سواء أأسندت إلى الضمير المستتر ، أم إلى الضمير البارز لواحدة ، أو لاثنين ، أو لجمع ؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، ومن يخالف لغة العرب فى كلامه العربى يعتبر لاحنا ، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن فى هذا البيت

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، لكن هذا الذى ذكره غير مسلم ؛ وذلك لأن العلماء نقلوا فى هذه الكلمة أن للعرب فى استعمالها وجهين : الوجه الأول : التزام فتح لامها فى كل الأحوال فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف مثل تغاضى وتزكى ، كما ذكره المؤلف ، والوجه الثانى : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد ، أو الاثنين ، أو جمع النسوة ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة ، ويضموا اللام إذا أسند إلى ضمير جماعة الذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون « تعالى » بكسر اللام ، وقرأ الحسن فى سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا) بضم اللام ، وهى من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثانى أقل فى الاستعمال العربى من الوجه الأول ، ولكن لا يلزم من كونه قليلا أن يكون المتكلم به لاحنا ، وعلى ذلك يكون قول أبى فراس ليس لحنا ، ولكنه جار على لغة ضعيفة

وإنما ذكرت هذه الأحرف بِسَاطاً وتمهيداً للحكم الذى بعدها لا لأعَرِّفَ بها الفعل المضارع ؛ لأنا وجدناها تدخل فى أول الفعل الماضى ، نحو « أكْرَمْتُ زَيْداً ، وتَعَلَّمْتُ المَسْئَلَةَ ، ونَرْجَسْتُ الدَّوَاءَ » إذا جعلت فيه نَرْجساً ، و « يَرْنأْتُ الشَّيْبَ » إذا خَضَبْتَهُ بالْيُرَنَّاءِ ، وهو الحِنَّاء ، وإنما العمدة فى تعريف المضارع دخولُ « لم » عليه

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت فى ذكر حكمه ، فذكرت [أن] له حكمين : حكما باعتبار أوله ، وحكما باعتبار آخره

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضَمُّ تارَة ويفتح أخرى ، فيضم إن كان الماضى أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولا نحو « دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ » أو كان بعضها أصلا وبعضها زائدا نحو « أكْرَمَ يُكْرِمُ » : فإن الهمزة فيه زائدة لأن أصله كَرُمَ ، ويفتح إن كان الماضى أقل من الأربعة أو أكثر منهـا ، فالأول نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ » و « ذَهَبَ يَذْهَبُ » و « دَخَلَ يَدْخُلُ » والثانى نحو « انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ » و « اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .

وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارة يبنى على السكون ، وتارة يُبْنَى على الفتح ، وتارة يُعْرَبُ ؛ فهذه ثلاث حالات لآخره ، كما أن لآخر الماضى ثلاث حالات ، ولآخر الأمر ثلاث حالات

فأما بناؤه على السكون فمشروط بأن يتصل به نون الإناث ، نحو « النِّسْوَةُ يَقُمْنَ » (وَالْوَلِدَاتُ يُرْضِعْنَ) (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)

ومنه (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ)؛ لأن الواو أصلية ، وهى واو عَفَا يَعْفُو ، والفعل مبنى على السكون لاتصاله بالنون ، والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات ، ووزنه يَفْعُلْنَ ، وليس هذا كَيَعْفُونَ فى قولك « الرِّجَالُ يَعْفُونَ »؛ لأن تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين ، كالواو فى قولك « يَقُومُونَ » وواو الفعل حذفت ، والنون علامة الرفع ، ووزنه يَفْعُونَ وهذا يقال فيه « إِلَّا أَنْ يَعْفُوا » بحذف نونه ، كما تقول « إِلَّا أَنْ يَقُومُوا » وسيأتى شرح ذلك كله .

وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظاً أو تقديراً ، نحو (كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ) واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : (وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (لَتُبْلَوُنَّ فِى أَمْوَالِكُمْ) (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً)؛ فإن الألف فى الأول والواو فى الثانى والياء فى الثالث فاصلة بين الفعل والنون ؛ فهو معرب لا مبنى

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرا كان الفعل أيضاً معربا ، وذلك كقوله تعالى : (وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللهِ) و (لَتَسْمَعُنَّ مثله) غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالى الأمثال ؛ ثم التقى ساكنان [1] ،

(١) أى فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين ، وإنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون لما ذكره المؤلف ، وهو أن الواو حرف معتل ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح ، وأن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف ، وهو الضمة التى قبلها ؛ فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق فى اللفظ ما يدل عليها ؛ وإذا دار الأمر بين حذف ما لا يبقى فى اللفظ دليل عليه وحذف ما يبقى فى اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى فى اللفظ دليل عليه

أصله قبل دخول الجازم « يَصُدُّونَنَّكَ » فلما دخل الجازم — وهو « لا » الناهية — حذفت النون ، فالتقى ساكنان الواو والنون ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها ، وهو الضمة ، وقدر الفعل معربا - وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظا - لكونها منفصلة عنه تقديرا ، وقد أشرت إلى ذلك كله ممثلا .

وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين ، نحو « يَقُومُ زَيْدٌ » و « لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » و « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ »

* * *

ص - وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَنْ لا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلامَاتِ الْاِسْمِ وَالْفِعْلِ ، نَحْوُ هَلْ وَبَلْ ، وَلَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا وإِذْما ، بَلْ ما الْمَصْدَرِيَّةُ وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فى الأَصَحِّ

ش - لما فرغت من القول فى الاسم والفعل شرعت فى ذكر الحرف ، فذكرت أنه يعرف بأن لايقبل شيئاً من علامات الاسم ولا من علامات الفعل ، نحو «هلْ» و « بَلْ » فإنهما لايقبلان شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال ، فانتفى أن يكونا اسمين وأن يكونا فعلين ؛ وتَعَيَّنَ أن يكونا حرفين ؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام ، وقد انتفى اثنان ؛ فتعين الثالث .

ولما كان من الحروف ما اختلف فيه هل هو حرف أو اسم نَصَصْتُ عليه كما فعلت فى الفعل الماضى وفعل الأمر ، وهو أربعة :

إذْما ، ومَهْمَا ، ومَاالمصدرية ، ولما الرابطة .

فأما « إذْمَا » فاختلف فيه سيبويه وغيره؛ فقال سيبويه : إنها حرف بمنزلة « إنِ » الشرطية ، فإذا قلت : « إذْما تَقُمْ أقُمْ » فمعناه إنْ تَقُمْ أقُمْ وقال الْمُبَرِّدُ وابن السَّرَّاج والفارِسِيُّ : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى فى المثال مَتَى تَقُمْ أقُمْ ، واحتجُّوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسما ، والأصل عدم التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد تحَقَّقَ قَطْعاً بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل ، فَدَلَّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى البتة ، وفى هذا الجواب نظر[1] لايحتمله هذا المختصر

وأما « مَهْما » فزعم الجمهور أنها اسم ؛ بدليل قوله تعالى (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ) فالهاء من « به » عائدة عليها ، والضمير لايعود إلا على الأسْماء ، وزَعم السُّهَيْلِى وابن يَسْعُون أنها حرف ، واسْتَدَلَّا على ذلك بقول زُهَيْر :

١٠ — ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإنْ خالَهَا تَخْفَى عَلى النَّاسِ تُعْلَمِ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذى أجاب به أنصار سيبويه وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لايلزم منه خروجها عن أصلها فى النوع من كونها اسما أو فعلا ؛ فإن الفعل الماضى دال على الزمان الماضى ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل ، والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال ، ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضى ، ومع ذلك فإن أحدا من العلماء لم يذهب إلى أن واحدا من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلا مضارعا أو الثانى فعلا ماضيا ، مثلا .

١٠ — هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى : من معلقته المشهورة التى أولها :

... ...

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح فى كتابه مغنى اللبيب فى مباحث (مهما) والأشمونى فى باب عوامل الجزم

اللغة والرواية : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » بكسر الدال وسكون الميم - هى مابقى فى الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم « لم تكلم » أصله لم تتكلم فحذف إحدى التاءين ، والمراد أنها لم تخبر عمن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم ، و « حومانة الدراج والمتثلم » اسما مكانين ، و « خليقة » أى : خصلة وسجية وطبيعة ، و « خالها » أى : ظنها وحسبها

معنى بيت الشاهد : يقول : إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما صنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد أن تظهر لهم فى بعض أعماله ، وما فيك يظهر على فيك . ومن كتم الناس شره فضح الله ستره

الاعراب : فى إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب فى الاستشهاد به ههنا ، ونحن نعربه على ماذهب إليه السهيلى وابن يسعون ، ثم نعربه على ماذهب إليه جمهور النحويين . وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح . فنقول :

قال السهيلى « مهما » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لامحل له من الاعراب « تكن » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على الاسم ، وهو مضاف و « امرئ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد « خليقة » اسم تكن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « خالها » خال : فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم ، فعل

... ...

الشرط . والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى امرئ . وها : مفعول أول مبنى على السكون فى محل نصب « تخفى » فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى خليقة ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لخال « على الناس » جار ومجرور متعلق بتخفى . وجواب الشرط الذى هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذى هو مهما ، وستعرفه ، والتقدير : إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم ، والمعطوف عليه المحذوف الذى تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره : إن خالها لاتخفى على الناس وإن خالها تخفى ، وقوله « تعلم » فعل مضارع جواب الشرط الذى هو مهما ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وتقدير إعراب البيت : إن تكن خليقة عند امرئ تعلم ، إن خالها لاتخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى .

وقال الجمهور : « مهما » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « تكن » فعل مضارع ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى « مهما » وإنما جعل هذا الضمير مؤنثا مراعاة لمعنى مهما لأن لفظها مذكر والمراد منها هنا الخليقة فهى مفسرة بمؤنث فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن ، وهو مضاف و « امرئ » مضاف إليه « من خليقة » بيان لمهما فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأى سيبويه أو من ضميرها المستكن فى تكن عند الجمهور ، وإعراب الشطر الثانى كاعراب السهيلى السابق ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا أى صفة تكن هى عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لاتخفى - الخ وأجاز الجمهور أيضا أن تعرب « مهما » اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن مبنى على السكون فى محل نصب . و « تكن » فعل الشرط . و « من » زائدة ،

وتقرير الدليل أنهما أعربا « خَلِيقَة » اسما لتكن ، و « من » زائدة فتعين خُلوُّ الفعل من الضمير ، وكون « مَهْمَا » لاموضع لها من الإعراب ؛

و « خليقة » اسم تكن ، و « عند » متعلق بتكن ، وتقدير إعراب البيت على هذا هكذا : أى شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لاتخفى على الناس - الخ

الشاهد فيه : قوله « مهما » حيث ذهب السهيلى ، وتبعه ابن يسعون ، إلى أن هذه الكلمة فى هذا البيت حرف دال على الشرط لامحل له من الإعراب وزعما أنه لايجوز أن تكون هنا اسما ، وإن كانا يجوزان فى تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسما ، والسر عندهما فى أنها لاتكون هنا اسما أنها لو كانت اسما لكانت إما مبتدأ مثل « من » الشرطية فى قولك « من يقم أقم معه » وإما مفعولا مثل « ما » الشرطية فى قولك « ماتدخر ينفعك » وزعما أن « مهما » فى هذا البيت لايجوز أن تكون مبتدأ ولا يجوز أن تكون مفعولا : فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان فى فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذى فى « يقم » العائد إلى « من » فى المثال المذكور ، وزعما أن « تكن » ليس فيها ضمير يعود إلى مهما ، وأما عدم جواز أن تكون مفعولا فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعديا ولم ينصب مفعوله مثل « تدخر » فى المثال السابق ؛ فانه فعل يتعدى إلى المفعول به تقول « يدخر علىّ المال » وهو لم ينصب مفعولا فى المثال ؛ فلذا جاز اعتبار « ما » فى محل نصب مفعولا به لتدخر ، وفى البيت ترى أن فعل الشرط - وهو تكن - لايتعدى إلى مفعول به ، وليس يصح فى أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين وإذا لم يصح فى هذه الكلمة واحد من الإعرابين لزم أنها ليست اسما ، وإذا لم تكن اسما فهى حرف ، وقد عرفت أن كلامهما باطل ؛ لأننا جعلناها مبتدأ ، وجعلنا فى تكن ضميرا يعود إليها ؛ فقولهما « إن جعلت مبتدأ فليس فى تكن ضمير » فاسد ، وأيضاً فانا أعربناها فى المرة الثانية خبراً لتكن ، فمثلها حينئذ مثل « كيفما » فى قولك « كيفما تكن أكن » فتدبر ذلك كله والله ينفعك به فإنى أوضحته لك غاية الإيضاح

إذ لايليق بها ههنا لو كان لها محل أن تكون إلا مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر ؛ لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أن لاموضع لها من الإعراب تَعَيَّنَ كونها حرفا ، والتحقيق أن اسم « تكن » مستتر ، و « من خليقة » تفسير لمهْمَا ، كما أن (مِنْ آيَةٍ) تفسير لـ « ما » فى قوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) و « مهما » مبتدأ والجملة خبر .

وأما « ما » المصدرية فهى التى تُسْبَكُ مع مابعدها بمصدر ، نحو قوله تعالى : (وَدُّوا ما عَنِتُّمْ) أى : ودُّوا عَنَتَكُمْ ، وقول الشاعر :

١١ — يَسُرُّ الْمَرْءَ مَاذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أى : يَسُرُّ المرءَ ذهابُ الليالى

---

١١ - لم أجد أحدا ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين

اللغة : « ذهاب » بفتح الذال المعجمة - مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب مثل منع يمنع : ذهاباً ، مثل جمال ، وذهوبا ، مثل قعود ، ومذهبا ، مثل مقعد ، فهو ذاهب وذهوب - بفتح الذال - إذا سار أو مرّ

المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لايدرى أن فى مرورها قطعاً لأجله ؛ فكلما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته

الإعراب : « يسر » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المرء » مفعول به تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى لايعمل شيئا غير السبك ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « الليالى » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل

... ...

و«ما» المصدرية مع مابعدها فى تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسر ذهاب الليالى المرء « وكان » الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « ذهابهن » ذهاب : اسم كان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهن : ضمير عائد إلى الليالى : مضاف إلى ذهاب ، مبنى على الفتح فى محل جرّ « له » اللام حرف جر والهاء ضمير يعود الى المرء مبنى على الضم فى محل جر والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتى « ذهابا » خبر كان ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ما » فانها حرف تسبك مع مابعدها بمصدر ، وزعم الأخفش وابن السراج أن « ما » اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة التى بعده لامحل لها من الإعراب صلة . قيل لهما : فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمى لابد له من صلة وعائد ؟ فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لهم : دعوى الحذف باطلة من وجهين : الوجه الأول : أنه إن كان محذوفا وجوبا فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجبا فى غير هذه الكلمة حتى يكون فيها كذلك وإن كان محذوفاً جوازاً لزم أن يظهر فى بعض التراكيب ، ولكنه لم يظهر فى تركيب من التراكيب أصلا ، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه ، الوجه الثانى : أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلا متعدياً نحو « أعجبنى ما اشتريت » ! فإنك تستطيع أن تقدر أعجبنى الذى اشتريته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما » فعلا قاصراً مثل ذهب فى بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » فإنه لاسبيل إلى ادعاء الحذف فى هذين الموضعين ؛ لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ، فان زعمت أن المحذوف فى بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذى ذهب به الليالى ؛ فهو كلام لا يقرّك عليه أحد ؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جرّ محذوف أيضا ، ولم تجعله مفعولا به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق فى هذا المثال ؛ فافهم ذلك كله واحرص عليه

وقد اختلف فيها : فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة « أن » المصدرية ، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة « الذى » واقعٌ على ما لا يعقل ، وهو الْحَدَثُ ، والمعنى وَدُّوا الذى عَنِتُّمُوهُ ، أى : الْعَنَتَ الذى عَنِتُّمُوهُ ، ويسر المرءَ الذى ذَهَبَهُ الليالى ، أى : الذهابُ الذى ذهبه الليالى ، ويرد على هذا القول أنه لم يسمع « أَعْجَبَنِي مَا قُمْتَهُ وَمَا قَعَدْتَهُ » ولو صح ماذكر لجاز ذلك ؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً لا محذوفا .

وأما « لَمَّا » فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام :

نافية بمنزلة « لم » نحو (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ) أى لم يقض ما أمره

وإيجابية بمنزلة « إلَّا » نحو قولهم « عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا » أى : ما أطلب منك إلا فعل كذا

وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق

والثالث : أن تكون رابطة لوجود شىء بوجود غيره ، نحو : « لَمَّا جَاءَنى أَكْرَمْتُهُ » فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجىء ، واختلف فى هذه ؛ فقال سيبويه : إنها حرف وجود لوجود ، وقال الفارسى وجماعة : إنها ظرف بمعنى حين ، ورُدَّ بقوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ) الآيةَ ، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب ، وذلك العامل إما « قَضَيْنَا » أو « دَلَّهُمْ » ؛ إذ ليس معنا سواهما ، وكون العامل « قضينا » مردود بأن القائلين بأنها اسم

يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف ؛ وكونُ العامل « دَلَّهُمْ » مردود بأن « ما » النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لاموضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضى الحرفية

* * *

ص - وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ

ش - لما فرغت من ذكر علامات الحرف وبيان ما اختلف فيه منه ، ذكرت حكمه ، وأنه مبنى لاحظ لشىء من كلماته فى الإعراب

* * *

ص - والْكلامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ

ش - لما أنْهَيْتُ القول فى الكلمة وأقسامها الثلاثة شرعت فى تفسير الكلام ، فذكرت أنه عبارة عن « اللفظ المفيد » ونعنى باللفظ الصوتَ المشتملَ على بعض الحروف ، أو ما هو فى قوة ذلك ؛ فالأول نحو « رَجُل » و « فَرَس » والثانى كالضمير المستتر فى نحو « اضْرِبْ » و « اذْهَبْ » المقدر بقولك أنت ، ونعنى بالمفيد ما يصح الاكتفاء به ، فنحو « قامَ زَيْدٌ » كلام ؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به ، ونحو « زيد » ليس بكلام ؛ لأنه لفظ لا يصح الاكتفاء به ، وإذا كتبت « زَيْدٌ قائِمٌ » مثلا فليس بكلام ؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام ؛ لأنه ليس بلفظ

* * *

ص - وأقلُّ ائتلافهِ مِنَ اسْمَيْنِ كـ « زَيْدٌ قائِمٌ » أوْ فِعْل واسْم كـ « قَام زَيْدٌ »

ش - صُوَرُ تأليف الكلام ستٌّ ، وذلك لأنه يتألف من اسمين ، أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعل واسمين ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، أو من فعل وأربعة أسماء

أما ائتلافه من اسمين فله أربع صور : إحداها : أن يكون مبتدأ وخبراً ، نحو « زَيْدٌ قائِمٌ » الثانية : أن يكون مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر ، نحو « أقائِمٌ الزَّيْدَان » وإنما جاز ذلك لأنه فى قوة قولك « أيَقُومُ الزَّيْدان » وذلك كلام تام لاحاجة له إلى شىء ، فكذلك هذا ، الثالثة : أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر ، نحو « أمَضْرُوبٌ الزَّيْدان » لأنه فى قوة قولك « أيُضْرَبُ الزَّيْدَانِ » ، الرابعة : أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو « هَيْهاتَ العَقِيقُ » فهيهات : اسم فعل ، وهو بمعنى بَعُدَ ، والعقيق : فاعل به .

وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان : إحداهما : أن يكون الاسم فاعلا ، نحو « قَامَ زَيْدٌ » والثانية : أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل ، نحو « ضُرِبَ زَيْدٌ »

وأما ائتلافه من جملتين فله صورتان أيضاً : إحداهما : جملتا الشرط والجزاء ، نحو « إنْ قامَ زَيْدٌ قُمْتُ » والثانية : جملتا القسم وجوابه ، نحو « أحْلِفُ بِاللهِ لَزَيْدٌ قائِمٌ »

وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو «كانَ زيدٌ قائماً»

وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو «عَلِمْتُ زيداً فاضِلا»

وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو «أعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضِلا»

فهذه صور التأليف، وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت، وما صَرَّحْتُ به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو من فعل واسم

* * *

ص - فَصْلٌ: أنْواعُ الإعْرابِ أرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، فى اسْمٍ وفِعْلٍ، نحْوُ «زيدٌ يَقُومُ» و «إنَّ زيداً لَنْ يَقُومَ»، وجَرٌّ فى اسْمٍ، نحْوُ «بزَيْدٍ»، وجَزْمٌ فى فِعْلٍ، نحْوُ «لَمْ يَقُمْ»؛ فيُرْفَعُ بضَمَّة، ويُنْصَبُ بفَتْحَة، ويُجَرُّ بكَسْرَة، ويُجْزَمُ بحَذْفِ حَرَكة

ش - الإعراب: «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة» فالظاهر كالذى فى آخر «زيد» فى قولك «جاءَ زيدٌ» و «رَأيتُ زيداً» و «مَرَرْتُ بزَيْدٍ»، والمقدر كالذى فى آخر «الفتى» فى قولك «جاءَ الفَتَى» و «رَأيتُ الفَتَى» و «مَرَرْتُ بالفَتَى»؛ فإنك تقدر الضمة فى الأول، والفتحة فى الثانى، والكسرة فى الثالث؛ لتعذر الحركة فيها، وذلك المقدر هو الإعراب

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وهو الرفع والنصب ، تقول « زيدٌ يقومُ » و « إنَّ زيداً لَنْ يقومَ » ، وقسم يختص به الأسماء ، وهو الجر ، تقول « مَرَرْتُ بزَيْدٍ » وقسم يختص به الأفعال ، وهو الجزم ، تقول « لمْ يَقُمْ »

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها ، وهى ضربان : علامات أصول ، وعلامات فروع ؛ فالعلامات الأصول أربعة : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، وحذف الحركة للجزم ، وقد مثلت كلها والعلامات الفروع منحصرة فى سبعة أبواب : خمسة فى الأسماء ؛ واثنان فى الأفعال ؛ وستمر بك هذه الأبواب مُفَصَّلَة باباً باباً

* * *

ص - إلَّا الأسْماءَ السِّتَّةَ ، وهِيَ : أبُوهُ ، وأَخُوهُ ، وحَمُوهَا ، وَهَنُوهُ ، وَفُوهُ ، وَذُو مَالٍ ؛ فتُرْفَعُ بالْوَاوِ ، وتُنْصَبُ بالألِفِ ، وتُجَرُّ بالْيَاءِ

ش - هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ، وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة ، وهى : أبُوهُ ، وَأَخُوهُ ، وحَمُوها ، وهَنُوهُ ، وفُوهُ ، وذُو مَالٍ ؛ فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة ، تقول : « جاءَنِى أبُوهُ » و« رَأَيْتُ أَبَاه » ، و « مَرَرْتُ بأبيه » وكذلك القول فى الباقى

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور :

أحدها : أن تكون مفردة ؛ فلو كانت مثنّاة أعربت بالألف رفعاً وبالياء جرا ونصباً ، كما تعرب كل تثنية ، تقول : « جاءني أبَوانِ » و « رأيتُ أبَوَيْنِ » و « مررتُ بأبَوَيْنِ »[1] ؛ وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل ، كقولك : « جاءَني آباؤُكَ » و « رأيت آباءَكَ » و « مررتُ بآبائِكَ »[2] وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جرا ونصباً ، تقول : « جاءَني أبُونَ » و « رأيتُ أبِينَ » و « مررتُ بأبِينَ »[3] ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم

الثاني : أن تكون مكبرة ؛ فلو صُغِّرت أعربت بالحركات نحو « جاءني أُبَيُّكَ » و « رأيتُ أُبَيَّكَ » و « مررتُ بأُبَيِّكَ »

الثالث : أن تكون مضافة ، فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضًا بالحركات ، نحو « هٰذا أبٌ » و « رأيتُ أباً » و « مررتُ بأبٍ »[4]

ولهذا الشرط الأخير شرط ، وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم ؛ فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات ، لكنها تكون مقدرة ، تقول : « هٰذا أبي » و « رأيتُ أبي » و « مررتُ بأبي » فيكون آخرها مكسوراً في

---

(١) ومنه قوله تعالى (ورفع أبويه على العرش) وقوله (ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل) (٢) ومنه قوله جل ذكره : (آباؤكم وأبناؤكم) وقوله تعالت كلمته : (قل إن كان آباؤكم)

(٣) ومنه قول الشاعر : ✲ بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأبِينَا ✲

وقول الآخر : ✲ وكُنْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الأخِينَا ✲

(٤) ومنه قوله سبحانه (وله أخ) وقوله : (إن يسرق فقد سرق أخ له)

الأحوال الثلاثة ، والحركات مقدرة فيه ، كما تقدر فى جميع الأسماء المضافة إلى الياء ، نحو « أبى » و « أخى » و « حمى » و « غُلامى »

واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكونى لفظت بها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم

وإنما قلت « وحموها » فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأبين أن الحم أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه ، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة

والهَنُ قيل : اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك ، وقيل : عما يستقبح التصريح به ، وقيل : عن الفرج خاصة

✡ ✡ ✡

ص - والأفصحُ اسْتِعْمالُ الْهَنِ كغَدٍ

ش - إذا استُعمل الْهَنُ غير مضاف كان بالإجماع منقوصا ، أى : محذوف اللام ، معربا بالحركات كسائر أخواته ، تقول : « هذا هَنٌ » و « رأيْتُ هَنًا » و « مَرَرْتُ بهَنٍ » كما تقول : « يعجبنى غَدٌ » و « أصوم غَداً » و « أعْتَكِفُ فى غَدٍ »

وإذا استعمل مضافا فجمهور العرب تستعمله كذلك ، فتقول : « جاءَ هَنُكَ » و « رأيت هَنَكَ » و « مررت بهَنِكَ » كما يفعلون فى غَدِكَ ، وبعضهم يُجْريه مُجْرَى أبٍ وأخٍ ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هذا هَنُوكَ » و « رَأيتُ هَناكَ » و « مررت بهَنِيكَ » وهى لغة قليلة ، ذكرها سيبويه ،

ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجى فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعَدَّاها خمسة

* * *

ص - والمُثَنَّى كـ « الزَّيْدَانِ » فيُرْفَعُ بالألِفِ ، وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ كـ « الزَّيْدُونَ » فيُرْفَعُ بالواوِ ، ويُجَرَّان ويُنْصَبانِ باليَاء ، و « كِلاَ » و « كِلْتَا » مَعَ الضَّميرِ كالمُثَنَّى ، وكذا « آثْنانِ » و « اثْنَتانِ » مُطْلَقاً ، وإنْ رُكِّبا . و « أُولُو » و « عِشْرونَ » وأخواتُهُ ، و « عالَمُونَ » و « أهْلونَ » و « وابِلُونَ » و « أرَضُونَ » و « سِنُونَ » وبابُهُ ، و « بنُونَ » و « عِلِّيونَ » وشِبْهُه - كالجَمْعِ

ش - البابُ الثانى والباب الثالث مما خرج عن الأصل : المثنى كـ « الزَّيْدَانِ » و « العُمَرانِ » وجمع المذكر السالم كـ « الزَّيْدُونَ » و « العُمَرُونَ »

أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة ، تقول : « جاءنى الزَّيْدَانِ » و « رَأيْتُ الزَّيْدَيْنِ » و « مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ » وحملوا عليه فى ذلك أربعة ألفاظ : لفظين بشرط ، ولفظين بغير شرط

فاللفظان اللذان بشرط « كِلا » و « كلتا » وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير ، تقول : « جاءنى كِلاَ هُمَا » و « رَأيْتُ كِلَيْهِما » و « مَرَرْتُ بِكِلَيْهِما » ؛ فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال ، تقول : « جاءنى كِلاَ أخَوَيْكَ »

و « رَأَيْتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ » و « مَرَرْتُ بِكِلاَ أَخَوَيْكَ » ، فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة فى الألف ؛ لأنهما مقصوران كالفَتَى والعصا ، وكذا القول فى كلتا ، تقول : « كِلْتَاهُما » رفعا ، و « كِلْتَيْهِما » جرا ونصبا ، « وكِلْتَا أُخْتَيْكَ » بالألف فى الأحوال كلها

واللفظان اللذان بغير شرط « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » تقول : « جاءَنِي اثْنَانِ واثْنَتَانِ » و « رَأَيْتُ اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ » و « مَرَرْتُ باثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ » فتعربهما إعراب المثنى ، وإن كانا غير مضافين ، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير ، نحو : « اثْنَاهُمْ » أو للظاهر نحو « اثْنَا أَخَوَيْكَ » أو كانا مركبين مع العشرة نحو « جاءَنِي اثْنَا عَشَرَ » و « رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ » و « مَرَرْتُ باثْنَيْ عَشَرَ »

وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ، ويجر وينصب بالياء ، تقول : « جاءَنِي الزَّيْدُونَ » و « رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ » و « مَرَرْتُ بالزَّيْدِينَ » وحملوا عليه فى ذلك ألفاظاً :

منها « أولو » قال الله تعالى : (وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولى القُرْبى) فأولو : فاعل ، وعلامة رفعه الواو ، وأولى : مفعول ، وعلامة نصبه الياء ، وقال تعالى : (إِنَّ فى ذٰلِكَ لَذِكْرَى لأولى الأَلْبَابِ) فهذا مجرور ، وعلامة جره الياء

ومنها « عِشْرُونَ » وأخواته إلى التسعين ، تقول : « جاءَنِي عِشْرُونَ » و « رَأَيْتُ عِشْرِينَ » و « مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ » وكذلك تقول فى الباقى

ومنها « أهلونَ » قال الله تعالى : (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا) (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ) (إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً) الأول فاعل ، والثانى مفعول ، والثالث مجرور

ومنها « وَابِلُونَ » وهو جمع لوابل ، وهو المطر الغزير

ومنها « أَرَضُونُ » بتحريك الراء ويجوز إسكانها فى ضرورة الشعر

ومنها « سِنُونَ » وبابه ، وهو كل [اسم] ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاءُ التأنيث ولم يكسر ، ألا ترى أن سَنَة أصلها سَنَوٌ أو سَنَهٌ بدليل قولهم فى الجمع بالألف والتاء « سَنَوَات » أو « سَنَهَات » فلما حذفوا من المفرد اللام ، وهى الواو أو الهاء ، وعَوَّضُوا عنها هاء التأنيث ؛ أرادوا فى جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم ، أعنى مختوما بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا ؛ ليكون ذلك جَبْراً لما فاته من حذف اللام ، وكذلك القول فى نظائره ، وهى : عِضَةٌ وعِضُونَ ، وعِزَةٌ وعِزُونَ ، وثُبَةٌ وثُبُونَ ، وفُلَةٌ وفُلُونَ ، ونحو ذلك ، قال تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)

ومما حمل على جمع المذكر السالم فى الإعراب « بَنُون »

وكذلك « عِلِّيُّونَ » وما أشبهه مما سمى به من الجموع ، ألا ترى أن عليين فى الأصل جمع لِعِلِّيٍّ فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة وأُعرب هذا الإعراب نظراً إلى أصله ، قال الله تعالى : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ) ؛ فعلى ذلك إذا سميت رجلا بـ « زيدون » قلت « هٰذَا

زَيْدُونَ » و « رَأَيْتُ زَيْدِينَ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِينَ » فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعا

* * *

ص - وَ « أُولاتُ » وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءِ مَزِيدَتَيْنِ ، وماسُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا ؛ فَيُنْصَبُ بالكَسْرَةِ نَحْوُ (خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ) وَ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) .

ش - الباب الرابع مما خرج عن الأصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، كـ « هِنْدَاتٍ » و « زَيْنَبَاتٍ » ؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، تقول : « رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ وَالزَّيْنَبَاتِ » قال الله تعالى : (خَلَقَ اللهُ السَّمٰوَاتِ) و (أَصْطَفَى البَنَاتِ) فأما فى الرفع والجر فإنه على الأصل ، تقول : « جَاءتِ الهِنْدَاتُ » فترفعه بالضمة ، و « مَرَرْتُ بالهِنْدَاتِ » فتجره بالكسرة

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ « هند وهندات » أو بالتاء كـ « طلحة وطلحات » أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ « فاطمة وفاطمات » أو بالألف المقصورة كـ « حُبْلَى وحُبْلَيَاتٍ » أو الممدودة كـ « صَحْرَاءَ وصَحْرَاوَاتٍ » أو يكون مسماه مذكرا كـ « إِصْطَبْل وَإِصْطَبْلَات » و « حَمَّام وحَمَّامَات »

وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلمت بنية واحده كـ « ضَخْمَةٍ وضَخْمَاتٍ » أو تغيرت كـ « سَجْدَة وَسَجَدَاتٍ » و « حُبْلَى وحُبْلَيَاتٍ »

و « صَحْرَاء وصَحْرَاوَات » ألا ترى أن الأول محرك وسطه ، والثانى قلبت ألفه ياء ، والثالث قلبت همزته واواً ، ولذلك عدلت عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم ، إلى أن قلت : الجمع بالألف والتاء [1] ؛ لأعم جمع المؤنث وجمع المذكر ، وما سلم فيه المفرد وما تغير

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو « بَيْت وأبْيَات » و « مَيْت وأمْوَات » فإن التاء فيهما أصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول : « سَكَنْتُ أبْيَاتاً » و « حَضَرْتُ أمْوَاتاً » قال الله تعالى : (كُنْتُمْ أمْوَاتاً فأحْيَاكُمْ) وكذلك نحو « قُضَاةٍ » و « غُزَاةٍ » فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ، لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن الأصل قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ ؛ لأنهما من قَضَيْتُ وغَزَوْتُ ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفين ، فلذلك يُنْصَبان بالفتحة على الأصل ، تقول : « رَأيْتُ قُضَاةً وغُزَاةً »

* * *

ص - وما لاَ يَنْصَرِفُ ؛ فيُجَرُّ بالفَتْحةِ نحْوُ « بأفْضَلَ مِنْهُ » إلَّا مَعَ ألْ نحْوُ « بالأفْضَلِ » أوِ الإضَافةِ نحْوُ « بأفْضَلِكُمْ »

ش - الباب الخامس مما خرج عن الأصل : مالا ينصرف ، وهو

---

(١) هو تابع فى ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك فى قوله :

وَمَا بتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فى الجَرِّ وفى النَّصْبِ مَعَا

مافيه علتان فرعيتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ؛ فالأول كـ « فاطمة » ؛ فإن فيه التعريف والتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير ، والثانى نحو « مساجد » و « مصابيح » ؛ فإنهما جمعان ، والجمع فرع عن المفرد ، وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ؛ ومعنى هذا أن مَفَاعل ومفاعيل وقفتِ الجموعُ عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما ؛ فلا يجمعان مرة أخرى ، بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع ، تقول : كَلْبٌ وأَكْلُبٌ ، كفَلْس وأَفْلُس ، ثم تقول : أَكْلُبٌ وأَكالب ؛ ولا يجوز فى « أكالب » أن يجمع بعده ، وكذا أَعْرُبٌ وأَعارِب ، فلا يجوز فى أعارب أن يجمع كما يجمع أَكْلُبٌ على أَكالِب وآصالٌ على أَصائِلَ ، فكأن الجمع قد تكرر فيهما فنُزِّلا لذلك منزلة جَمْعَيْنِ ، وكذلك « صَحْرَاء » و « حُبْلَى » ؛ فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير ، وهو تأنيث لازم ، فنُزِّل لزومُهُ منزلةَ تأنيث ثان ؛ ولهذا الباب مكان يأتى شرحه فيه ، إن شاء الله تعالى

وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وحملوا جره على نصبه كما عكسوا ذلك فى الباب السابق ، تقول : « مَرَرْتُ بفَاطِمَةَ ومَساجِدَ ومَصابيحَ وصَحْراءَ » فتفتحها كما تفتحها إذا قلت : « رَأَيْتُ فاطِمَةَ ومَساجِدَ ومَصابيحَ وصَحْراءَ » قال الله تعالى : ﴿وأَوْحَيْنا إلى إبْراهِيمَ وإسْمٰعِيلَ وإسْحٰقَ ويَعْقُوبَ﴾ وقال تعالى : ﴿يَعْمَلونَ له مايَشاءُ من مَحارِيبَ وتَماثيلَ﴾

ويستثنى من ذلك صورتان : إحداهما : أن تدخل عليه « أل » ، والثانية :

أن يضاف ، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل ؛ فالأولى نحو (وأنتم عاكفونَ فى المساجدِ) والثانية نحو (فى أحسنِ تقويمٍ) وتمثيلى فى الأصل بقولى « بأفضلكم » أولى من تمثيل بعضهم بقوله « مَرَرْتُ بعُثْمانَنا » فان الأعلام لاتضاف حتى تُنَكَّرَ ، فاذا صار نحو « عُثمانَ » نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف ، وهو العلمية ، فدخل فى باب ماينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف « أفضل » فان مانعه من الصرف الصفةُ ووَزْنُ الفعل ، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه ، وكذلك تمثيلى « بالأفضل » أولى من تمثيل بعضهم بقوله :

١٢ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبارَكًا

شَدِيداً بأَعْباءِ الْخِلافةِ كاهِلُهْ

---

١٢ — هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة : اسم أمه ، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم المؤلف فى كتابه « أوضح المسالك » فقد أنشده فيه مرارا (ج ١ ص ١٧) و (ج ١ ص ٤٣) ومنهم الأشمونى (رقم ٣٥ ج ١ ص ٦٤)

اللغة : « أعباء الخلافة » الأعباء : جمع عبء - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة - وهو الحمل الذى يثقل عليك ، ويروى فى مكانه « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بوزن عبء - وهو ناحية الشىء ، و « كاهله » أصله مابين الكتفين ، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

... ...

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة قوى على تحمل مهام الخلافة ، عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة يدبرها ويهيمن عليها

الإعراب : « رأيت » فعل ماض وفاعله ، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبرا « الوليد » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت للوليد ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « مباركا » مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية ، وحال من الوليد الذى هو المفعول إذا جعلتها بصرية « شديدا » معطوف على قوله مباركا بحرف عطف محذوف « بأعباء » الباء حرف جر ، وأعباء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة « كاهله » كاهل : فاعل بشديد لأن شديدا صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكاهل مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الوليد مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « اليزيد » فإن « أل » فى هذه الكلمة تحتمل أمرين : الأمر الأول : أن تكون للتعريف ، والأمر الثانى : أن تكون زائدة

فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر - قبل أن يدخل « أل » عليه - قد قصد تنكيره فصار شائعا شيوع رجل ونحوه من النكرات ، ثم أدخل بعد ذلك « أل » للدلالة على التعريف فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لتفيده التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن فى « يزيد » علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهى وزن الفعل ؛ لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعا من

لأنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ فى « يزيد » الشِّياعَ فصار نكرة ، ثم أدخل عليه « أل » للتعريف ، فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقيا على علميته و « أل » زائدة فيه كما زعم من مثل به

✡ ✡ ✡

ص - والأمْثِلَةُ الخَمْسَةُ ، وهِيَ : تَفْعَلانِ وتَفْعَلونَ ، بالياءِ والتَّاءِ فيهِما ، وتَفْعَلينَ ؛ فتُرْفَعُ بثُبوتِ النُّونِ ، وتُجْزَمُ وتُنْصَبُ بحَذْفِها ، نحوُ : (فإنْ لم تفْعلوا ولَنْ تفْعَلوا)

ش - الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة وهى كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو « يَقومانِ » للغائِبَيْنِ ، و « تَقومانِ » للحاضِرَيْنِ ، أو واو الجمع ، نحو « يَقومُونَ » للغائِبينَ ، و « تَقومُونَ » للحاضِرينَ . أو ياء المخاطبة ، نحو « تَقومِينَ »

الصرف ؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه

والأمر الثانى : أن تكون « أل » قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله فى اللفظ بالوليد الذى دخلت عليه « أل » للمح الأصل ، وإذا كانت « أل » زائدة كانت العلمية باقية ؛ فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل ، فيكون من الممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة لدخول « أل » عليه

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت فى كثير من كتبه منها « أوضح المسالك » على أن « أل » فى « اليزيد » زائدة ضرورة ، وأن قصد التنكير الذى ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ، فلا محل لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت من قبل أن الوجه الآخر الذى جعل احتماله سببا للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه

وحكم هذه الأمثله الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة ، وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة ، تقول : «أنتم تقومون» و «لم تقوموا» و «لن تقوموا» رفعت الأول لخلوه من الناصب والجازم ، وجعلت علامة رفعه النون ، وجزمت الثانى بلم ، ونصبت الثالث بلن ، وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون ، قال تعالى : (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) الأول جازم ومجزوم ، والثانى ناصب ومنصوب ، وعلامة الجزم والنصب الحذف

✡ ✡ ✡

ص - والفعلُ المضارعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ ؛ فيُجْزَمُ بحَذْفِ آخِرِهِ ، نحوُ «لم يغْزُ» و «لم يَخْشَ» و «لم يَرْمِ»

ش - هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل ، وهو الفعل [المضارع] المعتل الآخر ، نحو «يَغْزُو» و «يَخْشَى» و «يَرْمِى»

فإنه يجزم بحذف آخره ؛ فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة ، تقول : «لم يَغزُ» و «لم يَخْشَ» و «لم يَرْمِ»

✡ ✡ ✡

ص - فصل : تُقدَّرُ جَميعُ الحَرَكاتِ فى نحْوِ «غُلامى» و «الفَتَى» ويُسَمَّى الثَّانى مَقْصوراً ، والضَّمَّةُ والكَسْرَةُ فى نحْوِ «القَاضِى» ويُسَمَّى مَنْقُوصاً ، والضَّمَّةُ والفَتْحَةُ فى نحْوِ «يَخْشَى» والضَّمَّةُ فى نحْوِ «يَدْعُو» و «يَقْضِى» وتَظْهَرُ الفَتْحَةُ فى نحْوِ «إنَّ القَاضِىَ لَنْ يَقْضِىَ ولَنْ يَدْعُوَ»

ش - علامة الإعراب على ضربين : ظاهرةٍ ، وهى الأصل ، وقد تقدمت أمثلتها ، ومُقَدَّرة ، وهذا الفصل معقود لذكرها ؛ فالذى يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع :

أحدها : مايقدر فيه حركات الإعراب جميعها ؛ لكون الحرف الآخر منه لايقبل الحركة لذاته ، وذلك الاسم المقصور ، وهو « الذى آخره ألف لازمة » ، نحو « الفَتَى » ، تقول : « جاءَ الفَتَى » و « رَأَيْتُ الفَتَى » و « مَرَرْتُ بالفَتَى » ؛ فتقدر فى الأول ضمة ، وفى الثانى فتحة ، وفى الثالث كسرة . وموجب هذا التقدير أنّ ذات الألف لاتقبل الحركة لذاتها

الثانى : مايقدر فيه حركات الإعراب جميعها ، لالكون الحرف الآخر منه لايقبل الحركة لذاته ، بل لأجل ماالتصل به ، وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو « غُلامى » و « أَخِى » و « أَبِى » ، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ماقبلها لأجل المناسبة ، فاشتغال آخر الاسم الذى قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركات الإعراب فيه

الثالث : مايقدر فيه الضمة والكسرة فقط ، للاستثقال ، وهو الاسم المنقوص ؛ ونعنى به الاسم الذى آخره ياء مكسور ماقبلها « كالقَاضِى » و « الدَّاعِى »

والرابع : ماتقدر فيه الضمة والفتحة ، للتعذر ، وهو الفعل المعتل بالألف ، نحو « يَخْشَى » تقول : « يَخْشَى زَيْدٌ » و « لَنْ يَخْشَى عَمْرٌو » فتقدر فى الأول الضمة ، وفى الثانى الفتحة ؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف

الخامس : ماتقدر فيه الضمة فقط ، وهو الفعل المعتل بالواو ، نحو « زَيْدٌ يَدْعُو » وبالياء نحو « زَيْدٌ يَرْمِي »

وتظهر الفتحة لخفتها على الياء فى الأسماء والأفعال ، وعلى الواو فى الأفعال ، كقولك : « إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ ولَنْ يَدْعُوَ » قال الله تعالى : (أجيبُوا دَاعِيَ الله) (لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْرًا) (لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إلهًا)

* * *

ص - فَصْلٌ : يُرْفَعُ المُضَارِعُ خالِياً مِنْ ناصِبٍ وجازِمٍ ؛ نحْو : « يَقُومُ زَيْدٌ »

ش - أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا ، كقولك : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « يَقْعُدُ عَمْرٌو » وإنما اختلفوا فى تحقيق الرافع له ماهو ؟ فقال الفراء وأصحابه : رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم ، وقال الكسائى : حروف المضارعة ، وقال ثعلب : مضارعته للاسم ، وقال البصريون : حلوله محل الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو أنْ ولَنْ ولَمْ ولَمَّا امتنع رفعه : لأن الاسم لايقع بعدها ، فليس حينئذ حالاً محل الاسم

وأصحُّ الأقوال الأول ، وهو الذى يجرى على ألسنة المعربين ، يقولون : مرفوع لتجرده من الناصب والجازم

ويُفْسد قولَ الكسائى أن جزء الشىء لايعمل فيه ، وقولَ ثعلبٍ أن

المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من نواع الإعراب إلى عامل يقتضيه

ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ، ولا قائل به

ويَرُدُّ قول البصريين ارتفاعه فى نحو « هَلَّا يَقومُ » ؛ لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض

☆ ☆ ☆

ص - ويُنْصَبُ بِلَنْ ، نحْوُ « لَنْ نَبْرَحَ »

ش - لما انقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع ثَنَّى بالكلام على الحالة التى ينصب فيها ، وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة ، وهى : لَنْ ، وكَيْ ، وإذَنْ ، وأنْ ، وبدأ بالكلام على لن لأنها ملازمة للنصب ، بخلاف البواقى ، وختم بالكلام على أن لطول الكلام عليها

و « لَنْ » حرف يفيد النفى والاستقبال ، بالاتفاق ، ولا يقتضى تأبيدا خلافا للزمخشرى فى أنموذجه ، ولا تأكيدا خلافا له فى كشافه ، بل قولك « لَنْ أقُومَ » مُحْتَمِلٌ لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا ، وأنك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافق لقولك « لا أقومُ » فى عدم إفادة التأكيد ، ولا تقع « لَنْ » للدعاء خلافا لابن السراج ، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى : (قالَ رَبِّ بِمَا أنْعَمْتَ عَلَيَّ فلَنْ أكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ) مدعيا أن معناه فاجعلنى لا أكون ؛ لإمكان حملها على النفى المحض ، ويكون ذلك

معاهدة منه لله سبحانه وتعالى أن لا يُظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التى أنعم بها عليه ، ولا هى مركبة من « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفا ، والألف لالتقاء الساكنين ؛ خلافا للخليل ، ولا أصلها « لا » فأبدلت [الألف] نونا ؛ خلافا للفراء

✡ ✡ ✡

ص - وبِكَىْ المَصْدَرِيَّةِ ، نحوُ (لِكَيْلَا تَأسَوْا)

ش - الناصب الثانى « كى » ، وإنما تكون ناصبة إذا كانت مَصْدَرية بمنزله أن ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام : لفظا كقوله تعالى : (لِكَيْلَا تَأسَوْا) (لِكَيْلَا يكونَ على المُؤمِنينَ حَرَجٌ) أو تقديرا نحو « جِئْتُكَ كَىْ تُكْرِمَنى » إذا قدرت أن الأصل لكى ، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، فإن لم تقدر اللام كانت « كى » حرف جر بمنزلة اللام فى الدلالة على التعليل ، وكانت « أن » مضمرة بعدها إضمارا لازما

✡ ✡ ✡

ص - وبإذَنْ مُصَدَّرَةً وهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أوْ مُنْفَصِلٌ بقَسَمٍ ، نحوُ « إذَنْ أُكْرِمَكَ » و ✡ إذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بحَرْبٍ ✡

ش - الناصب الثالث « إذَنْ » ، وهى حرف جواب وجزاء عند سيبويه ، وقال الشلوبين : هى كذلك فى كل موضع ، وقال الفارسى : فى الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أُحِبُّكَ » فتقول : « إذًا أظُنُّكَ صادِقا » ؛ إذ لا مجازاة بها هنا

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط :

الأول أن تكون واقعة فى صدر الكلام ، فلو قلت « زَيْدٌ إذَنْ » قلت « أُكْرِمُهُ » بالرفع

والثانى : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث فقلت « إذَنْ تَصْدُقَ » رفعتَ ؛ لأن المراد به الحال

الثالث : أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم ، نحو « إذَنْ أُكْرِمَكَ » و « إذَنْ واللهِ أُكْرِمَكَ » ، قال الشاعر :

١٣ — إذَنْ واللهِ نَرْمِيَهُمْ بحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

---

١٣ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضى الله عنه ، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو الذى لاحاجة إليه ولامحل له ، وقد بحثت ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفردا إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق ، ولم يذكر من قيل فى شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف فى « أوضح المسالك » (ج ٢ ص ١٦٨) وفى شذور الذهب (رقم ١٤٥ ص ٢٥٩) كما استشهد به الأشمونى أيضاً فى نواصب المضارع

اللغة : « بحرب » كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ، فيعود الضمير عليها مؤنثا ، تقول : « الحرب قدوضعت أوزارها » هذاهو الغالب فى استعمالها ، وقد تذكر إذا أوّلت بالقتال فيعود الضمير عليها مذكراً « تشيب » يروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكر ، وعلى كل حال هو مضارع أشاب ، أى : صيره أشيب ، فحرف المضارعة مضموم ، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع « الطفل » على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف ، وادّعاء الحذف خلاف الأصل « المشيب » بفتح الميم وكسر الشين - اسم زمان من « شاب رأسه » إذا صار شعره أبيض ، أى : قبل زمان الشيب

ولو قلت « إذَنْ يازَيْد » قلت « أُكْرِمُكَ » بالرفع ، وكذا إذا قلت « إذَنْ فى الدار أُكْرِمُكَ » و « إذن يوم الجمعة أُكرِمُك » كل ذلك بالرفع (١)

المعنى : تهدد قوما من أعدائه وأوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع ، حتى إن الطفل ليشتعل الشيب فى رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها

الإعراب : « إذن » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أقسم والله « نرميهم » نرمى : فعل مضارع ، منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لنرمى ، مبنى على السكون فى محل نصب « بحرب » الباء حرف جر ، وحرب : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنرمى « تشيب » : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الحرب « الطفل » مفعول به ليشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة لحرب « من قبل » جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و « المشيب » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إذن والله نرميهم » حيث نصب الفعل المضارع وهو نرمى ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم وهو قوله والله

(١) ذكر المؤلف أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالظرف ، يضر ، ويلتزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ، فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لايضر ويبقى لإذن عملها فى الفعل فتنصبه

ص - وبأَنِ المَصْدَرِيَّةِ ظَاهِرَةً نحْوُ (أنْ يَغفِرَ لى) مالَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نحوُ (عَلِمَ أنْ سَيكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى) فإنْ سُبِقَتْ بظَنٍّ فوَجْهانِ، نحْوُ (وحَسِبوا أنْ لا تكونَ فِتْنَةٌ)، ومُضْمَرَةً جَوازاً بعْدَ عاطِفٍ مَسْبُوقٍ باسْمٍ خالِصٍ نحْوُ ✡ ولُبْسُ عباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنى ✡ وبعْدَ اللَّامِ، نحْوُ (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) إلَّا فى نحْوِ (لِئلَّا يَعْلَمَ... لِئلَّا يكُونَ لِلنَّاسِ) فتَظْهَرُ لاغَيْرُ، ونحْوِ (ماكانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم) فتُضْمَرُ لاغَيرُ كإضْمارِها بعدَ «حتَّى» إذا كانَ مُسْتَقْبَلًا نحوُ (حتى يَرْجِعَ إلَيْنا مُوسَى) وبعْدَ أوِ التى بمَعْنَى إلى نحْوُ ✡ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى ✡ أوِ التى بمَعْنَى إلا نحوُ:

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيما

وبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أوْ وَاوِ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْىٍ مَحْضٍ أوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ نحْوُ (لَا يُقْضَى عليهم فَيَمُوتُوا) (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ) و«لَا تأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ»

ش - الناصب الرابع «أنْ»، وهى أمُّ الباب، وإنما أُخِّرت فى الذكر لما قدمنا، ولأصالتها فى النصب عملت ظاهرةً ومُضْمَرةً، بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة، مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: (والذى أَطْمَعُ أَنْ يَغفِرَ لى خَطِيئَتى) (يُرِيدُ اللهُ أنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ)

وقَيَّدْتُ أن بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة؛ فإنهما لا ينصبان المضارع.

فالمفسِّرة هى «المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه»، نحو

« كَتَبْتُ إليه أنْ يَفْعَلُ كذا » إذا أردت به معنى أَىْ

والزائدة هى «الواقعة بين القسم ولو» ، نحو «أُقْسِمُ بالله أنْ لو يأتينِى زَيْدٌ لأكْرَمْتُهُ»(١)

واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلم مطلقاً ولا بظن فى أحد الوجهين احترازا عن المخففة من الثقيلة

والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ماقبلها ثلاث حالات :

إحداها : أن يتقدم عليها مايدل على العلم ؛ فهذه مخففة من الثقيلة لاغير ، ويجب فيما بعدها أمران : أحدهما رفعه ، والثانى : فَصْلُه منها بحرف من حروف أربعة وهى [حرف] التنفيس وحرف النفى وقد ولو ؛ فالأول نحو (عَلِمَ أنْ سيكون) والثانى نحو (أفَلَا يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إليْهِمْ قَوْلًا) والثالث نحو « عَلِمْتُ أنْ قدْ يقومُ زَيْدٌ » والرابع نحو (أنْ لو يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَميعاً) وذلك لأن قبله (أفَلَمْ يَيْأَسِ الذينَ آمنوا) ومعناه فيما قاله المفسرون أفلم يعلم ، وهى لغة النَّخَع وهوازن ، قال سُحَيْم :

١٤ — أقُولُ لَهُمْ بالشِّعْبِ إذْ يَأْسِرونَنى
أَلَمْ تَيْأَسُوا أنِّى ابْنُ فارِسِ زَهْدَمِ

(١) ومنه قوله سبحانه وتعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا) ، وضابطه أن تقع بعد « لما » الترقيتية

١٤ — قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعى ، وتبعهم على ذلك المؤلف ، وقد أنكر جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون

... ...

قائل هذا البيت بعض أولاد سحيم لا سحيم نفسه ، وذلك لأنه يقول فى آخره « أنى ابن فارس زهدم » وزهدم : اسم فرس سحيم ، وروى جماعة آخر البيت هكذا « أنى ابن قاتل زهدم » ليتخلصوا من هذا الإشكال ، وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس

اللغة : « الشعب » بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقا ، وقيل : هو الطريق فى الجبل خاصة « يأسرونني » فعل مضارع من الأسر ، أى : يأخذونني أسيرا ، ويروى فى مكانه « ييسرونني » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سحيم قد وقع أسيرا فى يد قوم فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له « تيأسوا » تعلموا ، وقد روى فى مكانه « تعلموا » فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد ، كما استدل المؤلف على أن ييأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ (أفلم يتبين الذين آمنوا) فى قوله سبحانه (أفلم ييأس الذين آمنوا)

المعنى : يقول : إننى حين وقعت فى أيدى هؤلاء القوم وصرت معهم فى الشعب ورأيتهم يستقسمون على قتلى لهم : ألم تعلموا أننى ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ، يخوفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه فى أيديهم أسيرا

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لهم » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « بالشعب » جار ومجرور متعلق بأقول أيضا « إذ » ظرف للزمان الماضى ، مبنى على السكون فى محل نصب بأقول « يأسرونني » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذ إليها « ألم » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « تيأسوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « أنى » أنّ :

أى : ألم تعلموا ، ويؤيده قراءة ابن عباس (أفلم يتبيّن) وعن الفراء إنكار كون ييأس بمعنى يعلم ، وهو ضعيف

الثانية : أن يتقدم عليها ظن ؛ فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح فى القياس والأكثر فى كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب فى قوله تعالى : (الم أحسب الناس أن يتركوا) واختلفوا فى قوله تعالى : (وحسبوا أن لا تكون فتنة) فقرئ بالوجهين

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظن ؛ فيتعين كونها ناصبة ، كقوله تعالى : (والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى)

وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين ؛ لأن إضمارها إما جائز ، أو واجب ، فالجائز فى مسائل :

حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسم أنّ مبنى على السكون فى محل نصب « ابن » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف و « فارس » مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس مضاف و « زهدم » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة فى آخره ، وجملة أن واسمها وخبرها فى محل نصب سدت مسد مفعولى تيأسوا التى بمعنى تعلموا

الشاهد فيه : قوله « تيأسوا » فانها بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روى فى مكانه « ألم تعلموا » كما قلنا ، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظا بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن « ييأس » فى قوله تعالى (أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) بمعنى يعلم ، وبالتالى يدل هذا البيت على أن « أن » فى الآية المذكورة مخففة من الثقيلة لأنها مسبوقة بما يدل على العلم

إحداها : أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، كقوله تعالى : (وما كان لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) فى قراءة مَنْ قرأ من السبعة بنصب « يرسل » وذلك بإضمار « أن » والتقدير أو أن يرسل ، وأن والفعل معطوفان على وحيا ، أى : وَحْيًا أو إرْسالًا ، ووحيا ليس فى تقدير الفعل ، ولو أظهرت « أن » فى الكلام لجاز ، وكذا قول الشاعر :

١٥ — ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِى أَحَبُّ إلىَّ منْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديره « ولبس عباءة وأن تقرّ عينى »

---

١٥ ـ هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ونقلها إلى الحاضرة ؛ فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرح شواهده ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٣) وفى شذور الذهب (رقم ١٥٦ ص ٢٧٩) ، وأنشده الأشمونى فى نواصب المضارع ، وأنشده ابن عقيل أيضا (رقم ٣٢٦ ج ٢ ص ٢٦٦)

اللغة : « عباءة » هى ضرب من الأكسية معروف « وتقر عينى » كناية عن السرور « الشفوف » بضم الشين ـ جمع شف ـ بفتح الشين أو كسرها ـ وهو الثوب الرقيق

المعنى : تقول : إن الذى كنت فيه عند أهلى أشهى إلى نفسى وأجلب الى السرور مما أنا فيه ، مع أن الذى كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة فقد كان لباسى عباءة من صوف غليظ وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية فإننى ألبس الثياب الرقيقة الناعمة

الثانية : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل كقوله تعالى : (وأنزلنا إليكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) وقوله تعالى : (إنَّا فتحنا لَكَ فتحاً مُبيناً لِيَغفِرَ لَكَ اللهُ) أو للعاقبة كقوله تعالى : (فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَناً) واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك ، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين ، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوا وحزنا ، أو زائدة كقوله تعالى : (إنَّما يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ) فالفعل

الإعراب : «لبس» مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، تقر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عينى» عين : فاعل تقر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «أحب» خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا ، ولبس مضاف و «الشفوف» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تقر ، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، فيجوز أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عينى ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدرا بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو ، وإنما يكون الاسم مقدرا بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل ، وذلك نحو قولهم : «الطائر فيغضب زيد الذباب» وكما تقول أنت : «الحاضر فيحصل لى السرور أبى» فانه يجب أن ترفع يغضب ويحصل ؛ لأن الاسم السابق عليها مقدر بالفعل ؛ لأن المعنى الذى يطير والذى يحضر

فى هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرت فى الكلام لجاز ، وكذا بعد كى الجارة

ولو كان الفعل الذى دخلت عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار « أن » بعد اللام ، سواءٌ كانت « لا » نافية كالتى فى قوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ) أو زائدة كالتى فى قوله تعالى : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ) أى : ليعلم أهل الكتاب

ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماض منفى وجب إضمار « أن » ، سواء كان المضى فى اللفظ والمعنى ، نحو : (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) أو فى المعنى فقط ، نحو : (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) وتسمى هذه اللام لام الجحود .

وتلخص أن لِأَن بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار ، وذلك بعد لام الجحود ، ووجوب الإظهار ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا ، وجواز الوجهين ، وذلك فيما بقى ، قال الله تعالى : (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) وقال تعالى : (وأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ)

* * *

ولما ذكرت أنها تضمر وجوباً بعد لام الجحود استطردت فى ذكر بقية المسائل التى يجب فيها إضمار « أن » ؛ وهى أربع :

إحداها : بعد « حتى » ؛ واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين : الرفع ، والنصب فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها ، سواء

كان مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم أولا ؛ فالأول كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) ؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً ، والثانى كقوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم

ولحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان : فتارة تكون بمعنى كى ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو « أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ » وتارة تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وكقولك : « لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » وقد تصلح للمعنيين معا ، كقوله تعالى : (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ) يحتمل أن يكون المعنى كى تفىء أو إلى أن تفىء

والنصب فى هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتما ، لا بحتى نفسها ، خلافا للكوفيين ؛ لأنها قد عملت فى الأسماء الجر ، كقوله تعالى : (حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) (حَتَّى حِينٍ) فلو عملت فى الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة فى الأسماء وتارة فى الأفعال ، وهذا لا نظير له فى العربية

وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط : الأول كونه مُسَبَّباً عما قبلها ، ولهذا امتنع الرفع فى نحو « مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ » لأن

انتفاء السير لا يكون سبباً للدخول ، وفى قولك « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » لأن السير لا يكون سببا لطلوعها ، الثانى : أن يكون زمن الفعل لا الاستقبال ، على العكس من شرط النصب ، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا ، وتارة يكون تقديراً ؛ فالأول كقولك : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلها » إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، والثانى كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضَيَا ، ولكنك أردت حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع فى قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) لأن الزلزال والقول قد مضيا ، الثالث : أن يكون ما قبلها تاما ؛ ولهذا امتنع الرفع فى نحو « سَيْرِى حَتَّى أَدْخُلَهَا » وفى نحو « كانَ سَيْرِى حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا حملت كان على النقصان دون التمام

* * *

المسئلة الثانية : بعد « أو » التى بمعنى « إلى » أو « إلَّا » ؛ فالأول كقولك : « لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِى حَقِّى » أى : إلى أن تقضينى حقى ، وقال الشاعر :

١٦ــ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى

فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ

---

١٦ ــ هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين ، وممن استشهد به المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٨٦) وفى الشذور : (رقم ١٤٦ ص ٢٦٤) والأشمونى فى نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ١٢٨ ج ٢ ص ٢٥٦)

... ...

اللغة : « أستسهلن » يريد أنه يعده سهلا ، أو يصير الصعب سهلا بماضى همته وعالى نظرته « الصعب » الأمر الذى يشق احتماله « المنى » جمع منية ، بضم الميم فيهما ، مثل مدية ومدى ، والمنية : ما يتمناه الإنسان « انقادت » سهلت وتذللت « الآمال » جمع أمل ، مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال

المعنى : يقول : إنه سيتحمل الشدائد ويصطبر على ما يناله من المشقات فى سبيل بلوغ أمانيه ؛ ثم بين أن المجد لايدرك إلا إذا رضى طالبه بما يجده فى طريقه .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أو » حرف بمعنى إلى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « المنى » مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف ، وما : حرف نفى « انقادت » انقاد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الآمال » فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لاعمل لها حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لصابر » اللام حرف جر ، وصابر : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بانقاد

والثانى كقولك « لأقتلنّ الكافرَ أو يُسلِمَ » أى : إلا أن يسلم

وقول الشاعر :

١٧ — وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وقد ذكر جماعة من النحاة أن « أو » فى هذا البيت بمعنى إلى كما ذكره المؤلف فى هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حتى ، وممن ذكر ذلك المؤلف فى أوضحه وابن عقيل والأشمونى ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن «إلى» و « حتى » بمعنى واحد وهو الغاية ، وذكر السيوطى أن «أو» ههنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد . واعلم أن ضابط « أو » التى بمعنى إلى أن يكون مابعدها ينقضى شيئاً فشيئا

١٧ — هذا البيت لزياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٦٩) وفى الشذور (رقم ١٤٧ ص ٢٦٥) والأشمونى فى نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٩ ج ٢ ص ٢٥٧)

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » هى الرمح « قوم » رجال ، ومنه قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن) وقول زهير بن أبى سلمى المزنى:

وَمَا أَدْرِى ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِى أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

« كعوبها » جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناشز « تستقيما » تعتدل .

المعنى : أراد أنه إذا هجا قوما فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديما صحيحا حتى يرجعوا عن معاداته ، وضرب لذلك مثلا حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها

الاعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى ؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر

✡ ✡ ✡

المسئلة الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفى محض ، أو طلب بالفعل ؛ فالنفى كقوله تعالى : (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) وقولك : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا

واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا فَتُحَدِّثُنَا » فإن معناهما الإثبات ، فلذلك وجب رفعهما ؛ أما الأول فلأن زال للنفى وقد دخل عليها النفى ، ونفى النفى إثبات ، وأما الثانى فلِانْتِقَاضِ النفى بإلَّا

على الضم فى محل رفع « إذا » ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب بكسرت « غمزت » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط الذى تقتضيه إذا « قناة » مفعول به لغمز ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليه « كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكعوب مضاف وها : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «أو» حرف بمعنى إلا مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تستقيما» فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى إلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كعوب ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله تستقيم بأن المضمرة وجوبا بعد أو التى بمعنى إلا

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر كقوله :

١٨ — يَانَاقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

---

١٨ - البيت لأبى النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة ، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٧٠) وفى الشذور (رقم ١٥٠ ص ٢٧٠) والأشمونى ، وابن عقيل (رقم ٣٢٠ ج ٢ ص ٢٥٩)

اللغة : « ناق » مرخم ناقة « عنقا » بفتح العين المهملة والنون - هو ضرب من السير «فسيحا» واسعا «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحا» نلقى عنا تعب السفر .

المعنى : يأمر ناقته أن تجد فى السفر وتدأب عليه حتى تصل إلى ممدوحه وهناك يلقى هو وهى من الراحة ماينسيهما متاعب السفر وعناءه .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ناق » منادى مرخم ناقة ، يجوز فيها لغتان : الأولى تضم قافه ، والثانية تبقى عليها فتحتها ، أما على الأولى فهو مبنى على الضم فى محل نصب ، وأما على الثانية فهو مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب ، وتسمى الأولى لغة من لاينتظر والثانية لغة من ينتظر « سيرى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « عنقا » هو مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، أى : سيرى سيرا عنقا « فسيحا » صفة لقوله عنقا « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « فنستريحا » الفاء فاء السببية ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للإطلاق .

والنهى نحو قوله تعالى : (وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) والتحضيض نحو : (لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ) والتمنى نحو : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) والترجى كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ) فى قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع) والدعاء كقوله :

١٩ — رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

الشاهد فيه : قوله « فنستريحا » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله « نستريح » بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الأمر الذى هو قوله « سيرى »

١٩ - هذا الشاهد من الأبيات التى لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشمونى فى نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣٢١ ج ٢ ص ٢٦٠) والمؤلف فى شذور الذهب (رقم ١٥١ ص ٢٧٢)

اللغة : « وفقنى » اهدنى وسدد خطواتى « أعدل » أميل وأنحرف ، وتقول : عدلت عن كذا ، إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته ، وتقول : عدلت إلى كذا ، إذا أقبلت عليه ورغبته واتجهت نحوه « سنن » هو بفتح السين والنون جميعا ، وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوى كما فى قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم) «الساعين» جمع ساع

المعنى : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الذين يسعون إلى الخير ، فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف

الاعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يارب ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ماقبلها ، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب : مضاف ، وياء المتكلم

والاستفهام كقوله :

٢٠ ــ هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَاناتِي فأَرْجُوَ أنْ

تُقْضَى فيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والأصل ياربى « وفقنى » وفق : فعل دعاء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب «فلا» الفاء فاء السببية ، ولا : حرف نفى ، وكلاهما لامحل له من الإعراب « أعدل » فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا « عن» حرف جر « سنن » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف ، و «الساعين» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها لأنه جمع مذكر سالم « فى » حرف جر « خير » مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بالساعين ، لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله «أعدل» بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب فعل الدعاء ، وهو قوله «وفق» كما تفهم من إعراب البيت .

٢٠ ــ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء . واستشهد به الأشمونى فى نواصب المضارع

اللغة : « لباناتى » بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة ـ جمع لبانة ، وهى الحاجة التى يطلبها ذو الهمة العالية « فيرتد » أى : يعود ويرجع ، وكنى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره ، وقال « بعض الروح » إما على إقحام كلمة بعض ، وإما لأنه لايؤمل أن تقضى له جميع لباناته ، بل غاية آماله أن

... ...

يقضى بعضها فيعود له بعض الروح ؛ على أن هـذا بحث فى اللفظ باعتبار مدلوله الأول ونحن قد قررنا أنه كنى به عن معنى آخر .

المعنى : يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التى تعلقت بها همته العالية فيترتب على معرفتهم إياها قضاؤها الذى ينشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : «هل» حرف استفهام مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تعرفون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « لباناتى » لبانات : مفعول به لتعرفون ، منصوب بالكسرة المقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فأرجو » الفاء فاء السببية ، أرجو فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لامحل له « تقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى لباناتى ، وأن المصدرية ومادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب يقع مفعولا به لأرجو « فيرتد » الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على يقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعض » فاعل يرتد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف و « الروح » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « للجسد » جار ومجرور متعلق بيرتد .

الشاهد فيه : قوله «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله «أرجو» بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله « هل تعرفون لباناتى »

والعرض كقوله :

٢١ — يا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

---

٢١ — وهذا الشاهد أيضا من الأبيات التى لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشمونى فى إعراب الفعل ، والمؤلف فى الشذور (رقم ١٥٢ ص ٢٧٤) وابن عقيل (ج ٢ ص ٢٦٠)

اللغة : « الكرام » جمع كريم « تدنو » تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم « راء » اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ماقد حدثه به الناس عنهم من حسن لقائهم للضيف وقيامهم له بما توجبه الأريحية ، ثم علل هذا العرض بأن الذى يرى ليس كالذى يسمع ، يريد أن المشاهدة أقوى معرفة لحقيقة الأمر من السماع به ؛ لما يعرض فى الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الكرام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ألا » حرف دال على العرض ، مبنى على السكون لامحل له « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول بمعنى الذى مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون فى محل نصب « قد » حرف دال على التحقيق « حدثوك » حدث : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتى بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والمفعول الثانى محذوف ، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول ، وتقدير الكلام : فتبصر الذى حدثوكه ، والجملة من الفعل وفاعله

واشترطت فى الطلب أن يكون بالفعل احترازا من نحو قولك « نَزَالِ فَنُكْرِمُكَ » و « صَهْ فَنُحَدِّثُكَ » خلافا للكسائى فى إجازة ذلك مطلقا ، ولابن جنى وابن عصفور فى إجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل ، دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه ، وقد صرحت بهذه المسئلة فى المقدمة فى باب اسم الفعل

* * *

المسئلة الرابعة : بعد واو المعية إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره ، مثال ذلك قوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) فى قراءة حمزة وابن عامر وحفص ، وقال الشاعر :

ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « فما » الفاء عاطفة ، وما : نافية « راء » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « كمن » الكاف حرف جر ، من : اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمعا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والألف حرف دال على الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الاسم الموصول الذى هو من ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة .

الشاهد فيه : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تبصر بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب العرض المدلول عليه بقوله « ألا تدنو »

٢٢ ــ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

---

٢٢ ــ هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وقد استشهد به الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف فى كتابه « شذور الذهب » (رقم ١٥٥ ص ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ٣٢٥ ج ٢ ص ٢٦٢)

اللغة : « جاركم » نازلا فى جواركم ، أو مستجيرا بحماكم « الإخاء » بكسر الهمزة ـ مصدر آخيته ، إذا اتخذته أخا

المعنى : يوبخ الحطيئة بهذا البيت آل الزبرقان ، ويقول لهم : لقد كنت موالياكم نازلا فى حماكم ، وكان بينى وبينكم ألفة ومؤاخاة ، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم ، فلا بد أن يكون لهذا سبب ، فأنتم غير أهل للجوار والمودة

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « أك » أصله أكن ، فحذف النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبر أكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، وهو منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « وبينكم » الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « المودة » اسم يكون ، تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والإخاء » الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المودة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

وقال آخر :

٢٣ — لا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليْكَ إذا فَعلْتَ عَظِيمُ

الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو يكون بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية ، فى جواب الاستفهام المدلول عليه بالهمزة فى قوله « ألم أك جاركم »

٢٣ — هذا البيت من كلمة لأبى الأسود الدؤلى الذى ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه وأحد عماله وشيعته وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكنانى ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيبويه (ج ١ ص ٤١٤) ونسبه للأخطل ، وذكر الأعلم فى شرحه أنه لأبى الأسود ، والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، والمؤلف فى « أوضح المسالك (ج ٢ ص ١٧٠) وفى « شذور الذهب » (رقم ١١٤ ص ٢١٢ و٢٧٧) وابن عقيل (رقم ٣٢٤ ج ٢ ص ٢٦٢) ، وقبل هذا البيت قوله :

يَا أيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هلاَّ لِنَفْسِكَ كان ذَا التَّعْلِيمُ

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِى السَّقَامِ وذِى الضَّنَى

كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وأنْتَ سَقِيمُ

إبْدَأْ بِنَفْسِكَ فانْهَهَا عنْ غَيِّها فإذا انْتَهَتْ عنْهُ فأنْتَ حَكِيمُ

فهُنَاكَ يُسْمَعُ ما تَقُولُ ويُشْتَفَى بالقَوْلِ مِنْكَ ويَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

اللغة : « السقام » بفتح السين ـ المرض ، وفعله سقم ـ بكسر القاف أو ضمها ، والسقيم : المريض ، والضنى : هو المرض الذى كلما ظن برؤه عاد ، والغى : ضد الرشد ، والعار : كل شىء يلزمك بسببه عيب

المعنى : ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور وأنت تأتى مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك

... ...

إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم وعابك الناس ولم يقتدوا بكلامك ؛ لأن المرشد الذى يجب أن تكون إرشاداته نافعة ينبغى له أن يفعل ما يأمر به ويجتنب ماينهى عنه

الإعراب : « لا » ناهية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « عن » حرف جر « خلق » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتنهى « وتأتى » الواو واو المعية ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل تأتى ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، مثل مضاف والهاء ضمير عائد إلى خلق مضاف إلى مثل ، مبنى على الضم فى محل جر « عار » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهو ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك ، وجملة الشرط وجوابه لامحل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة « عظيم » نعت لقوله عار ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهذا النعت هو الذى سوغ الابتداء بالنكرة التى هى قوله عار فى أول الشطر الثانى من البيت ، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية

الشاهد فيه : قوله « وتأتى » حيث نصب تأتى بأن المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية ، أى : مصاحبة مابعدها لما قبلها ؛ فى جواب النهى المدلول عليه بقوله « لا تنه عن خلق » ، ألست ترى أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحداً عن فعل أمر قبيح وأنت تأتى مثل هذا الأمر الذى تنهى عنه ؟

وتقول : « لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبُ اللَّبَنَ » فتنصب تشرب إن قصدت النهى عن الجمع بينهما ، وتجزم إن قصدت النهى عن كل واحد منهما ، أى : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثانى ، أى : لا تأكل السمك ولك شرب اللبن

* * *

ص – فإنْ سَقَطَتِ الْفاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وقُصِدَ الْجَزاءُ جُزِمَ نحْوُ قَوْلِه تعالَى : (قُلْ تعالَوْا أتْلُ) وشَرْطُ الْجَزْمِ بعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلولِ « إنْ لا » مَحَلَّه ، نحْوُ « لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ » بخِلافِ « يَأْكُلْكَ » ويُجْزَمُ أيضاً بِلَمْ نحْوُ (لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ) ولَمَّا نحو (لَمَّا يَقْضِ) وباللَّامِ ولا الطَّلَبِيَّتَيْنِ نحْوُ (لِيُنْفِقْ ... لِيَقْضِ ... لا تُشْرِكْ ... لا تُؤاخِذْنا) ويَجْزِمُ فِعلَيْنِ : إنْ ، وإذْمَا ، وأىٌّ ، وأيْنَ ، وأنَّى ، وأيَّانَ ، ومَتَى ، ومَهْمَا ، ومَنْ ، ومَا ، وحَيْثُمَا ، نحْوُ (إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ... مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ . مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أوْ نُنْسِها نَأْتِ بخيْرٍ مِنْها) ويُسَمَّى الأوَّلُ شَرْطًا ، والثَّانِي جَوابًا وجَزاءً ، وإذا لَمْ يَصْلُحْ لِمُباشَرَةِ الأداةِ قُرِنَ بالْفاءِ نحْوُ (وإنْ يَمْسَسْكَ بخيْرٍ فهُوَ علَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أوْ بإذا الْفُجائِيَّةِ نحْوُ (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ)

ش – لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شَرَعْتُ فى الكلام على مايجزمه ، والجازم ضربان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين ؛ فالجازم لفعل واحد خمسة أمور :

أحدها : الطَّلَبُ ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ، لما فيه من معنى الشرط ، ونعنى بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ، وذلك كقوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ) تقدَّم الطلبُ وهو تعالوا ، وتأخَّر المضارع المجرد من الفاء وهو أَتْلُ ، وقُصِد به الجزاء ؛ إذ المعنى تعالوا فإن تأتونى أتل عليكم ، فالتِّلاوة عليهم مسبَّبة عن مجيئهم ؛ فلذلك جزم ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو ، وقول الشاعر :

٢٤ — قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ
بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُول فَحَوْمَلِ

---

٢٤ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، أحد شعراء الجاهلية ، وهو مطلع معلقته المشهورة

اللغة : « قفا » أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كانا يسيران معه ، أو خاطب به واحداً فنزله منزلة الاثنين ؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فما فوق ، أو خاطب به واحداً وهذه الالف ليست ضميراً ، وإنما هى منقلبة عن نون التوكيد إجراء للوصل مجرى الوقف « نبك » مضارع من البكاء « منزل » أراد به المكان الذى كان ينزل أحبابه فيه « سقط اللوى » السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها - ماتساقط من الرمل ، واللوى - بكسر اللام - المكان الذى يكون رمله مسترقا « الدخول » بفتح الدال وضم الخاء - اسم مكان « حومل » بفتحتين بينهما سكون ، بزنة جعفر وكوثر - اسم مكان أيضاً

وتقول « آتِنِي أُكْرِمْكَ » و « هل تأتينى أحدثك » و « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يجزم الفعل بعده ، فالأول نحو « ما تأتينا تحدِّثُنا » برفع تحدثنا وجوباً ، ولايجوز لك جزمه ، وقد غلط فى ذلك صاحب الجمل ، والثانى نحو « أنْتَ تأتينا تُحَدِّثُنا » برفع

المعنى : يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التى كان يلقاهم فيها ، وليجدّد الذكريات القديمة

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « نبك » فعل مضارع ، مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن « من ذكرى » جارّ ومجرور متعلق بنبكى ، وذكرى مضاف وقوله « حبيب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » معطوف بالواو على حبيب « بسقط » جارّ ومجرور متعلق بقوله قفا ، وسقط مضاف وقوله « اللوى » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله « الدخول » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فحومل » معطوف بالفاء على الدخول ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة فى آخره

الشاهد فيه : قوله « نبك » فإنه فعل مضارع غير مقترن بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر وهو قوله قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع فى جواب الأمر فحذف منه حرف العلة الذى هو آخره وذلك الحذف هو أمارة الجزم ، مع أنه لامانع من ذلك ؛ لأنه يصح أن تقول : إن تقفا نبك ، فافهم ذلك والله يرشدك

تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين ، وأما قول العرب «اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ» بالجزم فوجهه أنَّ اتَّقَى الله وفَعَلَ وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً ، وكذلك قوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ) فجزم « يغفر » لأنه جواب لقوله تعالى : (تُؤْمِنُونَ بالله ورسوله وتجاهدون) لكونه فى معنى آمِنوا وجاهِدوا ، وليس جواباً للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ، كقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقا بالطلب ، وهو خذ ، لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، فتطهرهم صفة لصدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس ، كما قرئ قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) بالرفع على جعل يرثنى صفة لوليا ، وبالجزم على جعله جزاء للأمر ، وهذا بخلاف قولك «ائْتِنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ الله ورسوله» فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان [به] ، كما تريد فى قولك «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ» بالجزم لأن الإكرام مسبب عن الإتيان

وإنما أردت ائتنى برجل موصوف بهذه الصفة

* * *

واعلم أنه لا يجوز الجزم فى جواب النهى إلا بشرط أن يصح تقدير شَرْطٍ فى موضعه مقروناً بلا الناهية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك « لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ » فإنه لو قيل فى موضعهما « إنْ لَا تكفر تدخل الجنة » و « إن لا تدن من الأسد تسلم » صَحَّ ، بخلاف « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النار » و « لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » فإنه ممتنع ، فإنه لا يصح أن يقال « إنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النار » « وَإِنْ لَا تَدْنُ من الأسد يأكلك » ولهذا أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) لأنه لا يصح أن يقال « إن لا تمنن تستكثر » وليس هذا بجواب ، وإنما هو فى موضع نصب على الحال من الضمير فى تمنن ، فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثرا ، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يَهَبَ شيئاً وهو يطمع أن يتعوَّض من الموهوب له [أكثر من الموهوب]

فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصرى (تَسْتَكْثِرْ) بالجزم ؟

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون بدلا من تمنن [1] ،

(١) ذهب جماعة إلى أن البدل فى هذه الآية الكريمة لا يجوز ؛ وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان : أحدهما أن يكون معنى البدل والمبدل منه واحداً ، وثانيهما أن يدل المبدل منه على البدل ، وهو كلام غير سديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً ، فأما لو كان بدل اشتمال مثلا فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندعى أن البدل فى هذه الآية من نوع بدل الاشتمال

كأنه قيل لا تستكثر ؛ أى : لا ترما تعطيه كثيراً ، والثانى : أن يكون قَدَّرَ الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف ، والثالث : أن يكون سكنه لتناسب رؤس الآى ، وهى : فأنذر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر

* * *

الثانى مما يجزم فعلا واحداً « لم » وهو حرف ينفى المضارع ويقلبه ماضيا ، كقولك « لَمْ يَقُمْ ولَمْ يَقْعُدْ » وكقوله تعالى (لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ)

الثالث « لما » أختها ، كقوله تعالى : (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ) (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)

وتُشَارك لم فى أربعة أمور ، وهى : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وَجَزْمُه ، وقلب زمانه إلى المضى

وتفارقها فى أربعة أمور : أحدها : أن المنفى بها مستمرّ الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بلم ؛ فإنه قد يكون مستمرا ، مثل (لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ) وقد يكون منقطعا ، مثل (هَلْ أَتَى على الإنْسَانِ حِينٌ مِن الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُوراً) لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكوراً ، ومن ثم امتنع أن تقول « لما يقم ثم قام » لما فيه من التناقض ، وجاز « لم يقم ثم قام » والثانى : أن لما تؤذن كثيرا بتوقع وثبت ما بعدها ، نحو (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ) أى : إلى الآن ماذاقوه وسوف يذوقونه ، ولَمْ لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى الزمخشرى ،

والاستعمال والذوق يشهدان به ، والثالث : أن الفعل يحذف بعدها ، يقال : هل دخلت البلد ؟ فتقول : « قاربتها ولما » تريد ولما أدخلها ، ولا يجوز : قاربتها ولم [1] ، والرابع : أنها لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف « لم » تقول : « إنْ لَمْ تَقُمْ قُمْتُ » ولا يجوز « إنْ لَمَّا تقم قمت »

الجازم الرابع : اللام الطلبية ، وهى الدالة على الأمر ، نحو : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعةٍ مِنْ سَعَتِهِ) أو الدعاء ، نحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)

الجازم الخامس «لا» الطلبية ، وهى الدالة على النهى ، نحو : (لا تُشْرِكْ بِاللهِ) أو الدعاء ، نحو : (لا تُؤَاخِذْنَا)

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً

✡ ✡ ✡

(١) قد ورد حذف المجزوم بلم فى أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة ، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع فى الاستعمال العربى لم يعتدّ بهما ؛ فمن ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء :

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِى اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ

أراد إن وصلت وإن لم تصل ، يريد احفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر :

يارُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِى غَنَمْ فِى كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِى الفَمِ فَقَمْ

✡ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ ✡

أراد وقد كاد يشمط ولم يشمط ؛ فحذف للعلم بالمحذوف

وأما مايجزم فعلين فهو إحدى عشر أداة : وهى « إنْ » نحو (إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) و « أيْنَ » نحو (أيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ) و « أىٌّ » نحو (أيًّاما تَدْعُوا فَلَهُ الأسْماءُ الْحُسْنَى) و « مَنْ » نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) و « ما » نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) و « مهما » كقول امرئ القيس :

٢٥ — أَغَرَّكِ مِنِّى أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلِى وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِى الْقَلْبَ يَفْعَلِ

---

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضا ، وقبله قوله :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّى خَلِيقَةٌ فَسُلِّى ثِيَابِى مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ

اللغة : « فاطم » مرخم فاطمة ، وهى فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وكان الشاعر يحبها « مهلا » أى : تمهلى وانتظرى « أزمعت صرمى » عزمت عليه ، والصرم : الهجر « أجملى » أحسنى كلامك ، أو اتركى « خليقة » خصلة « سلى ثيابى من ثيابك » أراد بذلك أن تترك مودته وتخلع عن نفسها رداء حبه « أغرك » أى : هل خدعك ، أو حملك على أن تفعلى مايفعله الغر الذى لم يجرب الأمور .

المعنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك علىّ وطاعتى لك على هذا الدلال وذلك التيه وأن تفعلى معى فعل من لم يعرف حقيقة الحب .

الإعراب : « أغرك » الهمزة للاستفهام ، غر : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « منى » جار ومجرور متعلق بغر « أنّ » حرف توكيد ونصب « حبك » اسم أنّ ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « قاتلى » خبر أنّ ، وياء المتكلم مضاف

و «متى» كقول الآخر :

٢٦ — ✡ مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى ✡

إليه ، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع فاعل غر ، والتقدير : أغرك منى قتل حبك إياى «وأنك» الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطبة اسم أنّ «مهما» اسم شرط جازم على الأصح ، يجزم فعلين الأول فعل شرط والثانى جوابه وجزاؤه «تأمرى» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع «القلب» مفعول به لتأمرى منصوب بالفتحة الظاهرة «يفعل» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمهما أيضا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذى هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضا ، وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك منى كون حبك قاتلا إياى وكونك مهما تأمرى القلب يفعل

الشاهد فيه : قوله «مهما تأمرى القلب يفعل» حيث جزم بمهما فعلين أولهما قوله تأمرى وثانيهما قوله يفعل ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط والثانى منهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم الأول حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، كما علمت أن علامة جزم الثانى السكون وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات

٢٦ - هذا عجز بيت صدره قوله :

✡ أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ✡

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحى ، أحد بنى رياح بن يربوع ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٧)

اللغة : «جلا» أصله فعل ماض فسمى به كما يسمى بيزيد ويشكر وبقم

... ...

ونحو ذلك ، فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته وهو مع فاعله جملة فى محل جر صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها وقيل : جلا - بالتنوين - مصدر أصله المد فقصره ، والأصل : أنا ابن جلاء ، والمعنى أنه واضح ظاهر لايخاف ولايداهن فيكتم بعض أموره ، وإنما هو شجاع فهو لذلك يعلن كل أموره «طلاع الثنايا» طلاع : صيغة مبالغة لطالع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهى الطريق فى الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظائم الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله « أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره ، وبأنه لايهاب أحداً ولا يخافه ، وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وقوله « جلا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جرة كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضى « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على خبر المبتدأ ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وقوله «الثنايا» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بقوله تعرفونى « أضع » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا « العمامة » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تعرفونى » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون الموجودة هى نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لتعرفوا ، مبنى

و« أيان » كقوله :

٢٧ — * فَأَيَّانَ مَاتَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ *

على السكون فى محل نصب

الشاهد فيه : قوله « متى أضع العمامة تعرفونى » حيث جزم بمتى فعلين أولهما اضع والثانى تعرفونى ، على أن الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما عرفت أن علامة جزم الثانى حذف النون وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ولكنها نون الوقاية التى تلحق الفعل عند اتصاله بياء المخاطبة ، ولو كان هذا الفعل مرفوعا لقال تعرفوننى بنونين أولهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية

٢٧ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* إِذَا النَّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ *

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشمونى فى جوازم المضارع ، ولا يعلم قائله ، وكثير من الناس يشك فى صحة صدره

اللغة : « العجفاء » المهزولة « قفرة » القطعة من الأرض لانبات بها « تعدل » تميل

الاعراب : « أيان » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله تنزل الذى هو جوابه « ما » زائدة « تعدل » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بأيان وعلامة جزمه السكون « به » جار ومجرور متعلق بقوله تعدل « الريح » فاعل تعدل « تنزل » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بأيان أيضاً ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما حرك بالكسر لأجل الروى

الشاهد فيه : قوله « أيان ماتعدل . . تنزل » حيث جزم بأيان فعلين أولهما تعدل والثانى تنزل ، على أن الأول منهما فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه

و « حيثما » كقوله :

٢٨ — حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ٱللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِى غَابِرِ الأَزْمَانِ

وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هى السكون ، وأنه لولا الروى لكان الثانى ساكنا سكون الأول ، وفى هذا البيت نكتة غير ذلك ، وحاصلها أن « أيان » تجزم الفعلين وإن اتصلت بها « ما » الزائدة ، من غير أن يكون ذلك واجبا فيها بدليل قول الآخر :

فأيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنا وإذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

٢٨ — البيت من الشواهد التى لم نعثر لها على قائل معين ، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٤) وشرحناه فى مكانه منه (ج ٢ ص ٢٧٤) ، واستشهد به الأشمونى فى جوازم المضارع ، والمؤلف فى الشذور (رقم ١٧١ ص ٣٠٢)

اللغة : « تستقم » تعتدل وتسر فى الطريق الواضح المستقيم « يقدر » يريد يبلغك ويوصلك « نجاحا » ظفرا بما تحب ونوالا لكل ماتريد « غابر الأزمان » باقيها

المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير فى مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله مايريد

الاعراب : « حيثما » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذى هو جوابه ، وما : زائدة « تستقم » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحيثما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت « يقدّر » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم أيضا بحيثما وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدّر « الله » فاعل بيقدّر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « نجاحا » مفعول به ليقدّر ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فى غابر » جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدّر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، وغابر مضاف وقوله « الأزمان » مضاف إليه ، مجرور وعلامة

و « إذما » كقوله :

٢٩ — وإنَّكَ إذْما تَأْتِ ما أنْتَ آمِرٌ ✡ بِهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

جزء الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقم يقدّر » حيث جزم بحيثما فعلين أولهما تستقم وثانيهما يقدّر ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط والثانى منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما هى السكون

٢٩ — البيت من الشواهد التى لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (٣٣٣) وقد شرحناه فى مكانه منه (ج ٢ ص ٢٧٣) ، وقد استشهد به الأشمونى أيضا فى جوازم المضارع

اللغة : « تلف » تجد ، تقول : ألفيته ألفيه - بوزان أرضيته أرضيه - والمعنى وجدته أجده ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين)

المعنى : إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يقتدون بك ويفعلون ما تأمرهم به ، أما إذا كنت تأمر الناس بالخير ولا تفعله فإنهم لا يتأثرون بأوامرك فلا يتبعونها ، يريد أنه ينبغى للإنسان ألا يأمر بشىء إلا بعد أن يكون هو آتيا به

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح فى محل نصب « إذما » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تأت » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لتأت ، مبنى على السكون فى محل نصب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « آمر » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بآمر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المجرور محلا بالباء « تلف » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ،

و « أنَّى » كقوله :

٣٠ــ فأَصْبَحْتَ أنَّى تأتِها تَسْتَجِرْ بها * تَجِدْ . . . . . .

وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر إن «من» اسم موصول : مفعول أول لتلف ، مبنى على السكون فى محل نصب «إياه» إيا: ضمير منفصل مفعول لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا مقدما «آتيا» مفعول ثان لتلف منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إذ ما تأت . . تلف » حيث جزم باذما فعلين أولهما تأت وثانيهما تلف ، على أن أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها

٣٠ ــ هكذا وقع هذا الشاهد فى نسخ الشرح ، وأكمله العلامة السجاعى بقوله « وتمام البيت . . . حطبا جزلا ونارا تأججا » وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم لبمعزل عن الصواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتا من بيتين لشاعرين مختلفين ، فاخذوا صدر أحدهما مع تغيير فى بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر ، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامرى يقول :

فأَصْبَحْتَ أنَّى تأتِها تَلتَبِسْ بها كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رِجْلِكَ شاجِرُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التى ذكرناها ، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب ، وقال شاعر آخر :

مَتَى تَأتِنا تُلْمِمْ بِنا فى دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجا

وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر ، وقد أكمله بعضهم * تجد فرجا منها إليك قريبا *

اللغة والمعنى : سنفسر لك ههنا البيتين اللذين روينا هما ، فأما بيت لبيد فقوله

... ...

« مركبيها » أرادبه ناحيتيها وجهتيها وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم ، أى : تفرق واختلف ، وصف لبيد فى هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الخوض فى مضمارها ، فيقول : إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها ، وكان ركوبها صعبا ، وأما البيت الآخر فقوله « تلمم » فعل مضارع من الإلمام ، وهو الإتيان والزيارة ، وقوله « تأججا » فعل ماض مسند لألف الاثنين ، وهما الحطب الجزل والنار ، والتأجج : الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا فى جدب أن يوقد كرامهم النار ليهتدى بها إليهم السالك

الإعراب : إعراب بيت لبيد : « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح ، مبنى على الفتح فى محل رفع « أنى » اسم شرط جازم يجزم فعلين « تأتها » تأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بتلتبس ، وجملة الشرط والجواب فى محل نصب خبر أصبح « كلا » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف ومركبى من قوله « مركبيها » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا المكسور مابعدها تقديراً لأنه مثنى ، ومركبى مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه «تحت» ظرف مكان ، متعلق بقوله شاجر الآتى ، وهو مضاف ورجل من قوله «رجلك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، وقوله «شاجر» خبر المبتدأ الذى هو كلا ، وإفراد الخبر لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد ؛ فراعى ههنا لفظها فأفرد الخبر ،

فهذه الأدوات التى تجزم فعلين ، ويسمى الأول منهما شرطا ، ويسمى الثانى جوابا وجزاء

* * *

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء ، وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فعلها طلبى ، أو جامد ، أو منفى بلن ، أو ما ، أو مقرونا بقد ، أو حرف تنفيس ، نحو قوله تعالى : (وإنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فهُوَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .... قُلْ إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ ويَغْفِرْ لكُمْ ذُنُوبَكُمْ ...

ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ، ومثله فى مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبى طالب :

كِلانا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ونَحْنُ إذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وعليه جاء قول الله تعالى (كلتا الجنتين آتت أكلها) ولو روعى المعنى لقيل آتتا أكلهما ؛ وقد جمع الفرزدق فى بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال :

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِى

أفلا ترى أنه قال « كلاهما قد أقلعا » فراعى المعنى وثنى ثم قال « وكلا أنفيهما رابى » فراعى اللفظ وأفرد . ومثله فى الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر :

إنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلاهُمَا يُوفِى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِى

فأفرد مراعاة للفظ فى قوله « يوفى » وثنى مراعاة للمعنى فى قوله « يرقبان سوادى »

الشاهد فيه : قوله « أنى تأتها تلتبس » حيث جزم بأنى فعلين : أولهما تأت وهو فعل الشرط ، وثانيهما تلتبس وهو جواب الشرط ، أما فى رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله تأت ، وجوابه هو قوله تجد ، وأما قوله « تشتجر » فهو بدل من تأت وبدل المجزوم مجزوم وعلامة جزمه السكون ولكنا أفهمناك أن الرواية التى رواها المؤلف ليست مستقيمة .

إنْ تَرَنِى أنا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وولَداً فَعَسَى رَبِّى ... وَمَا تَفْعَلُوا من خير فلَنْ تُكْفَرُوه.. وما أفاء اللهُ على رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ ولا رِكابٍ... إنْ يَسْرِقْ فقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ... وَمَنْ يُقَاتِلْ فى سَبِيلِ اللهِ فيُقْتَلْ أَوْ يُغْلَبْ فسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيماً) ويجوز فى الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى : (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ) وإنما لم أقيد فى الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لاتدخل إلا عليها فأغنانى ذلك عن الاشتراط .

* * *

ص – فصـل : الاسْمُ ضَرْبانِ : نَكِرَةٌ ، وهُوَ ماشَاعَ فى جِنْسٍ : مَوْجُود كرَجُلٍ ، أوْ مُقَدَّرٍ كَشَمْسٍ ؛ وَمَعْرِفةٌ ، وهِىَ سِتَّةٌ : الضَّمِيرُ ، وهو مادل على مُتَكَلِّمٍ أوْ مُخَاطَبٍ أوْ غائِبٍ ، وهُوَ إمَّا مُسْتَتِرٌ كالمُقَدَّرِ وُجُوباً فى نحْوِ « أقُومُ » و « تَقُومُ » ، أوْ جَوَازًا فى نحْوِ « زَيْدٌ يَقُومُ » أوْ بارِزٌ وهُوَ إمَّا مُتَّصِلٌ كتَاءِ « قُمْتُ » وكافِ « أكْرَمَكَ » وَهاءِ « غُلامه » أوْ مُنْفَصِلٌ كَـ « أنا » وَ « أنْتَ » وَ « هُوَ » وَ « إيَّاىَ » ولا فَصْلَ مَعَ إمْكانِ الْوَصْلِ إلَّا فى نحْوِ الْهاءِ مِنْ « سَلْنِيهِ » بمَرْجُوحِيَّةٍ ، وَ « ظَنَنْتُكَهُ » وَ « كُنْتُهُ » بِرُجْحَانٍ .

سى – ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين : نكرة ؛ وهى الأصل ، ولهذا قدمتها ، ومعرفة ؛ وهى الفرع ، ولهذا أخرتها

فأما النكرة فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ؛ فالأول

كرجل ، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكرا ، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه ، والثانى كشمس ؛ فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له فى الخارج ، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لها ، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو ، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء الأجناس.

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام : القسم الأول : الضمير ، وهو أعرف الستة ولهذا بدأت به ، وعطفت بقية المعارف عليه بثم ، وهو عبارة عما دل على متكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو

وينقسم إلى مستتر وبارز ، لأنه لايخلو إما أن يكون له صورة فى اللفظ أوْلَا ، فالأول البارز كتاء قمت ، والثانى المستتر كالمقدر فى نحو قولك « قم »

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار

فأما المستتر فينقسم - باعتبار وجوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين : واجب الاستتار ، وجائزه ، ونعنى بواجب الاستتار مالا يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم ، أو بالنون كنقوم ، [أو بالتاء] (١) ، ألا ترى أنك لاتقول

(١) المراد بالتاء الدالة على المخاطب ، نحو « تقوم يازيد » ، أما التاء الدالة على التأنيث فهى من جائز الاستتار ، نحو « تقوم هند » وهذه الكلمة ساقطة من

« أقوم زيد » ولا تقول « نقوم عمرو » ونعنى بالمستتر جوازا مايمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو « زيد يقوم » ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول « زَيْدٌ يَقُومُ غُلامُهُ »

وأما البارز فانه ينقسم — بحسب الاتصال والانفصال — إلى قسمين: متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو الذى لايستقل بنفسه كتاء « قمت » والمنفصل هو الذى يستقل بنفسه كأنا وأنت وهو

وينقسم المتصل بحسب مواقعه فى الإعراب إلى ثلاثة أقسام : مرفوع المحل ، ومنصوبه ، ومخفوضه ؛ فمرفوعه كتاء « قمت » فانه فاعل ، ومنصوبه ككاف « أكرمك » فإنه مفعول ، ومخفوضه كهاء « غلامه » فانه مضاف إليه

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه فى الإعراب إلى : مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛ فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة : أنا نَحْنُ أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمْ أَنْتُنَّ هُوَ هِيَ هُمَا هُمْ هُنَّ ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضا : إِيَّايَ إِيَّانَا إِيَّاكَ إِيَّاكِ إِيَّاكُمَا إِيَّاكُمْ إِيَّاكُنَّ إِيَّاهُ إِيَّاهَا إِيَّاهُمَا إِيَّاهُمْ إِيَّاهُنَّ ،

بعض نسخ الكتاب ، ومما ذكرناه وماذكره المؤلف تعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع : نوع لايكون فاعل الفعل المتصلة هى به إلا ضميرا مستترا ، وهو حرفان : الألف ، والنون ، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هى به اسما ظاهرا أو ضميرا مستترا جائز الاستتار ، وهو حرف واحد ، وهو الياء . ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هى به واجب الاستتار تارة ، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى ، وهو حرف واحد ، وهو التاء .

فهذه الاثنتا عشرة كلمة لاتقع إلا فى محل النصب ، كما أن تلك الأول لاتقع إلا فى محل الرفع ، تقول : « أنا مُؤْمِنٌ » فأنا مبتدأ ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و « إيَّاكَ أكْرَمْتُ » فإياك مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب ، ولايجوز أن يعكس ذلك ، فلا تقول « إياى مؤمن » و « أنت أكرمت » وعلى ذلك فقس الباقى ، وليس فى الضمائر المنفصلة ماهو مخفوض الموضع ، بخلاف المتصلة

ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل لاتقول « قَامَ أنا » ولا « أكْرَمْتُ إياك » لتمكنك من أن تقول « قمت » و « أكرمتك » بخلاف قولك « ما قام إلا أنا » و « ما أكرمت إلَّا إيَّاكَ » فان الاتصال هنا متعذر ؛ لأن « إلَّا » مانعة منه ، فلذلك جىء بالمنفصل

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل

وضابط الأولى أن يكون الضميرُ ثانىَ ضميرين أوَّلُهما أعْرَفُ من الثانى ، وليس مرفوعا ، نحو : « سَلْنِيهِ » و « خِلْتُكَهُ » يجوز أن تقول فيهما « سَلْنِي إياه » و « خِلْتُكَ إيَّاهُ » وإنما قلنا إن الضمير الأول فى ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب

وضابط الثانية أن يكون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها ،

سواء كان مسبوقا بضمير أم لا ؛ فالأول نحو « الصَّدِيقُ كُنْتُهُ » والثانى نحو « الصَّدِيقُ كَانَهُ زَيْدٌ » يجوز أن تقول فيهما « كُنْتُ إِيَّاهُ » و « كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ » واتفقوا على أن الوصل أرجح فى الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبيا نحو « سَلْنِيهِ » و « أَعْطِنِيهِ » ولذلك لم يأت فى التنزيل إلا به كقوله تعالى : (أَنُلْزِمُكُمُوهَا .... إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا .... فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبيا نحو « خِلْتُكَهُ » و « ظَنَنْتُكَهُ » وفى باب كان نحو « كُنْتُهُ » و « كَانَهُ زَيْدٌ » فقال الجمهور : الفصل أرجح فيهن ، واختار ابن مالك فى جميع كتبه الوصل فى باب كان ، واختلف رأيه فى الأفعال القلبية : فتارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم

* * *

ص - ثُمَّ العَلَمُ ، وهُوَ إِمَّا شَخْصِىٌّ كَزَيْدٍ ، أَوْ جِنْسِىٌّ كَأُسَامَةَ ، وإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا ، أَوْ لَقَبٌ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقُفَّةَ ، أَوْ كُنْيَةٌ كَأَبِى عَمْرٍو وأُمِّ كُلْثُومٍ ، ويُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الِاسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا أَو مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدُ كُرْزٍ

ش - الثانى من أنواع المعارف : العلم ، وهو « ماعُلِّق على شىء بعينه غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ ما أشبهه »

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :

فينقسم — باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه — إلى قسمين : علم شخص ، وعلم جنس ؛ فالأول كزيد وعمرو ، والثانى كأُسَامَةَ للأسد ،

وثُعالَة للثعلب ، وذُؤَالَة للذئب ، فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس ، تقول لكل أسد رأيته : هـذا أُسَامَةُ مُقْبِلا ، وكذا البواقى ، ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو ، فتقول : أُسَامَةُ أَشْجَعُ من ثُعالَةَ ، كما تقول : الأَسَدُ أَشْجَعُ مِنَ الثَّعلَبِ ، أى : صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب ، لا تقول لمن بينك وبينه عهد فى أسد خاص : ما فَعَلَ أسامةُ

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب ؛ فالمفرد كزيد وأسامة ، والمركب ثلاثة أقسام : مركب تركيب إضافة كعبد الله ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزءيه بحسب العوامل الداخلة عليه ويخفض الثانى بالإضافة دائماً ، ومركب تركيب مَزْج كَبَعْلَبَكَّ وَسِيبَوَيْهِ ، وحكمه أن يعرب بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وجرا كسائر الأسماء التى لا تنصرف ، هذا إذا لم يكن مختوماً بوَيْهِ كبَعْلَبَكَّ ، فإن ختم بها بنى على الكسر كسيبويه ، ومركَّب تركيب إسناد ، وهو ما كان جملة فى الأصل كشَابَ قَرْنَاهَا ، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحْكى على ما كان له من الحالة قبل النقل .

وينقسم إلى اسم وكنية ولقب [1] ، وذلك لأنه إن بدئ بأبٍ أو أمٍّ

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به المدح وعلى ما يقصد به الذم ، ولكنه كان أكثر إطلاقا على ما يقصد به الذم حتى قال الحماسى :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةُ اللَّقَبُ

كان كُنْيَة كأبى بكر وأمّ بكر وأبى عمرو وأم عمرو ؛ وإلاَّ فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أوضَعَتِهِ كقفَّة وبَطَّة وأنْفِ الناقة ؛ فلَقَبٌ ، وإلا فاسم كزيد وعمرو (١)

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب فى الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب ، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين ، أو كان الأول مفرداً والثانى مضافا كزيد زين العابدين ، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة ، وَجَبَ كون الثانى تابعاً للأول فى إعرابه : إما على أنه بدل منه ، أو عطف بيان عليه ، وإن كانا مفردين كزيد قفة وسعيد كرز ، فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين : أحدهما إتباع اللقب للاسم كما تقدم فى بقية

ولفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الذم ، وانظر إلى قوله تعالى : (ولا تنابزوا بالألقاب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جليا ، وكانوا إنما يعدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكنى وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها ، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية ؛ لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ ، كما تقول : زين العابدين ، وتاج الملة ، وسيف الدولة ، وأما التعظيم بالكنية ؛ فإن التعظيم بواسطتها بعدم التصريح بالاسم ، لا بمعنى لفظ الكنية

(١) خير من هذه التفرقة التى ذكرها المؤلف أن يقال : إن ما سمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً ، سواء أكان قد صدّر بأب أو أمّ أو أخ أو أخت أم لم يصدّر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته أم لم يشعر ، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أمّ فهو كنية ، سواء أشعر بمدح كأبى الفضل أو بذم كأبى لهب ، أم لم يشعر كأبى بكر ، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب ، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذمّ

الأقسام ، والثانى إضافة الاسم إلى اللقب ، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة ، والصحيح الأول ، والإتباع أقيس من الإضافة ، والإضافة أكثر

* * *

ص ـ ثُمَّ الْإِشَارَةُ ، وهِىَ ذا لِلْمُذَكَّرِ ، وذِى وَذِهِ وَتِى وَتِهِ وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ ، وَذانِ وَتانِ لِلْمُثَنَّى : بالْأَلِفِ رَفْعًا ، وَبالْياءِ جَرًّا ونَصْباً ، وَأُولاءِ لِجَمْعِهِما ، والبَعِيدُ بالْكافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللاَّمِ مُطْلَقاً ، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا ، إلاَّ فى الْمُثَنَّى مُطْلَقاً ، وَفى الْجَمْعِ فى لغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَفِيما تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ

ش ـ الثالث من أنواع المعارف : اسم الإشارة

وينقسم ـ بحسب المشار إليه ـ إلى ثلاثة أقسام : مايشار به للمفرد ، وما يشار به للمثنى ، وما يشار به للجماعة ، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث

فللمفرد المذكر لفظة واحدة ، وهى « ذا »

وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ : خمسة مبدوءة بالذال ، وهى : ذِى ، وذهى ـ بالإشباع ، وذِهِ ـ بالكسر ، وذِهْ ـ بالإسكان ، وذَاتُ ، وهى أغربها ، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة ، كقولك « ذاتُ جَمالٍ » أو بمعنى التى فى لغة بعض طيئ ، حكى الفراءُ « بالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ وَالْكَرَامَةِ ذات أَكْرَمَكُمُ اللهُ بها ، أى : التى أكرمكم الله بها ، فلها حينئذ

ثلاثة استعمالات [1] ، وخمسة مبدوءة بالتاء ، وهى : تِي ، وَتِهى - بالإشباع ، وتِهِ - بالكسر ، وتِهْ - بالإسكان ، وتا

ولتثنية المذكر : ذَانِ - بالألف رفعاً ، كقوله تعالى (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) وذَيْنِ - بالياء جرا ونصباً ، كقوله تعالى (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ)

ولتثنية المؤنث تَانِ - بالألف رفعاً ، كقولك « جَاءَتْنِي هَاتَانِ » وهاتين - بالياء جرا ونصباً ، كقوله تعالى (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ)

ولجمع المذكر والمؤنث أولاءِ ، قال تعالى : (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) وقال تعالى : (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي) وبنو تميم يقولون أُولَى - بالقصر ، وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرته بَعْدُ من أن اللام لا تلحقه فى لغة مَن مدَّه

ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً أو بعيداً

---

(١) الاستعمالات الثلاث هى الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة ، ولا أحفظ له شاهداً ، واستعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِ أَعْرَابِيَّةٍ ذاتِ بُرْدَةٍ تُبكِّى عَلَى نَجْدٍ وتَبْلَى كَذَا وَجْدَا

والثالث استعمالها اسماً موصولا بمعنى التى ، كالمثال الذى ذكره المؤلف ونسب حكايته عن العرب للفراء ، وبقى لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشىء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر تريد أن هذه حقيقته وماهيته ، وقد استعملت فى معنى نفس الشىء ؛ فقيل : هذه ذات متميزة ، وهذه ذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها فقيل : هذا عيب ذاتى ، يريدون أنه يرجع إلى نفس المعيب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وليس إنكارهم بسديد ، وارجع إلى المصباح المنير

فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً ، ومقروناً بها التنبيه جوازاً ، تقول : « جاءنى هـذا » ، و « جاءنى ذا » وليعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقته لم تلحقه لام البعد وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف : إما مجردة من اللام ، نحو « ذاكَ » ، أو مقرونة بها ، نحو « ذلك »

وتمتنع اللام فى ثلاث مسائل : إحداها المثنى ، تقول : ذانِكَ ، وتانِكَ ، ولا يقال « ذَانِ لِكَ » ولا « تان لك » ، الثانية : الجمع فى لغة من مَدَّه ، تقول : أُولئِكَ ، ولا يجوز « أولَاءِ لِكَ » ومن قَصَرَه قال « أُولَا لِكَ » [1] ، الثالثة : إذا تقدمت عليها ها التنبيه ؛ تقول : هَذَاكَ [2] ، ولا يجوز « هَذا لِكَ »

* * *

ص - ثُمَّ المَوْصُولُ ، وهُوَ : الَّذِى ، والَّتِى ، واللَّذَانِ ، واللَّتَانِ — بالأَلِفِ رَفْعًا وَبالْيَاءِ جَرًّا ونَصْبًا ، ولِجَمْعِ المُذَكَّرِ : الَّذِينَ - بالْيَاءِ مُطْلَقًا والأُلَى ، ولجمْعِ المُؤَنَّثِ : اللَّائِى ، واللَّاتِى ، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ : مَنْ ، وَمَا ، وأَىٌّ ، وَأَلْ فى وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كالضَّارِبِ وَالمَضْرُوبِ ، وَذُو فى لُغَةِ طَيِّئٍ ، وَذا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ ، وَصِلَةُ أَل الْوَصْفُ ، وصِلَةُ غَيْرِها إمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذاتُ ضَمِيرٍ طِبْقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عائِداً ، وقَدْ

(١) قد ورد من ذلك قول الشاعر :

أُولَالِكَ قَوْمِى لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلَّا أُولَالِكَا

(٢) قد ورد هذا قليلا جداً ، ومنه قول طرفة بن العبد البكرى :

رَأَيْتُ بَنِى غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِى وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

يُحْذَفُ نحْوُ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) . (ومَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) . (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) . (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْتَقَرَّ مَحْذُوفاً

ش - الباب الرابع من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة ، وهى المفتقرة إلى صلة وعائد

وهى على ضربين : خاصة ، ومشتركة

فالخاصة « الذى » للمذكر ، و « التى » للمؤنث ، و« اللَّذَانِ » لتثنية المذكر ، و « اللَّتَانِ » لتثنية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، و « الْأُلَى » لجمع المذكر ، وكذلك « الَّذِينَ » وهو بالياء فى أحواله كلها ، وهذيل وعقيل (١) يقولون « الَّذُونَ (٢) » رفعا و « الَّذِينَ » جراً ونصبا ، و « اللَّائِى » و « اللَّاتِى » لجمع المؤنث ، ولك فيهما إثبات الياء وتركها .

والمشتركة : مَنْ ، وَمَا ، وأىٌّ ، وأَلْ ، وذُو ، وذَا ، فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث ، تقول فى مَنْ : « يُعْجِبُنِى مَنْ جَاءَكَ ، ومَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَاكَ ،

(١) عبارة غيره « وهذيل أو عقيل » وهى عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ، ولكن العلماء اختلفوا فى صاحبة هذه اللغة منهما

(٢) قد ورد منه قول أبى حرب بن الأعلم أحد بنى عقيل ، وهو شاعر جاهلى :

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا صَبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وَمَنْ جَاءَنَاكَ ، وَمَنْ جَاؤُكَ ، ومن جِئْنَكَ ، وتقول فى مالمن قال : اشتريت حمارا أو أتاناً أو حمارين أو أتانين أو حُمُرًا أو أُتُناً : « أعجبنى مَا اشْتَرَيْتَهُ ، وما اشْتَرَيْتَهَا ، وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا ؛ وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ (١) وما اشْتَرَيْتَهُنَّ » وكذلك تفعل فى البواقى .

وإنما تكون « أل » موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ، والصفة المشبهة كالْحَسَنِ ، فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلم ؛ فهى حرف تعريف .

وإنما تكون ذو موصولة فى لغة طيئ خاصة ، تقول : « جَاءَنى ذُو قَامَ » وسمع من كلام بعضهم : « لا وَذُو فى السَّماءِ عَرْشُه » وقال شاعرهم :

٣١ — فإنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّى وبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

---

(١) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد تمحل له العلامة السجاعى بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب

٣١ — هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائى ، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائى فى حماسته ، وقد استشهد به الأشمونى فى باب الموصول (ش ١٠١ ج ١ ص ١٧٦) والمؤلف فى توضيحه (١ ص ٣٦)

... ...

اللغة : « ذو حفرت » أى : التى حفرتها « وذو طويت » أى : التى طويتها وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجارة عليها

المعنى : إنه لاحق لكم فى ورود هذا الماء لأنه ماء كان يرده أبى وجدى من قبل ، وكان خاصا بهما لا يرده غيرهما ، وهذه البئر أنا الذى حفرتها وأنا الذى بنيت دائرها ؛ فأنا أحق الناس بورودها

الإعراب : « إنّ » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن ، منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ماء » خبر إن ، مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله « أبى » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «وجدّى» الواو حرف عطف ، وجدّ معطوف على أب ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وجدّ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبئرى » الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إنّ وعلى كل حال فالاسم الموصول مبنى على السكون فى محل رفع ، فإن قدّرت قوله « بئرى ذو » مبتدأ وخبرا فقد عطفت الواو جملة على جملة ، أى : عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله « بئرى » معطوفاً على اسم إن وقوله « ذو » معطوفا على خبر إنّ فقد عطفت الواو مفردين على مفردين ، وقوله «حفرت» فعل وفاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحفر محذوف ، والتقدير : وبئرى ذو حفرتها «وذو» الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « طويت » فعل وفاعل ، وجملتهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف ، والتقدير : وبئرى ذو طويتها

وإنما تكون « ذا » موصولة بشرط أن يتقدمها « ما » الاستفهامية ، نحو (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) أو « مَنْ » الاستفهامية نحو قوله :

٣٢ — وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

أى : ما الذى أنزل ربكم ، ومَن الذى قالها

الشاهد فيه : قوله « وبئرى ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل فيه « ذو » مرتين اسما موصولا ، بمعنى التى ، وذلك لأن البئر مؤنثة فى المعنى وإن لم يكن فى لفظها علامة دالة على التأنيث ، فهى مثل زينب وهند ونحوهما مما هو مؤنث من غير تاء ولا ألف

ومثل هذا الشاهد فى استعمال « ذو » بمعنى الذى قول منظور بن سحيم الفقعسى :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِى الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِى وَأُبْكِى الْبَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

يريد فحسبى من الذى عندهم ، وكذلك قول قوال الطائى وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

يريد قولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ، والساعى : الذى يتولى جمع الصدقات ويعمل فى أخذها ممن تجب عليهم ليؤديها إلى الإمام الذى يوزعها فى مصارفها التى نص عليها الكتاب الكريم ، ومن هذه الشواهد تعلم أن « ذو » تأتى للمفرد المذكر وللمفرد المؤنث سواء أكان من ذوى العقل أم لم يكن ، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل على أنها تأتى بلفظ واحد لكل ما يطلق عليه الاسم الموصول

٣٢ — هذا البيت للأعشى أبى بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من قصيدة له أولها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالُهَا غَضْبَى عَلَيْكَ ، فَمَا تَقُولُ بَدَالُهَا

ويروى صدر البيت الشاهد فى ديوان شعره المطبوع فى فينا :

... ...

* وغَرِيبَةٍ تَأتِي المُلوكَ حَكِيمَة *

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف فى كتابه شذور الذهب (ص ١٣٢ ش ٦٨)

اللغة : « قصيدة » هى فى الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهى فى اصطلاح العروضيين عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة ، وقيل : عشرة ، سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان ، وقوله «غريبة» أى : نادرة منقطعة النظير

الإعراب : « وقصيدة » الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تأتى » فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود على قصيدة « الملوك » مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله ، أو فى محل جر صفة له باعتبار لفظه « غريبة » صفة لقصيدة أيضا ، وقد خالف فى ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة « قد » حرف تحقيق « قالها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قصيدة « ليقال » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره «من» اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع أيضا « قالها » قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، وها = ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها فى محل رفع نائب فاعل ليقال

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهى اسم إشارة ، ولايجوز أن تكون موصولة ، خلافاللكوفيين ، واستدلوا بقوله :

٣٣ — عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

الشاهد فيه : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسما موصولا بمعنى الذى ، بعد « من » الاستفهامية ، وجاء له بصلة هى قوله « قالها » والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلا لقال ، كما اتضح من الإعراب

وقد استشهد العلماء لمجيء « ذا » اسما موصولا مسبوقا بما الاستفهامية بقول لبيد بن ربيعة العامرى :

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

٣٣ — هذا البيت من كلمة ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى ، يقولها وقد خرج من سجن عبيدالله بن زياد أخى عباد بن زياد والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد أنشد المؤلف عجزه فى كتابه شذور الذهب (ش ٦٩ ص ١٣٣) وأنشده مرتين فى كتابه أوضح المسالك إحداهما فى باب الموصول (ج ١ ص ٣٨) والثانية فى باب الحال (ج ١ ص ٢٠١) وأنشد صدره فى ذلك الكتاب فى باب أسماء الأصوات (ج ٢ ص ١٤٣) وأنشده الأشمونى فى باب الموصول ، وشرحناه هناك شرحاً وافيا وذكرنا قصته ، فارجع إليه فى (ج ١ ص ١٨٢ ش ١٠٤)

اللغة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسما للفرس نفسه ، كما قال :

✡ إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِى عَلَىَ عَدَسْ ✡

« عباد » هو عباد بن زياد « أمنت » أراد أنك قد صرت فى مكان بعيد عن أن تنالك فيه يد عباد « وهذا تحملين طليق » أى : والذى تحملينه طليق ، يريد نفسه

... ...

المعنى : يخاطب فرسه ويزجرها ويدفع عنها الخوف ويقول لها : لاتخافى فقد خرجنا من البلاد التى لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون فى إعراب هـذا البيت ولا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولا ثم نعربه بعد ذلك على طريقة البصريين؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير ردّ المؤلف على الكوفيين يتوقف على ذينك ، فنقول :

قال الكوفيون : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «ما» نافية « لعباد » اللام حرف جرّ ، وعباد : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بإمارة « إمارة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «أمنت» فعل وفاعل «وهذا» الواو واو الحال ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم موصول مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «تحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير : والذى تحمليه ، وقوله « طليق » خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لأمن

وقال البصريون : « وهذا» الواو واو الحال أيضا ، وها : حرف تنبيه ، وذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « تحملين» فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن فى الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق ؛ وقوله «طليق» خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب كما فى قول الكوفيين

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » حيث زعم الكوفيون أن « ذا »

قالوا : هـذا موصول مبتدأ ، وتحملين صـلته ، والعائد محذوف ، وطليق خبره ، والتقدير : والذى تحملينه طليق .

وهـذا لادليـل فيه ؛ لجواز أن يكون « ذا » للإشارة وهو مبتدأ ، وطليق خبره ، وتحملين جملة حالية ، والتقدير : وهـذا طليق فى حالة كونه محمولا لك ، ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للاشارة لا موصولة

فهذا خلاصة القول فى تعداد الموصولات خاصِّهَا ومُشْتَرَكِها

فأما الصلة فهى على ضربين : جملة ، وشبه جملة ، والجملة على ضربين : اسمية ، وفعلية

وشرطها أمران : أحدهما : أن تكون خبرية ، أعنى محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز « جَاءَ الَّذِى اضْرِبْهُ » ولا « جَاءَ الَّذِى بِعْتُكَهُ » إذا قصدت به الإنشاء ، بخلاف « جَاءَ الَّذِى أَبُوهُ قَائِمٌ » و « جَاءَ الَّذِى ضَرَبْتُهُ » ، والثانى : أن تكون مشتملةً على ضمير مطابق للموصول فى

اسم موصول صلته قوله «تحملين» لأنه لايلزم عندهم لاعتبار «ذا» موصولا أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ، ولايمنع من اعتباره موصولا عندهم تقدم حرف التنبيه عليه ، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون « ذا » اسم إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه فإن تقدم عليه «ما» أو «من» الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسما موصولا ، وإلا فهو اسم إشارة ، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو إشارة ، ولا يكون اسما موصولا ، وأما الجملة الفعلية فهى حالية على ما اتضح فى الإعراب

إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه ، نحو « جَاءَ الَّذِى أَكْرَمْتُهُ » و « جَاءَتِ الَّتِى أَكْرَمْتُهَا » و « جاءَ اللَّذَانِ أَكْرَمْتُهُمَا » و « اللَّتَان أكرمتهما » و « جاءَ الَّذِينَ أَكْرَمْتُهُمْ » و « اللَّاتى أَكْرَمْتُهُنَّ » ، وقد يحذف الضمير ، سواء كان مرفوعا نحو قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) أى : الذى هو أشد ، أو منصوبا نحو (وما عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) قرأ غير حمزة والكسائى وشعبة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء بحذفها ، أو مخفوضاً بالإضافة كقوله تعالى : (فاقْضِ ما أَنْتَ قاض) أى : ما أنت قاضيه وقول الشاعر :

٣٤ — سَتُبْدِى لَكَ الأَيَّامُ ما كُنْتَ جاهِلاً
وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

أى : ما كنت جاهله

---

٣٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى أولها :

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِى الْوَشْمِ فِى ظَاهِرِ الْيَدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بوزن جمل وأجمال ، والطلل هو ما بقى من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها « برقة » بضم فسكون — هى ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين « تلوح » تبدو وتظهر « الوشم » هو أن تغرز الإبرة فى الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير فى الجسد خضرة « ستبدى » ستظهر « من لم تزود » أى : الذى لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذى لم تسأله عنها

المعنى : يقول : إن الأيام ستكشف لك ما كان مستترا عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها

... ...

الإعراب : « ستبدى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، « لك » جار ومجرور متعلق به « الأيام » فاعل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، « ما » اسم موصول : مفعول به لتبدى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم كان ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، « جاهلا » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير مجرور مضاف إلى قوله جاهلا ، والتقدير : ما كنت جاهله ، « ويأتيك » الواو حرف عطف ، يأتى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتى ، مبنى على الفتح فى محل نصب « بالأخبار » جار ومجرور متعلق بيأتى ، « من » اسم موصول : فاعل يأتى ، مبنى على السكون فى محل رفع ، « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، « تزود » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بتزود محذوف ، والتقدير : من لم تزوده

الشاهد فيه : قوله « ما كنت جاهلا » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، وهذا العائد مجرور بالإضافة إلى قوله « جاهلا » وتقدير الكلام : ستظهر لك الأيام الذى كنت جاهله ، على ما تبين لك فى الإعراب

وفى البيت شاهد آخر لحذف العائد ، وهو فى قوله « من لم تزود » حيث حذف العائد إلى الموصول الذى هو من ، وذلك العائد منصوب بالفعل الذى هو قوله تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذى لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله

أو مخفوضاً بالحرف نحو قوله تعالى : (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه [1] ، وقول الشاعر :

٣٥ — نُصَلِّى لِلَّذِى صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ

أى : نصلى للذى صلت له قريش .

---

(١) أشار الشارح بهذا المثال إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة شروط : الأول أن يكون الاسم الموصول أوالاسم الموصوف بالاسم الموصول مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحوسرت فى الذى سرت فيه ، والثانى نحو سرت فى الطريق الذى سرت فيه ، والشرط الثانى أن يكون الحرف الذى جر العائد مماثلا الحرف الذى جر الموصول أو الموصوف به ، والشرط الثالث أن يكون متعلق الحرفين واحدا فى اللفظ والمعنى

٣٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « جحد العموم » أى : أنكروا جلاله واستحقاقه العبادة

المعنى : يقول : إنهم يطيعون ربهم ويقومون بواجباتهم ويؤدون ماعليهم من الحقوق وهم لايبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى ، ولايمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ماعليهم وأدائه

الإعراب : « نصلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « للذى » اللام حرف جر ، والذى : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله نصلى « صلت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « قريش » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو الذى ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً ، والتقدير : للذى صلت قريش له « ونعبده » الواوحرف عطف ، نعبد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبد ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلى « وإن » الواو

وفى هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا تليق بهذا المختصر .

وشبه الجملة ثلاثة أشياء : الظرف ، نحو « الّذِى عِنْدَكَ » ، والجار والمجرور ، نحو « الّذِى فى الدَّارِ » والصفة الصريحة ، وذلك فى صلة أل ، وقد تقدم شرحه .

عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الاول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « جحد » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « العموم » فاعل جحد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ماقبل أداة الشرط ، وتقديره : إن جحد العموم فإنا نعبده ، وجملتا الشرط والجواب معطوفان على محذوف أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه

الشاهد فيه : قوله « للذى صلت قريش » حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله « صلت قريش » العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله « الذى » المجرور محلا باللام ، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملا فى هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر المحذوف الذى يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذى جر الاسم الموصول فى لفظه ومعناه وفى مادة متعلقه ومعناه ، ألا ترى أن التقدير : نصلى للذى صلت له قريش ، فالجار للضمير اللام وهى مثل الجار للذى لفظاً ومعنى ، ومتعلق اللام هو صلت وهذا الفعل مماثل لنصلى مادة ومعنى

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول إذا كان ذلك العائد مجروراً إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى ؛ فإن اختلف لفظ الحرفين أو معناهما أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناهما لم يجز الحذف

وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين [1] ، فلا يجوز « جاءَ الَّذِي بِكَ » ولا « جَاءَ الَّذِي أَمْسِ » لنقصانهما ، وحكى الكسائى « نَزَلْنَا الْمَنْزِلَ الَّذِي الْبَارِحَةَ » أى : الذى نزلناه البارحة ، وهو شاذ

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا ، تقديره استقر ، والضمير الذى كان مستترا فى الفعل انتقل منه إليهما .

* * *

ص - ثُمَّ ذُو الأَدَاةِ ، وهِيَ أَلْ عِنْدَ الْخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ ، لا اللَّامُ وَحْدَهَا ، خِلافاً لِلأَخْفَشِ ، وتَكُونُ لِلْعَهْدِ نحْوُ (فى زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ) و « جاءَ الْقَاضِى » أَوْ لِلْجِنْسِ « كأَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ والدِّرْهَمُ » (وجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نحْوُ (وخُلِقَ الانْسَانُ

(١) الظرف التام هو الذى يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام ، والظرف الناقص هو ما يكون تعلقه بالكون العام غير مؤد لمعنى ذى فائدة . وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضحه لك ، فاعلم أولا أن الكون هو الحدث ، فالأكل كون ، والشرب كون ، والنوم كون ، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم الى قسمين : عام ، وخاص ؛ فالكون العام مثل الوجود ، ومعنى عمومه أنه لايخلو عنه فى وقت من الأوقات شىء ، ألست ترى أن كل شىء فهو موجود ، فى كل وقت ، وأما الكون الخاص فهو مايكون صفة لبعض الأشياء فى بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف أن ظرفاً من الظروف تام فهاته مع الكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة فاعلم أنه تام ، مثل قولك : جاء الذى عندك ، ألا ترى أنك لو قدّرته جاء الذى وجد عندك ، أفاد ، ولو قلت : جاء الذى أمس ، لم يكن تاما ، لأنك لو قدرت جاء الذى وجد أمس ، لم يفدك

ضعيفًا) أوْ صِفَاتِهِ نحْوُ « زَيْدٌ الرَّجُلُ »

ش - النوع الخامس من أنواع المعارف : ذو الأداة ، نحو الفرس ، والغلام

والمشهور بين النحويين أن المعرف « أل » عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه ، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش ، وزعم ابن مالك أنه لاخلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرف أل ، قال : وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية ، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه .

وتلخص [أنّ] فى المسئلة ثلاثة مذاهب : أحدها : أن المعرف « أل » والألف أصل ؛ الثانى : أن المعرف « أل » والألف زائدة ؛ الثالث : أن المعرف اللام وحدها ، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلا لايليق بهذا الإملاء

وتنقسم « أل » المعرفة إلى ثلاثة أقسام ، وذلك أنها إما لتعريف العهد ، أو لتعريف الجنس ، أو للاستغراق

فأما التى لتعريف العهد فتنقسم قسمين ؛ لأن العهد إما ذكرى ، وإما ذهنى ؛ فالأول كقولك « اشْتَرَيْتُ فَرَساً ثمَّ بِعْتُ الفَرَسَ » أى : بعت الفرس المذكور ، ولو قلت « ثم بعت فرساً » لكان غير الفرس الأول ، قال الله تعالى : (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فى زُجَاجَةٍ

الزُّجاجَةُ كأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) والثانى كقولك « جَاءَ القَاضِى » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص

وأما التى لتعريف الجنس فكقولك « الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ المَرْأَةِ » إذا لم تُرِدْ به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ؛ لأن الواقع بخلافه ، وكذلك قولك « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ » وقوله تعالى : (وجَعَلْنا مِنَ المَاءِ كلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) وأل هذه هى التى يعبر عنها بالجنسية ، ويعبر عنها أيضاً بالتى لبيان الماهية ، وبالتى لبيان الحقيقة

وأما التى للاستغراق فعلى قسمين ؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد ، أو باعتبار صفات الأفراد ، فالأول نحو : (وخُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفًا) أى : كل واحد من جنس الإنسان ضعيف ، والثانى نحو قولك « أَنْتَ الرَّجُلُ » أى ؛ الجامع لصفات الرجال المحمودة ، وضابط الأولى أن يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة ، فإنه لو قيل « وخلق كل إنسان ضعيفا » لصح ذلك على جهة الحقيقة ، وضابط الثانية أن يصح حلول « كل » محلها على جهة المجاز ، فإنه لو قيل « أنت كلُّ رجل » لصح ذلك على جهة المبالغة ، كما قال عليه الصلاة والسلام « كلُّ الصَّيْدِ فى جَوْفِ الفَرَا » وقول الشاعر :

٣٦ — لَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِى وَاحِدِ

* * *

ص - وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيمًا لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ

ش - لغة حمير إبدال لام أل ميما ، وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم ، إذ قال : « لَيْسَ مِنَ امْبِرٍّ امْصِيَامُ فِى امْسَفَرِ » [وعليه قول الشاعر :

---

٣٦ — هذا البيت لأبى نواس — بضم النون وفتح الواو مخففة — واسمه الحسن بن هانئ ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره فى اللغة وقواعد النحو والصرف ، والمؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شىء من ذلك ، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه ، كما هو ظاهر

المعنى : إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة فى الناس كافة فى رجل واحد

الإعراب : «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتى « بمستنكر » الباء حرف جر زائد ، مستنكر : خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « أن » حرف مصدرى ونصب « يجمع » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود على الله تعالى « العالم » مفعول به ليجمع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها ، وتقدير الكلام : ليس جمع الله العالم فى واحد بمستنكر عليه ، وقوله « فى واحد » جار ومجرور متعلق بيجمع

٣٧ — ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

٣٧ — قد أنشد جماعة منهم الأشمونى (ج ١ ص ١٧٢ ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه فى إنشاد المؤلف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبه ابن برى إلى بجير بن عنمة الطائى ، والصواب فى إنشاد البيت هكذا :

وإنَّ مَوْلَاىَ ذُو يُعَاتِبُنِي لا إِحْنَةٌ عِنْدَهُ ولا جَرِمَهْ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير فى بعض كلماته على عجز البيت الثانى ، هذا ، والبيت كله ساقط من بعض نسخ الشرح

اللغة : «مولاى» أراد به الناصر والمعين « ذو يعاتبنى » أى : الذى يعاتبنى «إحنة» هى الحقد «جرمه» بفتح الجيم وكسر الراء : الجرم والجريمة «بامسهم» أراد بالسهم « وامسلمه » أراد والسلمة — بفتح السين وكسر اللام — الواحدة من السلم - بفتح فكسر - أو السلام - بزنة كتاب - وهى الحجارة الصلبة

المعنى : يقول : إن الذى أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبنى إذا بدر منى ما يستوجب العتاب ؛ لأن المودة تبقى ما بقى العتاب ، ولكن على أن يكون العتاب سببا فى سلامة الصدر وذهاب دواعى الحقد والتفكير فى قطع أواصر الألفة ، فهذا الذى آمل منه الانتصار لى والدفاع عنى وهو الذى أستند إليه فى قتال الأعداء

الاعراب : مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب مارواه المؤلف ، فنقول « ذاك » ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب « خليلى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وذو » الواو حرف عطف ، ذو : اسم موصول معطوف على خليلى ، مبنى على السكون فى محل رفع « يواصلنى » يواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، والنون للوقاية ، والياء

* * *

ص - وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ

ش - النوع السادس من المعارف : ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة ، نحو « غلامى ، وغلام زيد ، وغلام هذا ، وغلام الذى فى الدار ، وغلام القاضى »

ورتبته فى التعريف كرتبة ما أضيف إليه ؛ فالمضاف إلى العلم فى رتبة العلم ، والمضاف إلى الإشارة فى رتبة الإشارة ، وكذا الباقى ،

مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو ذو «يرمى» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستترفيه جوازا تقديره هو « ورائى » وراء : ظرف مكان متعلق بيرمى ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمى « وامسلمه » الواو حرف عطف ، امسلمه : معطوف على امسهم ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وإنما سكن هنا لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « بامسهم وامسلمه » فإنه أراد « بالسهم والسلمة » ، فاستعمل « أم » حرفا دالا على التعريف مثل « أل » وهذه لغه جماعة من العرب هم حمير ، وقد نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قوله «ليس من امبر امصيام فى امسفر » يريد « ليس من البر الصيام فى السفر » ، و «أم» الحميرية هذه تدل على ماتدل عليه « أل » التى يستعملها جمهور العرب ، بلا فرق

إلا المضاف إلى المضمر فليس فى رتبة المضمر ، وإنما هو فى رتبة العلم والدليل على ذلك أنك تقول « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ » فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر ، فلو كان فى رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف ، وذلك لايجوز على الأصح

* * *

ص - بَابٌ : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ كَ « اللهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا »

ش - المبتدأ : هو « الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد » ، فـ « الاسم » جنس يشمل الصريح كزيد فى نحو « زيد قائم » والمؤول نحو (وَأَنْ تَصُومُوا) فى قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) فإنه مبتدأ مخبر عنه بخبر ، وخرج بـ « المجرد » نحو زيد فى « كَانَ زَيْدٌ عالمًا » فإنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ، ونحو قولك فى العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها ، ودخل تحت قولنا « للإسناد » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه مابعده نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى مابعده نحو « أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ »

والخبر : هو « المسند الذى تتم به مع المبتدأ فائدة » فخرج بقولى « المسند » الفاعل فى نحو « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند إليه لامسند ، وبقولى « مع المبتدأ » نحو قام فى قولك « قَامَ زَيْدٌ »

وحكم المبتدأ والخبر الرفع

* * *

ص - وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ ، نَحْوُ « مَارَجُلٌ فِي الدَّارِ » وَ (أَإِلٰهٌ مع الله) (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ »

ش - الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، لانكرة ؛ لأن النكرة مجهولة غالبا ، والحكم على المجهول لايفيد [1] ، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً أو خاصا ، فالأول كقولك : « لارَجُلٌ فى الدَّار » وكقوله

---

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لايجوز أن يكون الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، كما أنه لايجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ؛ من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه ، والنكرة مجهولة غالباً ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لايفيد ، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ولم يجيزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التى ذكر مجملها المؤلف ، ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف المبتدأ مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها فى حكم المخصوص قبل الحكم ، وإذ كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة فى حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه ، فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلا على المتكلم مصغيا إليه ليعرف المحكوم عليه ولو بالنوع ، فافهم ذلك وتمسك به

تعالى : (أَإِلٰهٌ مَعَ اللهِ) فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه فى سياق النفى والاستفهام ، والثانى كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) وقوله عليه الصلاة والسلام « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فى اليَوْمِ واللَّيْلَةِ » فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لكونه موصوفا فى الآية ، ومضافا فى الحديث ، وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نَيِّف وثلاثين موضعا ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم ، فليتأمل ذلك

* * *

ص - والخَبَرُ جُمْلَةٌ لها رَابِطٌ كـ « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » (ولِبَاسُ التَّقْوَى ذلكَ خَيْرٌ) و (الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ) و « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » إلا فى نَحْوِ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)

ش - أى : ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة :

أحدها : الضمير ، وهو الأصل فى الربط ، كقولك « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » فزيد : مبتدأ أول ، وأبوه : مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إليه ، وقائم : خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير

الثانى : الإشارة ، كقوله تعالى : (ولِبَاسُ التَّقْوَى ذلكَ خَيْرٌ) فلباس : مبتدأ ، والتقوى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثان ، وخير : خبر

المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو (الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ) فالحاقة : مبتدأ أول ، وما : مبتدأ ثان ، والحاقة : خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه

الرابع : العموم ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » فزيد : مبتدأ ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ؛ وذلك لأن أل فى « الرجل » للعموم ، وزيد فَرْدٌ من أفراده ، فدخل فى العموم ، فحصل الربط

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نَفْسَ المبتدأ فى المعنى ؛ فإن كانت كذلك لم يحتج إلى رابط ، كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [1] فهو : مبتدأ ، والله أحد : مبتدأ وخبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهى مرتبطة به لأنها نفسه فى المعنى ، لأن « هو » بمعنى الشأن ، والجملة هى نفس الشأن ،

(١) فى هذه الآية إعرابان : أحدهما مبنى على اعتبار « هو » ضمير القصة والشأن ، وهو الذى ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره ، وكأنه قيل : الشأن الذى نختلف فيه الله أحد ، والثانى مبنى على اعتبار « هو » ضمير غيبة راجع إلى مفهوم من بساط الحديث الذى كان سببا فى نزول هذه الآية الكريمة ؛ فإن المشركين طلبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه ، فنزلت هذه السورة ، فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته وكأنه قيل : الذى تريدون وصفه الله ، وعلى هذا يكون « هو » ضميرا منفصلا مبتدأ ، و « الله » خبر المبتدأ ، و « أحد » خبر ثان أو بدل من لفظ الجلالة ، والخبر - على هذا الوجه - مفرد ، لا جملة

وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضلُ مَا قُلْتُهُ أنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاإلهَ إلا اللهُ »

✡ ✡ ✡

ص — وَظَرْفاً مَنْصُوباً ، نحوُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) وَجَاراً وَمَجْرُوراً كَ (الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ) وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ

ش — أى : ويقع الخبر ظرفا منصوبا ، كقوله تعالى : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) وجارا ومجرورا ، كقوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر ، والأول اختيار جمهور البصريين ، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة ، والأصل فى الخبر أن يكون اسما مفردا ، والثانى اختيار الأخفش والفارسى والزمخشرى ، وحجتهم أن المحذوف عاملٌ النصبَ فى لفظ الظرف ومحلَّ الجار والمجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا

✡ ✡ ✡

ص — وَلا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، وَ « اللَّيلَةَ الْهِلالُ » مُتَأَوَّلٌ

ش — ينقسم الظرف إلى : زمانىّ ، ومكانىّ ، والمبتدأ إلى : جَوْهَر كزيدٍ وعمرو ، وعَرَض كالقيام والقعود ؛ فإن كان الظرف مكانيا صحّ الإخبار به عن الجوهر والعرض ، تقول : « زيدٌ أَمَامَكَ » و « الْخَيْرُ أَمَامَكَ » ، وإن كان زمانيا صح الإخبار به عن العَرَض دون الجوهر ، تقول « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » ولا يجوز « زيدٌ الْيَوْمَ » فإن وُجِد فى كلامهم

ماظاهره ذلك وجب تأويله ، كقولهم «اللَّيْلَةَ الهلالُ» (١) فهذا على حذف مضاف ، والتقدير : اللَّيْلَةَ طُلُوعُ الْهِلَالِ

✡ ✡ ✡

ص — وَيُغْنِى عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْىٍ نَحْوُ « أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى » و « مَا مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ »

ش — إذا كان المبتدأ وصفا معتمدا على نفى أو استفهام آستغنى بمرفوعه عن الخبر ، تقول : « أقائم الزَّيْدَانِ » و « ما قائمٌ الزَّيْدَان » فالزيدان : فاعل بالوصف ، والكلام مُسْتَغْنٍ عن الخبر ؛ لأن الوصف هنا فى تأويل الفعل ، ألا ترى أن المعنى أيقوم الزيدان وما يقوم الزيدان ، والفعل لايصح الإخبار عنه ، فكذلك ما كان فى موضعه ، وإنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم أنه لافرق بين كون الوصف رافعا للفاعل أو للنائب عن الفاعل ، ومن شواهد النفى قوله :

٣٨ — خَلِيلَىَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

(١) قد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندى : اليوم خمر وغداً أمر ، يريد اليوم شرب خمر ، ومثله قولهم : الرطب شهرى ربيع ، وقولهم : الورد أيار ، يريدون طلوع الرطب شهرى ربيع ، وظهور الورد أيار ، وكذلك قول رجل من ضبة ، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثى :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهُ

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به من المصنفين الأشمونى (رقم ١٣٦ ص ٢٤٧ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٤٤)

... ...

وفى الشذور (رقم ٨٤ ص ١٦٠) وشرحناه فى كل هـــذه المواضع ، وسياتى للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى فى الكلام على إعمال اسم الفاعل

اللغة : « واف » اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفى يفى ، مثل وعى يعى ، من باب ضرب يضرب ، والوفاء أن تحافظ على المودة فتكون صديقا لأصدقاء صديقك ، وحربا على أعدائه « أقاطع » فعل مضارع من المقاطعة ، وهى الهجر .

المعنى : يقول لصديقين له : إنكما إن لم تكونا لى على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة

الاعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا والمكسور مابعدها تقديرا لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وأصله الأول ياخليلان لى ، فحذفت النون للإضافة ، ثم حذفت اللام للتخفيف ، ثم تغير حرف إعرابه لأن المنادى إذا كان مضافا نصب ، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة كما هو ظاهر « ما » حرف نفى مبنى على السكون لامحل له « واف » مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « أنتما » ضمير منفصل ، فاعل بواف الذى وقع مبتدأ ، وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع « لى » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول ، مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف

ومن شواهد الاستفهام قوله :

٣٩ ــ أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا
إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة الموصول وهو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع ، محذوف ، والتقدير : على من أقاطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لى على من أقاطعه فما واف بعهدى أنتما

الشاهد فيه : قوله « ما واف أنتما » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو قوله أنتما عن خبر المبتدأ الذى هو قوله واف ؛ لكون هذا المبتدأ وصفا ، أى : اسم فاعل معتمداً على حرف النفى الذى هو « ما »

٣٩ ــ وهذا الشاهد مما لم يتيسر لنا معرفة قائله ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشمونى (رقم ١٣٤ ص ٢٤٤ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٤٤) وفى شذور الذهب (رقم ٨٥ ص ١٦١) وقد شرحناه فى كل هذه المواضع

اللغة : « قاطن » اسم فاعل فعله قطن ـ من باب قعد ـ إذا أقام ، وتقول : قطن بالمكان يقطن ، إذا لم يفارقه « ظعنا » هو بفتح الظاء والعين ، وهو الارتحال ومفارقة الديار

المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التى يحبها ، أهم باقون فى مكانهم أم نووا أن يرتحلوا عنه ، ثم أخبر أنه لايطيق الحياة بعد ارتحالهم

الاعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن ، سد مسد خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نووا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على

* * *

ص - وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ ، نَحْوُ : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ)

ش - يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل ، نحو : « زيدٌ قائم » أو بأكثر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) وزعم بعضهم أن الخبر لايجوز تَعَدُّده ، وقدر لما عدا الخبر الأول فى هذه الآية مبتدآت ، أى : وهو الودود ، وهو ذو العرش ، وأجمعوا على عدم التعدد فى مثل « زيدٌ شاعِرٌ وكاتِبٌ » وفى نحو « الزَّيْدانِ شاعِرٌ وكاتِبٌ » وفى نحو « هٰذا حُلْوٌ حامِضٌ » لأن ذلك

آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين ، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « ظعنا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « إن » حرف شرط جازم ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يظعنوا » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «فعجيب» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عيش » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قطنا » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر فى محل جزم جواب الشرط الذى هو إن

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ الذى هو قوله « قاطن » لكون ذلك المبتدأ وصفا ؛ لأنه اسم فاعل ، وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذى هو الهمزة

كله لاتعدد فيه فى الحقيقة ؛ أما الأول فلأن الأول خبر والثانى معطوف عليه ، وأما الثانى فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد ، وأما الثالث فلأن الخبرين فى معنى الخبر الواحد ؛ إذ المعنى هذا مُرٌّ

* * *

ص - وقدْ يَتقدَّمُ ، نحْوُ : « فى ٱلدَّارِ زيْدٌ » و « أيْنَ زيْدٌ » ؟

ش - وقد يتقدم الخبر على المبتدأ : جوازاً ، أو وجوباً

فالأول نحو : « فى ٱلدَّارِ زيْدٌ » وقوله تعالى : (سَلَامٌ هِىَ) (وآيَةٌ لَهُمُ ٱللَّيْلُ) وإنما لم يُجْعل المقدَّمُ فى الآيتين مبتدأً والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة

والثانى كقولك : « فى ٱلدَّارِ رَجُلٌ » و « أيْنَ زيْدٌ » ؟ وقولهم « على التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا » وإنما وجب فى ذلك تقديمه لأن تأخيره فى المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة ؛ فإن طلب النكرة الوصفَ لتختصَّ به طالبٌ حَثيثٌ فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم ؛ وفى الثانى إخراج ماله صدر الكلام - وهو الاستفهام - عن صدريته ، وفى الثالث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة

* * *

ص - وَقدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتدإ والْخبَرِ ، نحْوُ : (سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) أى : عليكم أنتم

ش - قد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه

فالأول نحو قوله تعالى : (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ) أى : هى النار ، وقوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا) أى : هذه سورة

والثانى كقوله تعالى : (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) أى : دائم ، وقوله تعالى : (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) أى : أم الله أعلم

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) فسلام : مبتدأ حذف خبره ، أى : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، وقَوْمٌ : خبر حذف مبتدؤه ، أى : أنتم قوم

* * *

ص - ويَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ لَوْلَا والقَسَمِ الصَّرِيحِ ، والْحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَرًا ، وبَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ ، نَحْوُ : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) و « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ ، و « ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا » و « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ »

ش - يجب حذف الخبر فى أربع مسائل :

إحداها : قبل جواب لَوْلَا ، نحو قوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) أى : لولا أنتم صَدَدْتُمُونا عن الهدى ، بدليل أن بعده (أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ)

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) أى : لعمرك يمينى ، أو قسمى ، واحترزت بالصريح

عن نحو « عَهْدُ اللهِ » فإنه يستعمل قَسَماً وغيره ، تقول فى القسم : « عَهْدُ اللهِ لأفْعَلَنَّ » وفى غيره : « عَهْدُ اللهِ يجِبُ الْوَفاءُ بِهِ » ؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر ، تقول : « عَلَىَّ عَهْدُ الله »

الثالثة : قبل الحال التى يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ ، كقولهم « ضَرْبِى زَيْدًا قائِماً » أصله : ضربى زيدا حاصلٌ إذا كان قائماً ، فحاصل : خبر ، وإذا : ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة ، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر ، وقائما : حال منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ ، فلا تقول : ضربى قائم ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك « أكْثَرُ شُرْبِى السَّوِيقَ مَلْتُوتاً » و « أخْطَبُ ما يَكُونُ الأمِيرُ قائما » تقديره : حاصل إذا كان ملتوتا ، أو قائما ، وعلى ذلك فقس

الرابعة : بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولهم : « كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ » أى : كل رجل مع ضيعته مقرونان ، والذى دل على الاقتران ما فى الواو من معنى المعية

* * *

ص - النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَإِ والْخَبَرِ ثَلاثَةُ أنْوَاعٍ : إحْدَاهَا : كانَ ، وأمْسَى ، وأصْبَحَ ، وأضْحَى ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وصارَ ، ولَيْسَ ، ومازَالَ ، ومَافَتِئَ ، ومَا انْفَكَّ ، ومابرِحَ ، ومادَامَ ؛ فَيَرْفَعْنَ المُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ ، ويَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ ، نحْوُ : (وكانَ رَبُّكَ قَدِيراً)

ش - النواسخ : جمع ناسخ ، وهو فى اللغة من النَّسْخ بمعنى الإزالة

يقال : نَسَخَت الشَّمْسُ الظِّلَّ ، إذا أزالته ، وفى الاصطلاح : مايرفع حكم المبتدأ والخبر

وهو ثلاثة أنواع : مايرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إنّ وأخواتها ، وما ينصبهما معا ، وهو ظَنَّ وأخواتها

ويسمى الأول من معمولى باب كان اسما وفاعلا ، ويسمى الثانى خبرا ومفعولا ، ويسمى الأول من معمولى باب إن اسما ، والثانى خبرا ، ويسمى الأول من معمولى باب ظن مفعولا أولا ، والثانى مفعولا ثانيا .

والكلام الآن فى باب كان ، وألفاظه ثَلَاثَ عَشْرَةَ لَفْظَةً ، وهى على ثلاثة أقسام : مايرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهى ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظَلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفى أو شبهه ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتئ ، وآنفك ، فالنفى نحو قوله تعالى : (ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ) وشبهه هو النهى والدعاء ، فالأول كقوله :

٤٠ — صاحِ شَمِّر ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

---

٤٠ — لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، وممن استشهد به من المؤلفين الأشمونى (رقم ١٧٢ ص٣٢١ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (ج١ ص ٥٥) وابن عقيل (رقم ٦٢ ج ١ ص ١٥٢)

والثانى كقوله :

٤١ — أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

اللغة : « شمر » فعل أمر من التشمير ، وهو الجد فى الأمر والتهيؤ له

المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد فى العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكر الموت ؛ ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح ، لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس فى شهواتها

الاعراب : « صاح » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله ياصاحبي « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو حرف عطف ، ولا حرف نهى « تزل » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف و«الموت» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر «ضلال» خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره

الشاهد فيه : قوله «لا تزل ذاكر الموت» حيث رفع بتزل الاسم الذى هو الضمير المستتر وجوبا ، ونصب به الخبر الذى هو قوله «ذاكر الموت» لكونه فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة ، وقد سبق بحرف نهى ، والنهى أخو النفى

٤١ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣ ج ١ ص ١٥٢) والأشمونى (رقم ١١ ج ١ ص ١٩ و ٣٣٢) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٥٥) وقد شرحناه فى الكتب المذكورة كلها

... ...

اللغة : «البلى» بكسر الباء وفتح اللام ، تقول : بلى الثوب يبلى بلى ، على وزن رضى يرضى رضى ، إذا رثّ جديده « منهلا » اسم فاعل من قولك : انهل المطر ، إذا انسكب وانصب «جرعائك» الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئا «القطر» بفتح فسكون - المطر

المعنى : يدعو لدار حبيبته « مىّ » بأن تسلم من عوادى الزمان ، وبأن يدوم نزول المطر عليها ، لأن فى المطر حياة الأرض والنبات ، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها

الاعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : ياهذه ، مثلا « اسلمى » فعـــل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « يا » حرف نداء « دار » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مىّ » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسلمى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « منهلا » خبر زال تقدم على اسمه « بجرعائك » الباء حرف جر ، جرعاء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إلى جرعاء ، مبنى على الكسر فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه « القطر » اسم ليس تأخر عن الخبر ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «ولا زال منهلا بجرعائك القطر» حيث أعمل زال فى الاسم فرفعه بها وفى الخبر فنصبه بها ، لأنها فعل ناقص يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا ، والدعاء شبيه بالنفى ، وفى البيت أيضا دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ، كما تبين فى الإعراب ، وسيأتى شرح ذلك

وما يعمله بشرط أن يتقدم عليه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دام ، كقوله تعالى : (وأَوْصانى بالصَّلاةِ والزَّكاةِ مادُمْتُ حَيًّا) أى : مُدَّةَ دوامى حيا ، وسميت « ما » هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر ، وهو الدوام ، وظرفية لأنها تقدر بالظرف ، وهو المدة

* * *

ص - وقدْ يتَوَسَّطُ الْخَبَرُ نحْوُ :

* فليْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ *

ش - يجوز فى هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل ، كما يجوز فى باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل ، قال الله تعالى : (وكانَ حَقّاً علينَا نَصْرُ المُؤْمنِينَ) (أكانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أنْ أوْحَيْنَا) وقرأ حمزة وحفص (لَيْسَ البِرَّ أنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ) بنصب البر ، وقال الشاعر :

٤٢ — سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ
فليْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجَهُولُ

---

٤٢ — هذا البيت من كلام السموءل بن عادياء اليهودى ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل فى الوفاء ، وقد أنشد هذا البيت جماعة منهم ابن عقيل (رقم ٦٦ ج ١ ص ١٥٦) والأشمونى (رقم ١٨٤ ج ٢ ص ٨٣)

اللغة : « سلى » فعل أمر من السؤال « سواء » معناه مستو

المعنى : يقول : إن كنت تجهلين قدرنا فاسألى الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ، فإذا سألت عرفت ، وذلك لأن العالم والجاهل لايستويان

وقال آخر :

٤٣ ــ لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكارِ الْمَوْتِ والْهَرَمِ

الإعراب : « سلى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط جازم « جهلت » جهل : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم بإن ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبنى على الكسر فى محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن جهلت فاسألى « الناس » مفعول به لسلى « عنا » جار ومجرور متعلق بسلى « وعنهم » الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « سواء » خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس تأخر عن خبره « وجهول » الواو حرف عطف ، جهول : معطوف على عالم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو قوله سواء ، على اسمه وهو قوله عالم ، فدل على أن هذا التقدم جائز ؛ خلافا لمن منع منه كابن درستويه ، ومما يدل عليه قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه ، واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه ، والتقدير : ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه

٤٣ ــ هذا البيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٧ ج ١ ص ٢٥٦) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٥٧) والأشمونى (رقم ١٨٥ ج ١ ص ٢٤٩) وشرحناه فى كل المواضع التى ذكرنا

... ...

اللغة : « اذكار » أى : تذكر ، وأصله اذتكار ، قلبت التاء دالا ، فصار اذدكار ، ثم قلبت الذال المعجمة دالا مهملة ، فصار اددكار ، ثم أدغمت الدال فى الدال ، ويجوز أن تقول : اذكار - بذال معجمة مشددة - على أن تعكس فى القلب فتقلب الدال ذالا ثم تدغم الذال فى الذال « الهرم » الشيخوخة وكبر السن

المعنى : إن الإنسان لايهنأ باله ولا تستريح خواطره ولايطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يصيبه من الكبر والضعف

الاعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لامحل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « منغصة » خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إلى لذات ، مبنى على الضم فى محل جر « باذكار » الباء حرف جر ، اذكار : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، اذكار مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والهرم » الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث تقدم خبر دام وهو قوله منغصة ، على اسمها وهو قوله لذاته ، فتوسط الخبر بين الفعل والاسم ، وهذا البيت يرد على ابن معط الذى ذهب إلى أن خبر دام لايجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم وفى البيت وجوه أخرى لاتليق بهذه اللمحات الوجيزة .

وعن ابن درستوريه أنه منع تقديم خبر ليس ، ومنع ابن معط فى ألفيته تقديم خبر دام ، وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها (١)

* * *

ص - وقد يَتَقَدَّمُ [الْخَبَرُ] ، إلَّا خَبَرَ دَامَ ولَيْسَ

ش - للخبر ثلاثة أحوال :

أحدها : التأخير عن الفعل واسمه ، وهو الأصل ؛ كقوله تعالى : (وكانَ رَبُّكَ قَدِيراً)

الثانى : التوسط بين الفعل واسمه ، كقوله تعالى : (وكانَ حَقًّا علَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِين) وقد تقدم شرح ذلك

والثالث : التقدم على الفعل واسمه ؛ كقولك : « عالِمًا كانَ زَيْدٌ » والدليل على ذلك قوله تعالى : (أَهؤُلاءِ إيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُونَ) فإياكم :

---

(١) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه :

كأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وماءُ

فمزاجها : خبر يكون ، وعسل : اسم يكون ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه . ومثله قول ابن أحمر :

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والْمَطِىُّ كأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

ففراخا : خبر كانت ، وبيوضها : اسمها ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه . وكانت فى هذا البيت بمعنى صارت ، يريد أن بيض هذه القطاة قد صار فراخا

مفعول يعبدون وقد تقدم على كان ، وتقـــدُّم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل

ويمتنع ذلك فى خـبر « ليس » و « دام » ؛ فأما امتناعه فى خبر دام فبالاتفاق ؛ لأنك إذا قلت « لا أُصَاحِبُكَ مادَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ » ثم قدمت الخبر على « مادام » لزم من ذلك تقديم معمول الصـلة على الموصول ؛ لأن « ما » هذه موصول حرفى يقدر بالمصدر كما قدمناه ، وإن قدمته على « دام » دون « ما » لزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته ، وذلك لايجوز لاتقول : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً تَصْحَبُ » وإنما يجوز ذلك فى الموصول الاسمى ؛ غير الألف واللام ، تقول : « جَاءَنِي الَّذِي زَيْداً ضَرَبَ » ، ولايجوز فى نحو « جاءَ الضَّارِبُ زَيْداً » أن تقدم زيدا على ضارب ، وأما امتناع ذلك فى خبر « ليس » فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج ، وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل « ذَاهِباً لَسْتُ » ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى ، وخبرها لايتقدم باتفاق ، وذهب الفارسى وابن جنى إلى الجواز ؛ مستدلين بقوله تعالى : ﴿ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ وذلك لأن « يوم » متعلق بمصروفا ؛ وقد تقدم على ليس ، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل ، والجواب أنهم توسعوا فى الظروف مالم يتوسعوا فى غيرها ، ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع .

* * *

ص - وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ صارَ

ش - يجوز فى كان وأمسى وأصبح وأضحى وظَلَّ أن تستعمل بمعنى صار، كقوله تعالى: (وبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ، فَكانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا) (وكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً) (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانا) (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً) وقال الشاعر :

٤٤ — أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا

أَخْنَى عليْهَا الَّذِى أَخْنَى علَى لُبَدِ

---

٤٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبيانى ، وقد استشهد به الأشمونى (رقم ١٨٠ ص ٣٤٣ ج ١) وشرحناه هناك شرحا وافياً

اللغة والرواية : « أمست خلاء » يروى فى مكانه « أضحت خلاء » وتقديره امست ذات خلاء ، والخلاء : الفراغ ، وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » أى : ارتحلوا وفارقوها « أخنى عليها » أى : أفسدها ونقصها « لبد » بضم ففتح اسم نسر ، وكان آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التى طلب إلى الله أن يعمر عمرها .

المعنى : يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال ؛ فقد خلت من الأنيس ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها .

الإعراب : « أمست » أمسى : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح المقدّر لاحل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه ، حرف لاحل له من الإعراب ، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار المذكورة فى قوله :

يَا دارَ مَيَّةَ بالْعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عليْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

وقال الآخر :

٤٥ ـ أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الْأَدَبَا

« خلاء » خبر أمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وأمسى » الواو حرف عطف ، وأمسى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر لا محل له « أهلها » أهل : اسم أمسى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المؤنث الغائب مضاف إليه « احتملوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر أمسى « أخنى » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخنى « الذى » اسم موصول فاعل أخنى ، مبنى على السكون فى محل رفع « أخنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة « على لبد » جار ومجرور متعلق بأخنى الثانى

الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » فإن أمسى ههنا بمعنى صار ؛ لأنها تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى ، فكأنه قال : صارت خالية ، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم ، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها

٤٥ ـ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق

اللغة : « الأدب » أراد به ههنا محاسن الأخلاق

المعنى : يقول : إن هـذا الرجل قد صارت حاله إلى أنه يعتدى على ويهينني بتمزيق ثوبى وبضربى ، وإنى قد كبرت فلا قدرة لى على تأديبه وردعه ، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبى من بعد أن جاوزت السن التى يصلح فيها التأديب

الإعراب : « أضحى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يمزق » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر أضحى « أثوابى » أثواب :

* * *

ص — وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتِئَ وزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ ، أَيْ : الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) (خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ)

ش — أى : ويختص ماعدا فتئ وزال وليس من أفعال هـذا الباب

مفعول به ليمزق ، منصوب بفتحة مقـدّرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ويضربنى » الواو حرف عطف، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية يبغى ، وهو مضاف وشيب من « شـيبى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يبغى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « عندى » عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفيـة يبغى ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة « الأدبا » مفعول به ليبغى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أضحى يمزق » فإن أضحى ههنا بمعنى صار ؛ لأنه يدل على التحوّل من حال إلى حال ، على ماذهب إليـه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصـلى وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى ؛ لم يكن فى ذلك بأس ، هذا ماظهر لى والله الموفق

بجواز استعماله تاما ، ومعنى التمام أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) (خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقال الشاعر :

٤٦ — تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي وَخُبِّرْتُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

---

٤٦ — هذه الأبيات لامرئ القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون - بن المنذر ، وهو شاعر أدرك الإسلام وأسلم ، وقوم ينسبونها لامرئ القيس ابن حجر الكندى ، وهو شاعر جاهلى ، وقد استشهد الأشمونى بالبيت الثانى منها (رقم ١٨٨ ص ٣٥٦ ج ١) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحاً وافيا

اللغة : « الإثمد » بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضاً ، وضبط بضمها - هو اسم مكان « الخلى » الخالى من العشق ونحوه « العائر » القذى فى العين « الأرمد » المصاب بالرمد « عن بنى الأسود » يروى فى مكانه « عن أبى الأسود »

المعنى : يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد لا يرقد له جفن ولا يطمئن جنبه على فراش ، بسبب ماوصل إليه من الخبر عن أبى الأسود

الإعراب : « تطاول » فعل ماض « ليلك » ليل : فاعل ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « بالإثمد » جار ومجرور متعلق بتطاول « وبات » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض « الخلىّ » فاعل « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « ترقد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لأجل الروىّ « وبات » الواو حرف عطف ، بات : فعل

وما فسرنا به التمام هو الصحيح . وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف فى تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لِمَ يُسَمَّى ناقصاً ؟ فعلى ما اخترناه سمى ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع ، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان ، والصحيح الأول

* * *

ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « وباتت » الواو عاطفة بات : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « ليلة » فاعل « كليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فاعلا ، وليلة مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « العائر » مضاف إليه « الأرمد » نعت لذى مجرور بالكسرة الظاهرة « وذلك » الواو حرف عطف ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب « من نبأ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « جاءنى » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لنبأ « وخبرته » الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان ، مبنى على الضم فى محل نصب «عن» حرف جر « بنى » مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم . وبنى مضاف و «الأسود» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « وبات الخلى » وقوله «وبات وباتت له ليلة» حيث استعمل كلمة «بات» فعلا تاما مكتفيا بفاعله غير محتاج إلى منصوب

ص - وكانَ بجَوَازِ زِيادَتِها مُتَوَسِّطَةً ، نحوُ : « ما كان أحْسَنَ زَيْدًا »

ش - ترد « كان » فى العربية على ثلاثة أقسام :

ناقصة ؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، نحو (وكانَ رَبُّكَ قَدِيراً)

وتامة ؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب ، نحو (وإنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ)

وزائدة ؛ فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب

وشرط زيادتها أمران : أحدهما : أن تكون بلفظ الماضى ، والثانى : أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، كقولك « ما كانَ أحْسَنَ زَيْدًا » ، أصله ما أحسن زيدا ، فزيدت « كان » بين « ما » وفعل التعجب ، ولا نعنى بزيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة ، بل أنها لم يؤت بها للإسناد .

* * *

ص - وحَذْفِ نُونِ مُضَارِعِها المَجْزُومِ وَصْلًا إنْ لَمْ يَلْقَها ساكِنٌ ولا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ

ش - تختص كان بأمور : منها مجيئها زائدة ، وقد تقدم ، ومنها جواز حذف آخرها ، وذلك بخمسة شروط ، وهى : أن تكون بلفظ المضارع ، وأن تكون مجزومة ، وأن لا تكون موقوفا عليها ، ولا متصلة بضمير نصب ، ولا بساكن ، وذلك كقوله تعالى : (ولَمْ أكُ بَغِيًّا) أصله أكونُ ؛ فحذفت الضمة للجازم ، والواو للساكنين ، والنون للتخفيف ، وهذا الحذف جائز ، والحذفان الأولان واجبان ، ولا يجوز الحذف فى

نحو : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ) : لأجل اتصال الساكن بها ، فهى مكسورة لأجله ؛ فهى متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة ، ولا فى نحو : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليْهِ » ؛ لاتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا فى الموقوف عليها ، نَصَّ على ذلك ابن خروف ، وهو حَسَن ؛ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت [1] ، كقوله : عِهْ ولَمْ يَعِهْ ، فـ « لم يك » بمنزلة « لم يع » ، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، ولا يقال : يلزم مثله فى « لم يع » لأن إعادة الياء تؤدى إلى إلغاء الجازم ، بخلاف « لم يكن » فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة ؛ لا حذف النون ، كما بينا

* * *

ص ـ وَحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا « ما » فى مِثْلِ : « أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » وَمَعَ اسْمِهَا فى مِثْلِ : « إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ » و « التَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ »

ش ـ من خصائص « كان » جوازُ حذفها ، ولها فى ذلك حالتان : فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر ، ويُعَوَّض عنها « ما » ، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ، ولا يعوض عنها شىء

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقى على حرف واحد ، وأما ما بقى على حرفين فاجتلاب هاء السكت جائز ، لا واجب

فالأول بعد « أن » المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل ، كقولهم : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » أصله انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً ، فقدمت اللام ومابعدها على الفعل ؛ للاهتمام به أو لقصد الاختصاص ، فصار لأن كنتَ منطلقا انطلقتُ ، ثم حذف الجار اختصارا كما يحذف قياساً من أن كقوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) أى : فى أن يَطَّوَّفَ بهما ، ثم حذفت « كان » اختصاراً أيضا ، فانفصل الضمير ، فصار أنْ أنْتَ ، ثم زيدت « ما » عوضا فصارت « أن ما أنت » ثم أدغمت النون فى الميم فصار « أَمَّا أنت » وعلى ذلك قول العباس بن مِرْدَاسٍ :

٤١ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أصله لِأَنْ كُنْتَ ، فعمل فيه ماذكرنا

---

٤٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله فى خفاف ابن ندبة ، وخفاف شاعر أيضا ، وهو بوزن غراب ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٠٧ ص ٣٨٨ ج ١) وابن عقيل (رقم ٧٥ ج ١ ص ١٦٩) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٦٣) وفى شذور الذهب (رقم ٨٦ ص ١٦٦) وقد شرحناه فى هذه المواضع كلها

اللغة : « أبا خراشة » هذه كنية خفاف بن ندبة « ذا نفر » يريد كثير الأهل والأتباع « الضبع » السنة المجدبة الكثيرة القحط

المعنى : يقول : لا تفتخر على لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر ؛ لأن قومى لم تأكلهم السنون ، ولم يستأصلهم الجدب والجوع ، وإنما نقصهم الذياد عن الحرم وإغاثة الملهوف وإجابة الصريخ

والثانى بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، مثال ذلك بعد « إن » قولهم : « المَرْءُ مَقْتُولٌ بما قَتَلَ به ، إنْ سَيْفاً فسَيْفٌ وإن خَنْجَراً فخنجر » و « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأعمالِهِمْ إنْ خَيْراً فخَيْرٌ وإنْ شَرّاً فشَرٌّ » ، وقال الشاعر :

٤٨ — لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ * إنْ ظالِماً أبَداً وإنْ مَظْلُومَا

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « خراشة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث « أما » أن : مصدرية ، وما : زائدة معوض بها عن كان المحذوفة « أنت » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة مبنى على الفتح فى محل رفع « ذا » خبر كان ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » قوم : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به « الضبع » فاعل تأخر عن المفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف كان وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأبقى اسمها وهو أنت ، وأبقى خبرها أيضا وهو قوله : « ذا نفر » على ما ظهر لك من الإعراب ، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أن العامل فى « أنت منطلقا » الرفع والنصب ليس هو كان المحذوفة المعوض عنها بما ، كما قال المؤلف تبعاً لجمهرة النحاة ، وإنما هو ما نفسها ؛ لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشىء إذا عاقب الشىء ووقع موقعه عمل عمله وولى من الأمر ما كان المحذوف يليه

٤٨ — هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١

... ...

ص ١٣٢) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٦١)

اللغة : «آل مطرف» هم قوم من بنى عامر ، وهم قوم ليلى

المعنى: تصف قومها بالعز والمنعة ، وتحذر من الإغارة عليهم ؛ لأن المغير إن كان ظالما لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم ، وإن كان مظلوما طالبا لثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم

الإعراب : « لا » ناهية « تقربن » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «آل» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مطرف » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « ظالما » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : إن كنت ظالما ، وكان المحذوفة هى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن كنت ظالما فلا تقربهم «وإن» الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط «مظلوما» خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير: وإن كنت مظلوما فلا تقربهم ، على مثال الماضى

الشاهد فيه : قوله « إن ظالما وإن مظلوما » حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها بعد إن الشرطية ، فى الموضعين ، وقد بينا لك التقدير فى إعراب البيت ، ومثل هذا البيت فى حذف كان واسمها وإبقاء خبرها قول النابغة الذبيانى :

حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضَنَّةَ كُلُّها ... إنْ ظَالِمًا فيهِمْ وإنْ مَظْلوما

وكذلك قول ابن همام السلولى :

وأَحْضَرْتُ عُذْرِى عليْه الشُّهو ... دُ إنْ عاذِرًا لى وإنْ تارِكا

أى : إن كان ما قَتَلَ به سيفا فالذى يُقْتَل به سيف ، وإن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ، وإن كنتَ ظالما وإن كنتَ مظلوما ، ومثاله بعد « لو » قوله عليه الصلاة والسلام « الْتَمِسْ ولَوْ خاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » وقول الشاعر :

٤٩ ــ لا يَأمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكاً
جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهـــا السَّهْلُ والجَبَلُ

أى : ولو كان مايلتمس خاتماً من حديد ، ولو كان الباغى ملكا

---

٤٩ ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٠٥ ص ٣٨٥ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٦٢)

اللغة : « بغى » هو الظلم ومجاوزة الحد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أنه كثير الجند والأعوان

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به تقدم على الفاعل « ذو » فاعل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بغى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ستعلمه ، لو : شرطية غير جازمة « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وكان المحذوفة هى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضا ، وتقدير الكلام : لا يأمن ذو البغى الدهر لو لم يكن ملكا ولو كان ملكا فلا يأمنه « جنوده » جنود : مبتدأ ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة لملك « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل

* * *

ص - وَ « ما » النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ ، إنْ تَقَدَّمَ الِاسْمُ ، ولَمْ يُسْبَقْ بِإنْ ، ولا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إلّا ظَرْفاً أَوْ جاراً ومَجْرُورًا ، ولا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِإلا ، نَحْوُ (ما هٰذَا بَشَراً)

ش - اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروف من حرو النفى مُجْرَى ليس : فى رفع الاسم ونصب الخبر ، وهى : ما ، ولا ، ولات ، ولكل منها كلام يخصها

والكلام الآن فى « ما » وإعمالها عمل ليس ، وهى لغة الحجازيين وهى اللغة القويمة ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (ما هٰذَا بَشَراً) (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط : أن يتقدم اسمها على خبرها ، وأن لاتقترن بإن الزائدة ، ولاخبرها بإلّا ؛ فلهذا أهملت فى قولهم فى المثل : « ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ » لتقدم الخبر ، وفى قول الشاعر :

٥٠ — بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ

ولا صَرِيفٌ وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها وهو قوله « ملكا » بعد لو الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام فى إعراب البيت

٥٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢١١ ص ٣٩٧ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٦٥) وفى الشذور (رقم ٩٠ ص ١٧٢)

لوجود « إن » المذكورة ، وفى قوله تعالى : (وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) ؛ لاقتران خبرها بإلا وبنو تميم لايعملون « ما » شيئا ، ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون مازَيْدٌ قائم ؛ ويقرءون (ما هٰذَا بَشَرٌ)

☆ ☆ ☆

ص - وَكَذَا لا النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا ، نَحْوُ :

اللغة : « غدانة » بضم الغين - حى من بنى يربوع « صريف » هو الفضة « الخزف » الفخار الذى يعمل من الطين ثم يشوى بالنار

المعنى : يقول : أنتم يابنى غدانة لستم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أراذلهم .

الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله يابنى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « غدانة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « لكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أهمل « ما » النافية فلم يعملها ، ولو أعملها لنصب بها الخبر فقال « ما إن أنتم ذهبا » وإنما أهملها بسبب وجود « إن » الزائدة بعدها ، وفى البيت رواية بالنصب على الإعمال « ما إن أنتم ذهبا » ولكن تقدر « إن » حينئذ نافية مؤكدة للنفى المستفاد من « ما » لازائدة ، فافهم ذلك .

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا * وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

سى - الحرف الثانى مما يعمل عمل ليس « لا » كقوله :

٥١ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا * وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

---

٥١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٢٣ ص ٤١٩ ج ١) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٦٩) وفى الشذور (رقم ٩٢ ص ١٧٥ و ٢٤٨) وابن عقيل (رقم ٧٩ ج ١ ص ١٧٨) وشرحناه فى المواضع المذكورة كلها

اللغة : « تعز » تصبر وتجلد « وزر » أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل فى كل مايلجأ إليه الإنسان ، وهو بفتح الواو والزاى

المعنى : تصبر على مايحدث لك من الآلام لأن كل شىء فى الدنيا مصيره إلى الفناء ، وليس فى هذه الحياة شىء يقيك مما قدّره الله عليك من الحوادث

الإعراب : « تعز » فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل عمل ليس « شىء » اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة « على الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشىء ، أو متعلق بقوله باقيا الآتى « باقيا » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف ، لا : نافية تعمل عمل ليس « وزر » اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة « مما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا الآتى « قضى » فعل ماض « الله » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام ولا وزر واقيا مما قضاه الله « واقيا » خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لا شىء باقيا » وقوله « لا وزر واقيا » حيث أعمل لا النافية فى الموضعين ؛ فرفع بها الاسم وهو قوله « شىء » وقوله « وزر » ، ونصب بها الخبر وهو قوله «باقيا» وقوله «واقيا» على مايتضح لك من إعراب البيت

ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترن خبرها بإلّا ، وأن يكون اسمها وخبرها تكرتين ، وأن يكون ذلك فى الشعر ؛ لا فى النثر ، فلا يجوز إعمالها فى نحو : « لَا أفْضَلُ مِنْكَ أحد » ولا فى نحو : « لَا أحَدٌ إلّا أفْضَلُ مِنْكَ » ولا فى نحو « لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو » ولهذا غلط المتنبي فى قوله :

٥٢ — إذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الْأذَى

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

---

٥٢ — هذا البيت من كلام أبى الطيب المتنبى ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية لا يحتج بشعره فى قواعد النحو ، فقد توفى فى سنة ٣٥٤ من الهجرة، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ ، وسنبين لك ذلك ونرده قريبا إن شاء الله وقد أنشده المؤلف فى شذور الذهب (رقم ٩٤ ص ١٧٦)

اللغة : « الجود » العطاء والكرم « الأذى » أراد به المنّ على المعطى بتعداد العطايا ونحو ذلك

المعنى : إذا كان الجواد يعطى ثم يمنّ فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه ، مع أن ماله ليس باقياله ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى : (لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى)

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « الجود » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يرزق » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل ونائب فاعله

وقد صرحت بالشرطين الأخيرين ، ووكلت معرفة الأولين إلى القياس على ما ؛ لأن « ما » أقوى من « لا » ، ولهذا تعمل فى النثر ، وقد اشترطت فى « ما » أن لا يتقدم خبرها ولا يقترن بإلا ، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإنْ فلا حاجة له هنا ؛ لأن اسم « لا » لا يقترن بإن

* * *

لا محل لها من الإعراب مفسرة « خلاصا » مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل « من الأذى » جار ومجرور متعلق بخلاص « فلا » الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : نافية تعمل عمل ليس « الحمد » اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة « مكسوبا » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية عاملة عمل ليس أيضاً « المال » اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » خبر لا منصوب بالفتحة

التمثيل به : فى قوله « لا الحمد مكسوباً ، ولا المال باقياً » فإنه أعمل لا عمل ليس فى الموضعين فرفع بها الاسم - وهو الحمد والمال - ونصب بها الخبر - وهو قوله مكسوباً وقوله باقياً - مع كون اسمها فى الموضعين معرفة بالألف واللام ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذى فعله المتنبي خطأ ، لأن اسم « لا » لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذى أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه جماعة من النحاة منهم ابن الشجرى ، وقد حكاه ابن عقيل (ج ١ ص ١٨٠) واستدلوا له بقول النابغة الجعدى

وحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِيًا سِوَاها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيَا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي فى كتابه شذور الذهب على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يجيزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر :

أنكَرْتُها بَعْدَ أعْوامٍ مَضَيْنَ لها لَا الدَّارُ دارًا ولا الجِيرَانُ جِيرَانا

ص - وَ « لاتَ » لَكِنْ فى الْحِينِ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْها ، وَالغَالِبُ حَذْفُ المَرْفوعِ ، نحْوُ : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)

ش - الثالث مما يعمل عمل ليس « لاتَ »، وهى لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة .

وشروط إعمالها : أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين ؛ والثانى أن يحذف أحد الجزءين ، والغالب أن يكون المحذوف اسمها ، كقوله تعالى : (فنَادَوْا ولَاتَ حينَ مَنَاصٍ) والتقدير والله أعلم فنادى بعضهم بعضاً أن ليس الحين حين فرار ، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها ، كقراءة بعضهم : (وَلاتَ حِينُ) بالرفع

☆ ☆ ☆

ص - الثَّانِى : إنَّ وأَنَّ لِلتَّأْكِيدِ ، ولَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ ، وكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّى ، ولَعَلَّ لِلتَّرَجِّى أَوِ الإشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ ؛ فَيَنْصِبْنَ المُبْتَدَأَ اسْمًا لهُنَّ ، ويَرْفَعْنَ الخَبَرَ خَبَرًا لهُنَّ

ش — الثانى من نواسخ المبتدأ والخبر ماينصب الاسم ويرفع الخبر، وهو ستة أحرف : إنّ ، وأنّ ، ومعناهما التوكيد ، تقول : زيدٌ قائم ، ثم تدخل « إن » لتأكيد الخبر وتقريره ، فتقول : إنّ زيداً قائم ، وكذلك أنّ ؛ إلا أنها لابد أن يسبقها كلام ، كقولك : بلغنى ، أو أعجبنى ، ونحو ذلك ، ولكنّ ، ومعناها الاستدراك ، وهو : تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه ، يقال : زيد عالم ، فيوهم ذلك أنه صالح ، فتقول : لكنه فاسق ، وتقول : مازيد شجاع ، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم ، فتقول : لكنه كريم ؛

وكأن للتشبيه ، كقولك : كأَنَّ زَيدًا أَسَدٌ ، والظنّ كقولك : كأنّ زيداً كاتِبٌ ؛ وليت للتمنى ، وهو : طلب مالا طمع فيه ، كقول الشيخ :

٥٣ — لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوْمًا

أو مافيه عسر ، كقول المعدم الآيس : لَيْتَ لى قِنْطاراً مِنَ الذَّهَبِ ، ولعلّ للترجى ، وهو : طلب المحبوب المستقرب حصوله ، كقولك : لَعَلَّ اللهَ

---

٥٣ — هذه قطعة من بيت مشهور ، وهو بتمامه هكذا :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

ومفرداته ظاهرة ، ومعناه واضح

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « ليت » حرف تمنّ ونصب « الشباب » اسم ليت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يعود » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ليت « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود « فأخبره » الفاء فاء السببية ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر ، مبنى على الضم فى محل نصب « بما » الباء حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر « فعل » فعل ماض « المشيب » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل ، والتقدير : فأخبره بالذى فعله المشيب

الشاهد فيه : قوله « ليت الشباب يعود » حيث دلت ليت على التمنى وعملت فى الاسم وهو قوله الشباب النصب ، وعملت فى الخبر الرفع وهو جملة يعود ، والتمنى هو : أن تطلب شيئاً لاطمع فيه : إما لأنه لايكون ، وإما لأنه يتعسر حصوله

يَرْحَمُنِي ، أو للإشفاق ، وهو : توقُّع المكروه ؛ كقولك : لَعَلَّ زَيْداً هَالِكٌ ، أو للتعليل ؛ كقوله تعالى : (فَقُولا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لعله يَتَذَكَّرُ) أى : لكى يتذكر ، نَصَّ على ذلك الأخفش

* * *

ص - إنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ « مَا » الْحَرْفِيَّةُ ، نَحْوُ (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، إِلَّا « لَيْتَ » فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ

ش - إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لاتقترن بهنّ « ما » الحرفية ، فإن اقترنت بهن بطل عملهن ؛ وصح دخولهن على الجملة الفعلية ، قال الله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) وقال تعالى : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) وقال الشاعر :

٥٤ — فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

---

٥٤ — نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودى ، ولكن البيت فى أمالى القالى (ج ١ ص ٩٩) وفى كثير من كتب النحو منها الأشمونى (ج ١ ص ٣٢٥ و ٤٩٧) (رقم ١٦٨) ولم أجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين

اللغة : « قاليا » كارها ، وتقول : قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه ، وقليته أقليه مثل رميته أرميه

المعنى : يقسم لأحبته أن مفارقته لهم لم تكن عن كراهية منه فى البقاء بينهم ولا كانت عن رغبة منه فى ذلك ، ولكنها قضاء الله الذى لامردّ له

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارقتكم »

وقال الآخر :

٥٥ — أَعِدْ نَظَرًا يَاعَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

فارق : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع « قاليا » حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولكن ما » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول « فسوف » الفاء زائدة ، سوف : حرف دال على التنفيس « يكون » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لكن

الشاهد فيه : قوله « لكنما . . . » فإن المؤلف قد توهم أن « ما » هذه كافة ، وأنها دخلت على « لكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ، وقد تابعه الأشمونى فى هذا ، وهذا الذى توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمى هو اسم لكن كما قررناه فى الإعراب ، ولكن هنا عاملة النصب والرفع ، وهى داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله ، وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

فإن « ما » فى هذا البيت زائدة ، وقد كفت لكن عن العمل ، وقد أمكنتها من الدخول على الجمل الفعلية ، وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك فى باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك

٥٥ — هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو

ويستثنى منها « ليت » ؛ فإنها تكون باقية مع « ما » على اختصاصها بالجملة الاسمية ؛ فلا يقال : لَيْتَمَا قامَ زيدٌ ؛ فلذلك أبقوا عملها ، وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخواتها ؛ وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

٥٦ — قالتْ ألَا لَيْتَمَا هٰذَا الحَمَامُ لَنَا

إلَى حَمامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فقَدِ

رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره فى قصيدة له يفتخر فيها ، وقد استشهد الأشمونى بهذا البيت (رقم ٢٧٢ ج ١ ص ٤٩٧) والمؤلف فى شذور الذهب (ص ٢٤٩ رقم ١٣٧)

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً « نظرا » مفعول به « يا » حرف نداء « عبد » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« قيس » مضاف إليه « لعلما » لعل : حرف ترج ، وما : كافة « أضاءت » أضاء : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء « الحمار » مفعول به لأضاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « المقيدا » صفة للحمار ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لعلما أضاءت » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلعل فكفتها عن العمل فى الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ، وهى جملة « أضاءت » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل

٥٦ — هذا البيت من كلام النابغة الذبيانى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

اللغة : « فقد » قد : اسم فعل معناه يكفى ، أو اسم بمعنى كاف

المعنى : تتمنى هذه المرأة — وقد رأت حماماً طائراً — أن يكون لها هذا الحمام ونصفه منضما إلى حمامتها ، قالوا : وكانت امرأة حادة البصر ، قلما يخطئ بصرها ،

برفع « الْحَمَام » ونصبه . وقولى « ما الحرفية » احتراز عن « ما » الاسمية ؛ فإنها لا تبطل عملها ، وذلك كقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ) فما : هنا اسم بمعنى الذى ؛ وهو فى موضع نصب بإنّ ، وصنعوا :

ورأت يوما حماماً طائراً ، فنظرت إليه ثم قالت :

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه أونصفه قديه تم الحمام ميه

ثم وقع الحمام فى شراك صياد ، فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة كما حزرته

الإعراب : « قالت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، ألا ، أداة استفتاح « ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل نصب اسم ليت ، هذا على رواية نصب الحمام ، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة فى محل رفع مبتدأ « الحمـــام » بدل من اسم الإشارة ، وبدل المنصوب منصوب ، أوبدل المرفوع مرفوع « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية النصب ، وخبر المبتدأ على رواية الرفع « إلى » حرف جر « حمامتنا » حمامة : مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، ونا : ضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة إما بالنصب وإما بالرفع ، والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » حيث يروى بنصب الحمام على أنه بدل من اسم ليت فتكون ليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع الحمام على أنه بدل من المبتدأ ، فتكون ليت حينئذ مهملة ، فدلت الروايتان جميعاً على أن « ليت » إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها أن تكفها عن العمل ، بل يجوز فيها وجهان : الإعمال ، والإهمال

صلة ، والعائد محذوف ، وكيد ساحر : الخبر ، والمعنى إن الذى صنعوه كيد ساحر

✡ ✡ ✡

ص ـ كَإِنَّ الْمَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً

ش ـ معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال فى « لَيْتَمَا » كذلك يجوز فى « إنَّ » المكسورة إذا خُفِّفت ، كقولك : « إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ » و « إِنْ زَيْداً مُنْطَلِقٌ » والأرجح الإهمال ، عكس ليت ، قال تعالى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) وقال الله تعالى : (وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال

✡ ✡ ✡

ص ـ فأَمَّا لٰكِنَّ مُخَفَّفَةً فتُهْمَلُ

ش ـ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) وقال تعالى : (لٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ) فدخلت على الجملتين

✡ ✡ ✡

ص ـ وَأَمَّا « أَنَّ » فتَعْمَلُ ، ويَجِبُ فى غَيْرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ : بِقَدْ ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ لَوْ

ثالثاً - وأما « أنَّ » المفتوحة فإنها إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال ، لكن يجب فى اسمها ثلاثة أمور : أن يكون ضميراً لا ظاهراً ، وأن يكون بمعنى الشأن ، وأن يكون محذوفا . ويجب فى خبرها أن يكون جملة لا مفردا ، فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو فعلية فعلها متصرف وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن

مثال الاسمية : قوله تعالى : (أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) تقديره أنه الحمد لله ، أى : أن الأمر والشأن ، فخففت وحذف اسمها ، ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل

ومثال الفعلية التى فعلها جامد : (وأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) التقدير وأنه عسى ، وأنه ليس

ومثال التى فعلها متصرف وهو دعاء : (والْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا) فى قراءة من خفف أن وكسر الضاد

فإن كان الفعل متصرفا وكان غير دعاء وجب أن يفصل من أن بواحد من أربعة ، وهى : قد ، نحو : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا) (ليعلم أَنْ قَدْ أبلغوا) وحرف التنفيس ، نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) [1] وحرف النفى ، نحو : (أفلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ

(١) ومنه قول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَاقُدِرَا

قَوْلاً) ولو ، نحو : (وأنْ لَو اسْتَقَامُوا)

وربما جاء فى الشعر بغير فصل ، كقوله :

٥٧ — عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ

---

٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٨٤ ص ٥٢٠ ج ١) وابن عقيل (رقم ١٠٨ ج ١ ص ٢٢١) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٠٠)

اللغة : « يؤملون » بالبناء للمجهول وتضعيف الميم - أى : يرجوهم الناس ويأملون عطاءهم « سؤل » بضم السين وسكون الهمز - هو ماتسأله وتتمناه ، ومنه قوله تعالى : (قد أوتيت سؤلك ياموسى)

المعنى : يقول : إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ومعقد آمالهم ، فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم مايتمناه امرؤ ، قبل أن يتوجه أحد إليهم بالسؤال

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن المخففة « فجادوا » الفاء عاطفة ، جادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، متعلق بجادوا « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى قبل « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجادوا ، وأعظم مضاف و « سؤل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين أن بفاصل من الفواصل المعروفة

وربما جاء اسم أن فى ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غير ضمير شأن ؛ فيأتى خبرها حينئذ مفردا وجملة ، وقد اجتمعا فى قوله :

٥٨ — بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونَ الثِّمَالَا

هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن «أن» فى هذا البيت مصدرية ، وأنها مهملة غير عاملة النصب فى الفعل المضارع ، كما أهملت فى قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وزعم هذا القائل أن بعض العرب يهمل أن المصدرية كما يهمل عامتهم « ما » المصدرية أيضا

وليس هذا الزعم صحيحا ؛ من قبل أنك قد علمت أن «أن» التى تقع بعدما يفيد العلم هى المؤكدة لا المصدرية

٥٨ — هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترثى فيها أخاها عمرا الملقب ذا الكلب ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٠٠) وأنشده الأشمونى أيضا (رقم ٢٨١ ج ١ ص ٥١٣) وقبل البيت المستشهد به قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

اللغة : « أنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع واصل العطاء « وغيث مريع » الغيث : المطر ، والمراد به ههنا الكلأ الذى ينبت بسبب المطر ، ومريع - بفتح الميم أو ضمها - خصيب « الثمالا » بكسر الثاء المثلثة - الذخر والغياث

المعنى : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطى المحروم ويغيث الملهوف

الاعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير المخاطب اسم أنّ ، مبنى على الفتح فى محل نصب « ربيع » خبر أن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء

* ✡ *

ص - وأمّا كأنَّ فتعْمَلُ ، ويَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِها ، ويُفْصَلُ الفِعْلُ منْها بِلَمْ أوْقَدْ

ش - إذا خففت « كأنَّ » وجب إعمالها كما يجب إعمال أن ، ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أن ، ولا يلزم أن يكون ضميرا ، قال الشاعر :

٥٩ — ويَوْماً تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وهى متعلقة بعلم فى البيت السابق « وغيث» الواو عاطفة ، غيث : معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث «وأنك» الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة أيضاً ، والكاف ضمير المخاطب اسمها « هناك » هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتى لأنه متضمن معنى المشتق ، والكاف دال الخطاب « تكون » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الثمالا» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تكون واسمه وخبره فى محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء ، والتقدير : لقد علم الضيف بكونك ربيعاً لهم وبكونك سندهم وملجأهم

الشاهد فيه : « بأنك ربيع .. وأنك تكون الثمالا » حيث خففت أن فى الموضعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكورا فى الكلام ، وخبرها فى الأول مفرد ، وهو قوله ربيع ، وفى الثانى جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل ، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوف ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

فلَوْ أنَّكِ فى يوْمِ الرَّخاءِ سَألْتِنِى طَلاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنْتِ صَدِيقُ

٥٩ — هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال : باغث بن صريم -

... ...

اليشكرى ، ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكرى ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٨٧ ج ١ ص ٥٢٤) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٠١ وج ٢ ص ١٦٥) وفى شذور الذهب (رقم ١٤٠ ص ٢٥٣) والمبرد فى الكامل (ج ١ ص ٥٠)

اللغة : «توافينا» تجيئنا «بوجه مقسم» أى : بوجه جميل حسن ، والقسام - بفتح كل من القاف والسين - الجمال «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السلم» أى : شجر السلم المورق

المعنى : يصف امرأة بأن لها وجها جميلا حسنا وعنقا كعنق الظبية طويلا

الاعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بقوله توافينا الآتى « توافينا » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، ونا : مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » نعت لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظبية » على رواية النصب اسم كأن « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام كأن ظبية عاطية فى مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية ، فظبية خبر كأن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمها ضمير محذوف ، والتقدير : كأنها ظبية ، وجملة تعطو وفاعله فى محل رفع نعت لظبية ، ويروى أيضا بجر ظبية ؛ فالكاف حرف جر ، وأن زائدة ، وظبية مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافى ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية « إلى » حرف جر « وارق » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو «السلم» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أى : كأن ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ ، فيكون من عكس التشبيه ، أو كأن مكانها ظبيةً ، على حقيقة التشبيه ، ويروى برفعها على حذف الاسم أى : كأنها ظبيةٌ

وإذا كان الخبر مفردا أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل ، فالمفرد كقوله كأنْ ظبْيَةٌ ، فى رواية من رفع ، والجملة الاسمية كقوله :

٦٠ — ✡ كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ ✡

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد فى هذا الباب باثنين منها : الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن ، والوجه الثانى رفع ظبية على أنه خبر كأن ، واسمه محذوف ، فدلت الروايتان معا على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث جر ظبية على ماذكرناه فى إعراب البيت ، ولا شاهد عليه هنا

٦٠ — هذا عجز بيت ، وصدره :

✡ وَصدْرٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ ✡

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٠٢) وفى شذور الذهب (رقم ١٤١ ص ٢٥٤) وسيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٢٨٦ ج ١ ص ٥٢٣) وابن عقيل (رقم ١٠٩ ج ١ ص ٢٢٣) ، وفى بعض نسخ الشرح ذكر البيت تاما

اللغة : « حقان » تثنية حق ، وهو القطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى ، شبه بها الثديين فى نهودهما واكتنازهما

الإعراب : « وصدر » يروى برفع صدر وجره ، فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، ومن جره

وإن كان فعلا وجب أن يفصل منها إما بلَمْ أو قدْ ؛ فالأول كقوله تعالى : (كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأمْسِ) وقول الشاعر :

٦١ — كأنْ لَمْ يَكُنْ بيْنَ الحَجُون إلى الصَّفَا

أَنِيسٌ ولَمْ يَسْمُرْ بمَكَّةَ سَامِرُ

فعلى أن الواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، مشرق ، صفة لصدر ، وهو مضاف و ، اللون ، مضاف إليه ، كأن ، حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير : كأنه ، أى : الحال والشأن ، ثدياه ، ثديا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر ، حقان ، خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن

الشاهد فيه : قوله ، كأن ثدياه حقان ، حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر ، وهى قوله ، ثدياه حقان ، ولم يفصل بين كأن وبين هذه الجملة بفاصل ، ومثل هذا البيت فى عدم الفصل بين كأن المخففة واسمها قول مجمع بن هلال :

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلاً وَأُلَّةً ✡ كأنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكذلك قول ذى الرمة :

تَمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

٦١ — هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمى ، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة

اللغة : ، الحجون ، بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها ، الصفا ، جبل آخر قرب مكة ، أنيس ، أراد به

والثانى كقوله :

٦٢ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

إنسانا ، لم يسمر سامر ، أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون

المعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها ، فيقول : إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها وكأننا لم نسكن بقاعها ولم نجتمع فى نواديها

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف والتقدير كأنه ، أى : الحال والشان « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه ، وهو مضاف و« الحجون » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلى الصفا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون « أنيس » اسم يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من يكن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر كأن « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يسمر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « بمكة » الباء حرف جر ، ومكة مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بيسمر « سامر » فاعل يسمر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها

الشاهد فيه : قوله « كأن لم يكن » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب ، ومثل هذا البيت قوله تعالى : (كأن لم تغن بالأمس) وقوله سبحانه : (كأن لم يدعنا إلى ضر مسه) وقوله جلت كلمته : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يَكُنِ فَالْيَوْمَ أَبْكِى ، وَمَتَى لَمْ يُبْكِنِي

٦٢ — هذا البيت من كلمة للنابغة الذبيانى يصف فيها المتجردة امرأة النعمان ابن المنذر ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٥ ج ١ ص ١٢) وابن عقيل (رقم ٢)

أى : وكأن قد زالت ؛ فحذف الفعل

ص - ولا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ ؛ إلّا ظَرْفا أوْ مَجْرُوراً ، نحْوُ : (إنَّ فى ذٰلِكَ لَعِبْرَةً) (إنَّ لَدَيْنا أنْكالًا)

(ج ١ ص ٦ و ج ١ ص ٢٢٢)

اللغة : « أزف » دنا وقرب « الترحل» الرحيل ومفارقة الديار « ركابنا » هى إبلهم التى يركبونها «تزل» تفارق « رحالنا » الرحال : جمع رحل،وهو مايوضع على البعير

المعنى : يقول : قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولكن الإبل التى سنرحل عليها لاتزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهى كالتى قد فارقت لأنها مهيأة معدة

الاعراب : « أزف » فعل ماض « الترحل » فاعل « غير » منصوب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا» ركاب : اسم أن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لما » نافية جازمة « تزل » فعل مضارع ، مجزوم بلما ، وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ركاب ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى غير « برحالنا » الباء جارة ، رحال : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتزل ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « وكأن » الواو حرف عطف ، كأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكأنه ، أى : الحال والشأن «قد» حرف تحقيق ، وقد حذف مدخول قد ، والأصل : وكأن قد زالت . وزالت المحذوف فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر كأن

الشاهد فيه : قوله «وكأن قد» حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بقد ، ثم أبقى قد وحذف الفعل ، على ماتبين لك فى الإعراب

ش - لايجوز فى هـذا الباب تَوَسُّطُ الخبر بين العامل واسمه ، ولا تقديمه عليهمـا ، كما جاز فى باب كان ، لايقال : إن قائم زيدا ، كما يقال : كان قائمـا زيد ، والفرق بينهما أن الأفعال أمْكَنُ للعمل من الحروف ، فكانت أحمـل لأن يُتَصَرَّفَ فى معمولها ، وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره :

٦٣ — كَأَنِّى مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِى النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، فإنه يجوز فيهما أن يتوسط ؛ لأنهم قد يتوسعون فيهما مالم يتوسعوا فى غيرهما ،

---

٦٣ — هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين ، وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين الأنصارى ، الكوفى الأصل ، الدمشقى المولد والوفاة ، ولد بدمشق فى سنة ٥٤٩ وتوفى بها فى سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وليس ابن عنين ممن يحتج بشعره فى قواعد النحو والصرف واللغة ، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شىء من ذلك ، وإنما أنشده استظرافاً لمعناه ، ولأنه تضمن بعبارته بيان قاعدة نحوية

الإعراب : « كأنى » كأنّ حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه ، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسما « ولم يجز » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بلم « له » جارّ ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « فى النحو » جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، والألف للاطلاق ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز

[كما] قال الله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً) (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى) واستغنيت بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس، ولا يلزم من ذكري توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره

* * *

ص - وتُكْسَرُ إِنَّ في الابْتِداءِ، نحوُ: (إِنَّا أَنْزَلْناهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ) وبَعْدَ القَسَمِ، نحوُ: (حٰمٓ والكِتابِ المُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْناهُ) والقَوْلِ، نحوُ: (قالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ) وقَبْلَ اللَّامِ، نحوُ (واللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)

س - تكسر إنّ في مواضع:

أحدها: أن تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْناه) (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الكَوْثَرَ) (أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) (١)

الثاني: بعد القسم، كقوله تعالى: (حٰمٓ والكِتابِ المُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْناهُ) (يٰسٓ والقُرْآنِ الحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ)

الثالث: أن تقع مَحْكِيَّةً بالقول، كقوله تعالى: (قالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ)

(١) تمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية، والابتداء الحكمي كما في الآية الثالثة

الرابع : أن تقع اللامُ بعدها ، كقوله تعالى : (واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ ، واللهُ يَشْهَدُ إنَّ المُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) فكسرت بعد يَعْلَم ويشهد وإن كانت فُتِحَت بعد عَلِمَ وشَهِد فى قوله تعالى : (عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتانُونَ أَنْفُسَكُمْ) (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إلهَ إلا هُوَ) وذلك لوجود اللام فى الأولين ، دون الآخرين

* * *

ص — ويجوزُ دُخولُ اللّامِ على ما تأخَّرَ مِنْ خَبَرِ « إنَّ » المَكْسُورَةِ ، أو اسْمِها ، أوْ ما تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ ، أوِ الفَصْلِ ، ويَجِبُ مَعَ المُخَفَّفَةِ إنْ أُهْمِلَتْ ولَمْ يَظْهَرِ المَعْنَى

ش — يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على واحد من أربعة : اثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ؛ فأما المتأخران فالخبر نحو : (وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ) والاسمُ نحو : (إنَّ فى ذٰلِكَ لَعِبْرَةً) وأما المتوسطان فمعمول الخبر ، نحو « إنَّ زَيْدًا لَطَعامَكَ آكِلٌ » والضمير المسمَّى عند البصريين فَصْلا وعند الكوفيين عِمَاداً ، نحو : (إنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ) (وإنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ وإنَّا لَنَحْنُ المُسَبِّحُونَ)

وقَدْ يكون دخول اللام واجبا ، وذلك إذا خففت إنّ وأُهملت ولم يظهر قَصْدُ الإثبات ، كقولك : « إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ » وإنما وجبت هنا فَرْقاً بينها وبين إن النافية كالتى فى قوله تعالى : (إنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطانٍ بِهٰذَا) ولهذا تسمى اللامَ الفارقةَ ؛ لأنها فَرَقَتْ بين النفى والإثبات

فإن اختَلَّ شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا لا واجبا ؛ لعدم الالتباس ، وذلك إذا شُدِّدَتْ ، نحو : « إنَّ زَيْدًا قائِمٌ » أو خُفِّفَت وأعملت ، نحو « إنْ زَيدًا قائِمٌ » أو خففت وأهملت وظهر المعنى ، كقول الشاعر :

٦٤ — أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيْمِ من آلِ مالِكٍ

وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

---

٦٤ — هذا البيت للطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته أبو نفر ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٧٨ ج ١ ص ٢٣٥) وابن عقيل (رقم ١٠٤ ج ١ ص ٢١٦) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٩٨)

اللغة : « أباة » بضم الهمزة - جمع آب ، مثل قضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز ودعاة جمع داع ورماة جمع رام ، والآبى : الذى يمتنع « الضيم » الظلم « كرام المعادن » طيبة الأصول

المعنى : يفتخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد ، وبأنهم كانوا قوماً كرام الأصول

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « أباة » مضاف إليه ، وأباة مضاف و « الضيم » مضاف إليه « من » حرف جر « آل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ وإما منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل « مالك » مبتدأ « كانت » كان فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « كرام » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، كرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك - الخ » حيث خفف إن المؤكدة وأهملها

* * *

ص - ومِثْلُ إنَّ «لا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لٰكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بالنَّكِرَاتِ المُتَّصِلَةِ بها، نحْوُ «لاصَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» وَ «لاعِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِى» وإنْ كانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ ولا شِبْهِهِ بُنِيَ على الفَتْحِ فى نحْوِ «لا رَجُلَ» وَ «لاَ رِجال» وعَلَيْهِ أَوْ على الْكَسْرِ فى نحْوِ «لامُسْلِمَاتِ» وعلى الْيَاءِ فى نحْوِ «لارَجُلَيْنِ» و «لا مُسْلِمِينَ»

ش - يجرى مَجْرَى إنَّ فى نصب الاسم ورفع الخبر «لا» بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافية للجنس

والثانى: أن يكون معمولاها نكرتين

والثالث: أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخراً

فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعا، وبخبره، ولم يدخل اللام فى خبرها لتكون فارقة بين النفى والإثبات، ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكانت كرام المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكانا على انفهام المعنى ووضوحه، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى مناقضا لما سيق البيت له؛ إذ يصير المعنى وليست مالك كرام المعادن، فيتعين حمل «إن» على أنها المؤكدة؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتى به له، وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التى ترشد إلى غرضه، فلم يأت باللام الفارقة

ومن هنا تفهم أن القرينة التى تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تتنوع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة فى اللام الفارقة

فإن انخرم الشرط الأول : بأن كانت ناهية ، اختصّتْ بالفعل وجَزَمته ، نحو (لا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعَنَا) أو زائدةً ؛ لم تعمل شيئاً ، نحو (ما مَنَعَكَ أنْ لا تَسْجُدَ إذْ أمَرْتُكَ) أو نافية للوَحْدَة ؛ عملت عمل ليس ، نحو « لا رَجُلٌ فى الدَّارِ بَلْ رَجُلانِ »

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل ووجب تكرارها ؛ مثال الأول « لا زَيْدٌ فى الدَّار ولا عَمْرٌو » ومثال الثانى (لا فِيهَا غَوْلٌ ولا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ)

وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها : إما أن يكون مضافا ، أو شبيها به ، أو مفردا ، فإن كان مضافا أو شبيها به ظَهَرَ النصبُ فيه ؛ فالمضاف كقولك « لا صاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ » و « لا صَاحِبَ جُودٍ مَذْمُومٌ » والشبيه بالمضاف : ما اتصل به شىء من تمام معناه : إما مرفوع به ، نحو « لا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَمْدُوحٌ » أو منصوب به ، نحو « لا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرٌ » أو مخفوض بخافض يتعلق به ، نحو « لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنا » وإن كان مفرداً — أى : غير مضاف ولا شبيه به — فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً : فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو « لَا رَجُلَ » و « لا رِجالَ » ، وإن كان مُثنًّى أو جمع مذكر سالما فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء ، تقول : « لا رَجُلَيْنِ » و « لا مُسْلِمِينَ عندى » وإن كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، نحو « لا مُسْلِمَاتِ فى الدار » وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

٦٥ — لاَ سَابِغَاتٍ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسِلَةً
تَقِي المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

---

٦٥ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٩٧ ج ٢ ص ١٥) وشرحناه هناك شرحاً وافياً

اللغة : « سابغات » أراد دروعا سابغات ، أى : واسعات ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : (أن اعمل سابغات) والواحدة سابغة « جأواء » هى الجيش العظيم « باسلة » متصفة بالبسالة وهى الشجاعة « المنون » الموت

المعنى : يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه إذا استكملت أجلك دروع واسعة تلبسها أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك (فإذا جاء أجلهم لايستأخرون ساعة ولا يستقدمون)

الاعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، أو مبنى على الكسر نيابة عن الفتح فى محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « جأواء » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « باسلة » صفة لجأواء ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تقى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سابغات ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لا الأولى ، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، والتقدير : لاسابغات تقى ولا جأواء تقى ، قالوا : وقد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها « المنون » مفعول به لتقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بتقى ، وهو مضاف و « استيفاء » مضاف إليه ، واستيفاء مضاف و « آجال » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « لاسابغات » فإن اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للا جاز فيه وجهان : الأول البناء على الكسرة

* * *

ص - ولكَ فى نحوِ « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ » فَتْحُ الأوَّلِ ، وفى الثَّانِى الفَتْحُ والنَّصْبُ والرَّفْعُ ، كالصِّفةِ فى نحوِ « لا رَجُلَ ظَرِيفٌ » ورَفْعُهُ فيَمْتَنِعُ النَّصْبُ ، وَإنْ لمْ تُكَرَّرْ « لا » ، أوْ فُصِلَتِ الصِّفةُ أوْ كانَتْ غيرَ مُفْرَدةٍ امْتَنَعَ الفَتْحُ

ش - إذا تكررت « لا » مع النكرة جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع ، فإن فتحت فلك فى الثانية ثلاثة أوجه : الفتح ، والنصب ، والرفع ، وإن رفعت فلك فى الثانية وجهان : الرفع ، والفتح ، ويمتنع النصب

فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين ، ورفعهما ، وفتح الأول ورفع الثانى ، وعكسه ، وفتح الأول ونصب الثانى ، فهذه خمسة أوجه فى مجموع التركيب

فإن لم تتكرر « لا » مع النكرة الثانية لم يجز فى الأولى الرفع ، ولا فى الثانية الفتح ، بل تقول : « لاَحَوْلَ وقُوَّةً » بفتح حول لا غير ونصب قوة أو رفعها ، قال الشاعر :

٦٦ — ✡ فَلا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ ✡

ويجوز « فَلا أَبَ وَابْنٌ »

نيابة عن الفتحة ، والثانى : البناء على الفتح ، وقد وردت فى هذا البيت الرواية بالكسر والفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين ، ومثل هذا البيت فى جميع ماذكرنا قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه :

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ ، وَلا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

٦٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله : ✡ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا ✡

... ...

وهذا البيت من الشواهد التى لايعلم قائلها ، وأقصى ماقيل فى نسبته إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٩) وقد أنشده الأشمونى (رقم ٣٠٢ ج ٢ ص ٢٥) والمؤلف فى أوضحه (ج١ ص ١٠٩)

اللغة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم « ابنه » أراد به عبد الملك ابن مروان « المجد » الكرم والشرف «ارتدى وتأزر» كنى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له ، وأفرد الضمير فقال « إذا هو ارتدى » مع أن حقه أن يثنيه فيقول « إذا هما ارتديا وتأزرا » ارتكانا على فهم السامع ، وتعويلا على أن إسناد شىء إلى أحدهما كاسناده إليهما جميعا ؛ إذ كان الغرض مدحهما

المعنى : مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما كأنهما لبساه وارتدياه

الاعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب «وابنا» الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ؛ فيكون معطوفا على محل لا مع اسمها ، فإنهما معا فى محل رفع على الابتداء «مثل» خبر لا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى بالنصب ، وعلى ذلك فهو نعت لاسم لا وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا أب وابنا مماثلا لمروان وابنه موجودان « مروان » مجرور بالاضافة إلى مثل ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وابن مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » بمعنى إذ الدالة على التعليل «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بالإضافة إلى إذا «ارتدى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها مفسرة «وتأزرا» الواو عاطفة ، تأزر : معطوف على ارتدى ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو

وإن كان اسم « لا » مفردا ونُعِتَ بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل مثل « لَارَجُلَ ظَرِيفٌ فِى الدَّارِ » جاز فى الصفة : الرفع على موضع « لا » مع اسمها ؛ فإنهما فى موضع الابتداء ، والنصب على موضع اسمها ؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إنّ ، والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ، ثم أدخلت « لا » عليهما

فان فصل بينهما فاصل ، أو كانت الصفة غير مفردة ؛ جاز الرفع والنصب ، وامتنع الفتح ؛ فالأول نحو « لَارَجُلَ فِى الدَّارِ ظَرِيفٌ ، وظَرِيفاً » والثانى نحو « لَارَجُلَ طَالِعاً جَبَلاً ، وطَالِعٌ جَبَلَا »

* * *

ص- الثَّالِثُ : ظَنَّ ، ورَأَى ، وَحَسِبَ ، ودَرَى ، وخَالَ ، وَزَعَمَ ، وَوَجَدَ ، وَعَلِمَ ، الْقَلْبِيَّاتُ ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ ، نحو :

* رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَىْءٍ *

ويُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ ، نَحْوُ « الْقَوْمُ فِى أَثَرِى ظَنَنْتُ » وبِمُسَاوَاةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ نَحْوُ * وفِى الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوَرَا * وإِنْ وَلِيَهُنَّ « مَا » أَوْ « لَا » أَوْ « إِنِ » النَّافِيَاتُ أَوْ لَامُ الابْتِدَاءِ أَوِ

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف « ابنا » بالنصب على محل اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ؛ فانهما جميعاً فى محل رفع بالابتداء ، وقد بينا لك ذلك فى الإعراب

القَسَمُ أَوْ الاسْتِفْهَامُ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فى اللَّفْظِ وُجُوباً ، وسُمِّىَ ذٰلِكَ تعْليقا نحْوُ : (لِنَعْلَمَ أىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى)

ش - الباب الثالث من النواسخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معا ، وهو أفعال القلوب ، وهو ظن ، نحو (وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يافِرْعَوْنُ مَثْبُوراً) ورأى نحو (إِنَّهُمْ يَرَوْنَه بَعيدًا ونَرَاهُ قَرِيبًا) وقول الشاعر :

٦٧ — رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَىْءٍ ✡ مُحَاوَلَةً وأَكْثَرُهُمْ جُنُودا

وحَسِبَ ، نحو (لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ) ودَرَى كقوله :

٦٨ — دُرِيتَ الْوَفِىَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ

فإِنَّ اغْتِبَاطًا بالْوَفَاءِ حَمِيدُ

---

٦٧ — هذا البيت لخداش بن زهير ، أحد بنى بكر بن هوازن ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٣١٢ ج٢ ص٤٣) وابن عقيل (رقم ١١٨ ج ١ ص٢٣٨)

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على طلب الشىء بحيلة ، وتطلق أيضا على القوة ، والمعنى الأول لايليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» يروى فى مكانه « وأكثره جنودا » ويروى «وأكثرهم عديدا»

الاعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول « أكبر » مفعول ثان ، وهو مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شىء » مضاف إليه « محاولة » تميز « وأكثرهم » الواو حرف عطف ، أكثر معطوف على أكبر ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « جنودا » تمييز

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر ... » فإن « رأيت » فى هذه العبارة دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ، على ما بيناه فى الإعراب

٦٨ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده

وخال ، كقوله :

٦٩ — ✡ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا ✡

الأشمونى (رقم ٣٢٣ ج ٢ ص ٥٧) وابن عقيل (رقم ١٢٠ ج ١ ص ٢٤٠) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١١٣) وفى شذور الذهب (ص ٣٢١ رقم ١٨١)

اللغة : « دريت » مبنى للمجهول ، من درى بمعنى علم « الوفى العهد » الذى يفى بما يعاهد عليه ولا يخلفه « فاغتبط » أمر من الاغتباط ، وهو أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور

المعنى : إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذى لا ينقض عهده ، فيلزمك أن تقر بهذا عينا ، وتمتلئ به سروراً

الاعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان ، وهو مضاف و « العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم ، وأصله عروة ، مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب « فاغتبط » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله : « دريت الوفى ... » فإن درى فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين : أولهما التاء التى وقعت نائب فاعل ، فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله الوفى ، على ما بيناه فى الإعراب

٦٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

✡ وَحَلَّتْ بُيُوتِى فى يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ ✡

وزَعَمَ ، كقوله :

٧٠ — زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيباً

وَوَجَدَ ، كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وأَعْظَمَ أَجْرا)

وعَلِمَ ، كقوله تعالى : (فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)

والبيت للنابغة الذبيانى ، يقوله فى أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٨٥)

اللغة : « بيوتى » جمع بيت « يفاع » هو المرتفع من الأرض العالى « ممنع » لاينال أحد « يخال » يظن « الحمولة » الركائب

المعنى : يقول : إننى فى مكان بعيد عن أن تناله لأنه مرتفع شديد البعد حتى إن الناظر إليه ليظن راعى ركائبنا طائرا ، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيرا

الاعراب : « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بيوتى » بيوت : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « فى يفاع » جار ومجرور متعلق بحل « ممنع » صفة ليفاع ، وصفة المجرور مجرورة « يخال » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بيخال « راعى » نائب فاعل ليخال ، وهو المفعول الأول ، وهو مضاف و « الحمولة » مضاف إليه « طائرا » مفعول ثان ليخال ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « يخال راعى الحمولة طائرا » فإن يخال فى هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصبت مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، أولهما قوله « راعى الحمولة » الذى وقع نائب فاعل ؛ لأنك علمت أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله « طائرا » ، وهذا واضح من إعراب البيت الذى قدمناه

٧٠ — هذا البيت من كلام أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس ، وقد أنشده الاشمونى (رقم ٣١٩ ج ٢ ص ٥٢) والمؤلف فى أوضح (ج ١ ص ١١٤) وفى شذور الذهب (ص ٣١٩ رقم ١٧٩)

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها الإلغاء والتعليق

فأما الإلغاء فهو عبارة عن « إبطال عملها فى اللفظ والمحل » ؛ لتوسطها بين المفعولين ، أو تأخرها عنهما

مثال توسطها بينهما قولك « زَيْداً ظَنَنْتُ عَالِماً » بالإعمال ، ويجوز « زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ » بالإهمال ، قال الشاعر :

اللغة : « زعمتنى » ظنتنى « شيخا » الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب ، ويقال للإنسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين « يدب دبيبا » يمشى مشيا متقاربا ويسير سيرا ضعيفا

المعنى : ظنت هذه المرأة أننى قد كبرت سنى وضعفت قوتى ، لكنها لا تعلم حقيقة الأمر ؛ لأن من كان مثلى يسير سيرا قويا لا يقال فيه شىء من ذلك

الإعراب : « زعمتنى » زعم فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان « ولست بشيخ » الواو واو الحال ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والباء حرف جر زائد ، وشيخ : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة « دبيبا » مفعول مطلق

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » فإن زعم فى هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » ، وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت

٧١ — أبالأراجيزِ يابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي
وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

فاللؤم : مبتدأ مؤخر ، و«في الأراجيز» في موضع رفع لأنه خبر مقدم وألغيت « خِلْتُ » لتوسطها بينهما . وهل الوجهان سواء أو الإعمال أرجح ؟ فيه مذهبان

ومثال تأخرها عنهما قولك « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإهمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ، ويجوز « زيداً عالماً ظننت » بالإعمال ، قال الشاعر :

---

٧١ — هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقرى

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجازا لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً ، وانظر إلى قول الراجز :

أرَجَزاً تُريدُ أمْ قَصِيدَا

« توعدنى » تتهددنى

الإعراب : « أبالأراجيز » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدنى الآتى « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « اللؤم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « توعدنى » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفى الأراجيز » الواو واو الحال ، فى : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلت » خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل

٧٢ — الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ
مَاقَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع

الشاهد فيه : قوله « فى الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ الذى هو قوله اللؤم ، والخبر الذى هو قوله فى الأراجيز ؛ فلما توسط الفعل بينهما ألغى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ؛ فكان يقول : وخلت اللؤم والخور فى الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثانى

٧٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

المعنى : يقول : إننى أظن أن القوم يتعقبوننى وهم خلفى ، فان كان هذا الذى أظنه واقعاً فسوف أوقع بهم أعظم وقيعة فيخيب فألهم وأظفر عليهم

الإعراب : « القوم » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « فى » حرف جر « أثرى » أثر : مجرور بفى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ظننت » فعل وفاعل « فإن » الفاء حرف دال على التفريع ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « يكن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون « ما » اسم موصول فاعل يكن ، مبنى على السكون فى محل رفع « قد » حرف تحقيق « ظننت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة الموصول ، وتقدير الكلام : فإن يحصل الذى ظننته واقعا « فقد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « ظفرت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جزم جواب الشرط « وخابوا » الواو حرف عطف ، خاب : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الواو ،

فالقوم : مبتدأ ، و « فى أثرى » فى موضع رفع على أنه خبره ، وأهملت « ظَنَّ » لتأخرها عنهما

ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً لم يجز الإهمال ، لاتقول : ظَنَنْتُ زَيْدٌ قائم ، بالرفع ، خلافا للكوفيين

وأما التعليق فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً لامحلا » ؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها ، والمراد بماله صدر الكلام « ما » النافية ، كقولك : « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قائم » قال الله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتَ مَاهٰؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ) فهؤلاء : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليسا مفعولا أو لا وثانياً ؛ و « لا » النافية ، كقولك : « عَلِمْتُ لا زَيْدٌ قائمٌ وَلا عَمْرٌو » ، و « إن » النافية ، كقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلاَّ قَلِيلًا) أى : ما لبثتم إلا قليلا ، ولام الابتداء ، نحو قولك : « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فى الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) ، ولام القسم ، كقول الشاعر :

وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « القوم فى أثرى ظننت » حيث تأخر الفعل الناسخ الذى هو ظن ، عن المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله « القوم فى أثرى » فلما تأخر عنهما ألغى عمله فيهما ، ولولا هذا التأخر لعمل فيهما النصب ، فكان يقول « ظننت القوم فى أثرى » بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثانى ، وهذا واضح إن شاء الله

٧٣ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

٧٣ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد أنشده الأشمونى فى باب ظنّ وأخواتها ، والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٢١) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٥ ص ٣٢٥) وهو من قصيدة لبيد المعدودة فى المعلقات والتى أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة : « منيتى » المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمنى — بوزن رمى يرمى — ومعناه قدر ، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسماً ، لا تطيش ، لا تخيب بل تصيب المرمى دائماً ، « سهامها » جمع سهم

المعنى : إنى موقن أننى سألاقى الموت حتما ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبداً

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق ، « علمت » فعل وفاعل ، « لتأتين » اللام واقعة فى جواب القسم ، تأتى : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتى » منية : فاعل تأتى ، مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم ضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، « إن » حرف توكيد ونصب ، « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إنّ

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتى » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو علمت ، قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل فى هذا الموقع علق عن العمل فى لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام

والاستفهام، كقولك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قائم»؛ وكذلك إذا كان فى الجملة اسم استفهام، سواء كان أحد جزءى الجملة أو كان فضلة؛ فالأول نحو قوله تعالى: (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذابًا وَأَبْقَى) والثانى كقوله تعالى: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) فأىّ منقلب منصوب بينقلبون على المصدرية، أى: ينقلبون أى انقلاب، ويعلم مُعَلّقة عن الجملة بأسرها؛ لما فيها من اسم الاستفهام، وهو أىّ؛ وربما تَوَهَّم بعض الطلبة انتصاب أىّ بيعلم، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ماقبله

وإنما سمى هذا الإهمال تعليقاً لأن العامل فى نحو قولك: «عَلِمْتُ مازَيْدٌ قائِمٌ» عامل فى المحل وليس عاملا فى اللفظ، فهو عامل لاعامل، فشبه بالمرأة المعلَّقة التى هى لامُزَوَّجة ولا مُطَلَّقة، والمرأة المعلقة هى التى أساء زوجها عشرتها. والدليل على أن الفعل عامل فى المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب، كقول كثيِّر:

٧٤ — وما كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكَى
ولا مُوجِعاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

لنصب الفعل المفعولين؛ فكأن يقول: ولقد علمت منيتى آتية، بنصب المنية نصباً تقديريا على أنه المفعول الأول، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثانى، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب فى اللفظ، وجعله موجوداً فى التقدير، والدليل على وجوده فى التقدير أنك لو عطفت على محل جملة «لتأتين منيتى» لعطفت بالنصب، وسيأتى إيضاح ذلك فى الكلام على الشاهد الآتى، إن شاء الله تعالى

٧٤ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذى اشتهر بكثير عزة؛

... ...

لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشمونى هذا البيت فى باب ظن وأخواتها والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٢٢) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٧ ص ٣٢٨)

اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلمة

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء لأنه لم يكن يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال

الاعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وهو مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «البكا» خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعوليها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى «موجعات» معطوف على محل ما البكا ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل تولت أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى

الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البكا ولا موجعات » فإن « أدرى » فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكا » جملة من

فعطف « موجعات » بالنصب على محل قوله « ماالبكى » الذى علق عن العمل فيه قوله « أدرى »

* * *

ص - بابٌ : الفاعِلُ مَرْفُوعٌ كـ « قَامَ زَيْدٌ » و « ماتَ عَمْرٌو » ولا يتأخَّرُ عامِلُهُ عَنْهُ ، ولا تَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَثْنِيَةٍ ولا جَمْعٍ ، بلْ يُقالُ : قامَ رَجُلانِ ورِجالٌ ونِساءٌ ، كما يُقالُ : قامَ رَجُلٌ . وشَذَّ « يتَعاقَبُونَ فيكُمْ مَلائِكَةٌ بالليل » ، « أوَ مُخْرِجِيَّ هُم » وتَلْحَقُهُ عَلامَةُ تأنيثٍ إنْ كانَ مُؤَنَّثاً كـ « قامَتْ هِنْدٌ » وَ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، ويجوزُ الْوَجْهانِ فى مَجازِيِّ التَّأنيثِ الظَّاهِرِ ، نحوُ : (قـدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ من رَبِّكُمْ) وفى الحَقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ ، نحوُ : « حَضَرَتِ القاضِيَ امْرَأَةٌ » والمُتَّصِلِ فى بابِ نِعْمَ وبِئْسَ ، نحوُ : « نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » وفى الجَمْعِ ، نحوُ : (قالَتِ الأعْرابُ) إلَّا جَمْعَ التَّصْحيحِ فكَمُفْرَدَيْهِما ، نحوُ : « قامَ الزَّيْدُونَ » و « قامَتِ الْهِنْدَاتُ » . وإنَّما امْتَنَعَ فى النَّثْرِ « ماقامتْ إلَّا هِنْدٌ » لأنَّ الفاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ كَحَذْفِهِ فى نحوِ : (أوْ إطْعامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً)

مبتدأ وخبر ، وكان حق الفعل أن يعمل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان اسم الاستفهام لايجوز أن يعمل فيه ماقبله لأن رتبته التصدر ، لهذه الأسباب لم يعمل الفعل فى لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل فى محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل فى محلهما أنه لما عطف عليهما قوله « موجعات » جاء به منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم

(وَقُضِيَ الأَمْرُ) (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ

ش - لما انقضى الكلام فى ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ شَرَعْتُ فى ذكر باب الفاعل وما يتعلق به من باب النائب وباب التنازع وما يتعلق به من باب الاشتغال :

اعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح أو مُؤَوَّلٍ به ، أُسند إليه فعل أو مُؤَوَّلٌ به مقدَّماً عليه بالأصالة : واقعاً منه ، أو قائما به » .

مثال ذلك زيد من قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » و « عَلِمَ زَيْدٌ » فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه ؛ فإن الضرب واقع من زيد ، والثانى اسم أسند إليه فعل قائم به ؛ فإن العلم قائم بزيد

وقولى أولا « أو مُؤَوَّلٍ به » يدخل فيه نحو (أَنْ تَخْشَعَ) فى قوله تعالى : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، ولكنه فى تأويل الاسم ، وهو الْخُشُوعُ

وقولى ثانيا « أو مُؤَوَّلٌ به » يدخل فيه (مُخْتَلِفٌ) فى قوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) فألوانه : فاعل ؛ ولم يسند إليه فعل ، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل ، وهو مختلف ؛ فإنه فى تأويل يختلف

وخرج بقولى « مقدم عليه » نحو زيد من قولك « زَيْدٌ قَامَ » فليس بفاعل ؛ لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه ، بل مؤخرا عنه ، وإنما هو مبتدأ ، والفعل خبره . وبقولى « بالأصالة » نحو زيد من

قولك : « قائمٌ زَيْدٌ » ؛ فإنه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه ، لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة ، لأنه خبر ، فهو فى نية التأخير ، وخرج بقولى « واقعا منه الخ » نحو زيد من قولك «ضُرِبَ زَيْدٌ» فإن الفعل المسند إليه واقع عليه وليس واقعا منه ولا قائما به

وإنما مثلت الفاعل بـ « قَامَ زَيْدٌ » و « مَاتَ عَمْرٌو » ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا ، بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور ، ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت ، ومع ذلك يسمى فاعلا

وإذا عرفت الفاعل فاعلم أن له أحكاما :

أحدها : أن لا يتأخر عامله عنه ، فلا يجوز فى نحو « قامَ أَخَوَاكَ » أن تقول : أخواك قام ، وقد تضمن ذلك الحدُّ الذى ذكرناه ، وإنما يقال : أخواك قاما ، فيكون أخواك مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر

والثانى : أنه لا يلحق عاملَهُ علامةُ تثنيةٍ ولا جمع ، فلا يقال : قاما أخواك ، ولا قاموا إخوتك ، ولا قُمْنَ نسوتك ، بل يقال فى الجميع « قام » بالإفراد ، كما يقال : قام أخوك ؛ هذا هو الأكثر ، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل : فِعْلاً كانَ كقوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أو اسما ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم » قال ذلك لما قال له ورقة ابن نوفل : وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، والأصل :

أَوَ مُخْرِجُوىَ هم ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء [١] ، والأكثر أن يقال : يتعاقَبُ فيكم ملائكة ؛ أو مُخْرِجِى هم ؛ بتخفيف الياء

والثالث : أنه إذا كان مؤنثا لَحِقَ عاملَه تاءُ التأنيث : الساكنة إن كان فعلا ماضيا ، أو المتحركة إن كان وصفا ، فتقول : « قامَتْ هِنْدٌ » و « زَيْدٌ قائِمَةٌ أُمُّهُ »

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزا ، وتارة يكون واجبا

فالجائز فى أربع مسائل : إحداها : أن يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازىَّ التأنيث ، ونعنى به ما لا فَرْجَ له ، تقول : طَلَعَت الشَّمْسُ ، وطَلَعَ الشَّمْسُ ، والأول أرجح ، قال الله تعالى : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ) وفى آية أخرى : (قَدْ جاءَكُمْ بَيِّنَةٌ) ، الثانية : أن يكون المؤنث [اسما ظاهرا] حقيقى التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقولك : « حَضَرَتِ القَاضِىَ امْرَأَةٌ » ، ويجوز « حَضَرَ القَاضِىَ امْرَأَةٌ » ، والأول أفصح الثالثة : أن يكون العامل نِعْمَ أو بئس ؛ نحو : « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » ؛ و « نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » ، الرابعة : أن يكون الفاعل جمعا ، نحو : « جاءَتِ الزُّيُودُ » و « جاءَ الزُّيُودُ » و « جاءتِ الْهُنُودُ » و « جاءَ الْهُنُودُ » ؛ فمن أنث فعلى معنى الجماعة ، ومن ذكر فعلى معنى الجمع ؛ ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح ؛ فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما ؛ فتقول : « جاءت الْهِنْدَاتُ » بالتاء لا غير ؛ كما تفعل فى « جاءت هند » ؛ و « قامَ الزَّيْدُونَ »

(١) ثم كسر ماقبل الياء للمناسبة .

بترك التاء لا غير ؛ كما تفعل فى « قام زيد »

والواجب فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان : إحداهما : المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مفصولا ولا واقعاً بعد نعم أو بئس ، نحو (إِذْ قالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) الثانية : أن يكون ضميرا متصلا ، كقولك « الشَّمْسُ طَلَعَتْ »

وكان الظاهر أن يجوز فى نحو « ماقَامَ إِلَّا هِنْدٌ » الوجهان ويترجح التأنيث ، كما فى قولك « حَضَرَ القَاضِيَ امرأة » ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء فى النثر ؛ لأن مابعد إلا ليس الفاعِلَ فى الحقيقة ؛ وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مذكر ، فلذلك ذكر العامل ، والتقدير : ماقام أحد إلا هند

وهذا أحد المواطن الأربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل ؛ والثانى فاعل المصدر ، كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَامَقْرَبَةٍ) تقديره أو إِطْعَامُهُ يتيما ، والثالث : فى باب النيابة ، نحو (وقُضِيَ الأَمْرُ) أصله والله أعلم وقَضَى الله الأمر ، والرابع : فاعل أَفْعِلْ فى التعجب إذا دل عليه مقدم مثله ، كقوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ) أى : وأبصر بهم ، فحذف « بهم » من الثانى لدلالة الأول عليه ؛ وهو فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور

* * *

ص - والأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عامِلَهُ ، وقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازًا ، نحوُ : (ولَقَدْ

جاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ) وَ ﴿ كما أتى رَبَّهُ مُوسَى عَلى قَدَرِ ﴿ وَوُجُوباً ، نَحْوُ : (وإذِ ابْتَلى ابْرَاهِيمَ رَبُّهُ) و « ضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وقَدْ يَجِبُ تأْخِيرُ المَفْعُول كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » وَ « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » وَ « وضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » بخلافِ « أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكبْرَى » وقَدْ يتَقَدَّمُ على العامِلِ جَوازًا نحوُ (فرِيقًا هَدَى) ووُجوبًا نحوُ (أيا مَاتَدْعُوا)

وإذا كانَ الفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فالفَاعِلُ إمَّا مُعَرَّفٌ بأَلِ الجِنْسِيَّة نحوُ (نِعْمَ العَبْدُ) أو مُضافٌ لِمَا هِيَ فيه نحوُ (ولَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ) أوْ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بتَمْيِيزٍ مُطابِقٍ لِلمَخْصُوص ، نحوُ : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ؛ فحقهما أن يتصلا ، وحق المفعول أن يأتيَ بعدهما ، قال الله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمانُ دَاوُدَ) وقد يتأخر الفاعل عن المفعول ، وذلك على قسمين : جائز ، وواجب

فالجائز كقوله تعالى : (ولَقَد جاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ) وقول الشاعر :

٧٥ - جاءَ الخِلافَةَ أوكانَتْ لَه قَدَرًا كما أَتَى رَبَّهُ مُوسَى على قَدَرِ

---

٧٥ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ابن مروان ، وقد أنشده ابن عقيل فى باب العطف (رقم ٢٩٢ ج ٢ ص ١٧٣) والمؤلف فى أوضحه فى باب الفاعل (ج ١ ص ١٤٠) والأشمونى فى باب الفاعل أيضاً (ج ٢ ص ١٨٧ رقم ٣٧٥)

اللغة : « قدر » بفتح كل من القاف والدال - أى : موافقة له أو مقدرة

فلو قيل فى الكلام « جاءَ النُّذُرُ آلَ فرعون » لكان جائزا ، وكذلك لو قيل « كما أتى مُوسى رَبَّهُ » وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظا ورتبة ، وذلك هو الأصل فى عود الضمير

والواجب كقوله تعالى : (وإذ ابتَلى إبْراهِيمَ رَبُّهُ) وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقيل « ابْتَلَى رَبُّهُ إبْرَاهِيم » لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لايجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضَرَبَنى زَيْدٌ » وذلك أنه

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الخلافة » مفعول به « أو » حرف عطف بمعنى الواو « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الخلافة « قدراً » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : حرف مصدرى « أتى » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به تقدم على الفاعل ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « على قدر » جار ومجرور متعلق بأتى ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا كاتيان موسى ربه على قدر

الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم المفعول به ، وهو رب ، على الفاعل ، وهو موسى ، مع كون المفعول به مضافا إلى ضمير عائد إلى الفاعل ، وذلك لأن الضمير فى هذه الحالة وإن كان يعود على متأخر فى اللفظ ، عائد على متقدم فى الرتبة ، بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول

لو قيل « ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّايَ » لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله ، وذلك أيضا لايجوز

وقد يجب أيضا تأخير المفعول فى نحو « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، ولو وجدت قرينة معنوية نحو « أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكبرَى » و « أَكَلَ الكِمَّثْرَى مُوسَى » أو لفظية كقولك « ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى » و « ضَرَبَ مُوسَى الْعاقِلَ عِيسَى » جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه ، لانتفاء اللبس فى ذلك

واعلم أنه كما لا يجوز فى مثل «ضَرَبَ مُوسَى عيسَى» أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده ؛ كذلك لايجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ؛ لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَحَمِّل لضميره ، وأن موسى مفعول

ويجوز فى مثل « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » و « ضَرَبْتُ عَمْرًا » أن يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك ، قال الله تعالى : (فَرِيقاً هَدَى)

وقد يكون تقديمه واجباً ؛ كقوله تعالى : (أَيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فأياما : مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا ؛ لأنه شرط ، والشرط له صدر الكلام ، وتدعوا : مجزوم به

وإذا كان الفعل نعم أو بئس وجب فى فاعله أن يكون اسما معرفا بالألف واللام ، نحو : (نِعْمَ الْعَبْدُ) أو مضافا لما فيه أل ، كقوله تعالى : (وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) أو مضمرا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى : (بِئْس

لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) أى : بئس هو - أى : البدل - بدلا .

وإذا استوفت نعم فاعلَهَا الظاهر أو فاعلها المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم ؛ فقيل : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ »

وإعرابه مبتدأ والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذى فى الألف واللام

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال « نِعْمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ » ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ، فلا يقال « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً » ويجوز بالإجماع أن يتقدَّمَ على الفعل والفاعل فتقول : « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » ، ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل ؛ قال الله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) أى : هو ، أى : أيوب

* * *

ص - بابُ النَّائِبِ عنِ الْفاعِلِ : يُحْذَفُ الْفاعِلُ فيَنُوبُ عنْهُ فى أَحْكامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ به ، فإنْ لَمْ يُوجَدْ فمَا اخْتَصَّ وتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ ، ويُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، ويُشَارِكُهُ ثَانِي نحْوِ تُعُلِّمَ وَثَالِثُ نحْوِ انْطُلِقَ ، ويُفْتَحُ مَا قبْلَ الآخِرِ فى المُضَارِعِ ، ويُكْسَرُ فى المَاضِى ؛ ولَكَ فى نحْوِ قالَ وَبَاعَ الكَسْرُ مُخْلَصاً وَمُشَمًّا ضَمّاً والضَّمُّ مُخْلَصا .

ش - ويجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرض لفظى

أو معنوى ؛ فالأول كقولك « سُرِقَ الْمَتَاعُ » و « رُوِىَ عَنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم » إذا لم يعلم السارق والراوى ، والثانى كقولهم : « مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ » فإنه لو قيل « حَمِدَ النَّاس سِيرَتَهُ » اختلّت السجعة ، والثالث كقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إذا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فى الْمَجَالِسِ فافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهَ لَكُمْ وَإذا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا) وقول الشاعر :

٧٦ — وإنْ مُدَّتِ الأيدِى إلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

---

٧٦ — هذا البيت من كلام الشنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدى ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٧٨ ج ١ ص ١٨٦) والأشمونى (رقم ٢١٧ ج ١ ص ٤٠٨) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٧٢)

اللغة : « أجشع القوم » أشدهم جشعاً ، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع ، وفعله من باب فرح

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « مدت » مد : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والتاء علامة التأنيث « الأيدى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء حرف جر زائد ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل ، قيل : حرف لامحل له من الإعراب ، وقيل : هى ظرف مبنى

فحذف الفاعل فى ذلك كله ؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به ، وتعطيه أحكامه المذكورة له فى بابه ؛ فتصيره مرفوعا بعد أن كان منصوبا ، وعُمْدَةً بعد أن كان فَضْلَةً ، وواجبَ التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا ، تقول فى ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرا « ضُرِبَ عَمْرٌو » وفى ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْداً « ضُرِبَتْ هِنْدٌ »

فإن لم يكن فى الكلام مفعول به ناب الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المصدر ، تقول : سِيرَ فَرْسَخٌ ، وصِيمَ رَمَضَانُ ، ومُرَّ بِزَيْدٍ ، وجُلِسَ جُلُوسُ الأَمِيرِ

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مختصا ، فلا يجوز ضُرِبَ ضَرْبٌ ، ولا صِيمَ زَمَنٌ ، ولَا اعْتُكِفَ مَكَانٌ ؛ لعدم اختصاصها ، فان قلت : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ

على السكون فى محل نصب « أجشع » مبتدأ ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أعجل » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « مدت الأيدى » حيث حذف الفاعل وأقام المفعول به مقامه ، وأصل الكلام مد القوم الأيدى ؛ فحذف القوم الذى هو فاعل ، وأقام الأيدى الذى هو المفعول به مقامه ، وضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل . فإن قلت : فأين كسر ما قبل الآخر ؟ قلت : هو مقدّر لا يمنع من ظهوره إلا الإدغام فى الحرف الذى من جنسه

وصِيمَ زَمَنٌ طَوِيلٌ، وَاعْتُكِف مَكَانٌ حَسَن ؛ جَازَ ، لحصول الاختصاص بالوصف .

الثانى : أن يكون مُتَصَرِّفاً ، لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز « سُبْحَانَ الله » بالضم ، على أن يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يُسَبَّحُ سُبْحَانُ الله ، ولا « يُجاءُ إذَا جَاءَ زَيْد » على أن إذا نائبة عن الفاعل ؛ لأنهما لا يتصرفان

الثالث : أن لا يكون المفعول به موجودا ، فلا تقول ضُرِبَ اليَومُ زَيْداً ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضاً جار فى الجار والمجرور والخلاف جار فيه أيضا واحتج المجيز بقراءة أبى جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كانُوا يَكْسِبُونَ) وبقول الشاعر :

٧٧ — وإنَّمَا يُرْضِى المُنِيبُ رَبَّهُ مادامَ مَعْنِيا بِذِكْرِ قَلْبُهُ

---

٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٤٥) والأشمونى (ج ٢ ص ٢٢٦ رقم ٣٨٩)

اللغة : « المنيب » هو اسم فاعل من أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : التائب الراجع « معنيا » اسم مفعول من عنى - بضم العين وكسر النون - والمعنى : المشغول

الإعراب : « إنما » أداة حصر ، حرف لا محل له من الإعراب « يرضى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل يرضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ربه » رب ، منصوب على التعظيم ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ،

فأقيم (بما) و « بذكر » مع وجود (قَوْمًا) و « قَلْبَهُ » وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً فى الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) أى : لِيُجْزَى الغُفْرانُ قَوْمًا ، وإنما أقيم المفعول به ، غاية ماقيه أنه المفعول الثانى ، وذلك جائز

وإذا حذف الفاعل وأقيم شىء من هـذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله ماضياً كان أو مضارعا ، وبكسر ماقبل آخره فى الماضى ، وبفتحه فى المضارع ، تقول : ضُرِبَ ويُضْرَبُ ، وإذا كان الفعل مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك فى الضم ثانيه أوَّلَه فى مسألة التاء وثالثُه أوَّلَه فى مسألة الهمزة ، تقول فى تَعَلَّمْتُ المَسْـألة : « تُعُلِّمَتِ المَسْألةُ » بضم التاء والعـين ؛ وفى انْطَلَقْتُ بزَيْدٍ : « أُنْطُلِقَ » بضم الهمزة والطاء ، قال الله تعالى : (فمَنِ اضْطُرَّ) إذا ابتدئ بالفعل قيل (أُضْـطُرَّ) بضم الهمزة

واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كما قلنا فى بيان لغة البيت ، فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل « بذكر » جار ومجرور هو نائب فاعل قوله معنيا « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والهـاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور ، وهو قوله بذكر ، مناب الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام ، وهو قوله قلبه ، ولو أقام المفعول به لرفعه ، لـكن الرواية بالنصب ، وهذا الذى صنعه الشاعر شاذ

والطاء ، قال الهذلى :

٧٨ — سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُو
فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

---

٧٨ — هذا الشاهد من كلام أبى ذؤيب الهذلى ، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون فى عام واحد ، فقال هذا البيت فى ضمن قصيدة يرثيهم فيها ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٣٦) وابن عقيل (ج ٢ ص ٦٩)

اللغة : « هوى » أصله هواى ، فقلبوا الألف ياء ثم أدغموا الياء فى الياء ، وهذه لغة هذيل ، والهوى : ماتهواه النفس وتطلبه « أعنقوا » سارعوا « تخرموا » استأصلهم الموت « لكل جنب مصرع » يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت

المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه وأحرص عليه وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم ، وبادروا مسرعين إلى مايرغبونه ويحبونه وهو الموت ، وجعل الموت هوى من باب المشاكلة ، ثم عزى نفسه بقوله : إن الموت يلاقيه كل إنسان فى هذه الدنيا فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « هوى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « وأعنقوا » الواو عاطفة ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « لهواهم » اللام حرف جر ، هوى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعنق ، وضمير الغائبين مضاف إليه « فتخرموا » الفاء عاطفة ، تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولكل » الواو للحال ، لكل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تخرموا » فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة ، فلما بناه

وإن كان الفعل الماضى ثلاثيا مُعْتَلَّ الوسط نحو قالَ وبَاعَ جاز لك فيه ثلاث لغات : أحدها ـ وهى الفصحى ـ كسر ماقبل الألف فتقلب الألف ياء ، الثانية : إشمام الكسر شيئاً من الضم تنبيهاً على الأصل ، وهى لغة فصيحة أيضاً ، الثالثة : إخلاص ضم أوله فيجب قلب الألف واواً ، فتقول : قُولَ ، وبُوعَ ، وهى لغة قليلة

* * *

ص - بابُ الِاشْتِغالِ : يَجُوزُ فى نحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أوْ « ضَرَبْتُ أخاهُ » أوْ « مَرَرْتُ بِه » رَفْعُ زيدٍ بِالِابْتِداءِ فالْجُمْلةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، ونَصْبُهُ بإضْمارِ ضَرَبْتُ وأَهَنْتُ وجَاوَزْتُ وَاجِبةَ الْحَذْفِ فلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلةِ بَعْدَهُ ؛ ويَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فى نحْوِ « زيْدًا اضْرِبْهُ » لِلطَّلَبِ ، ونحْوُ (وَالسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما) متأَوَّلٌ ، وَفى نحْوِ : (والْأَنعَامَ خَلَقَها لَكُمْ) لِلتَّنَاسُبِ ، وَنحْوِ : (أَبَشَرًا مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُه) وَ « مَا زيْدًا رَأَيْتُه » لِغلَبَةِ الفِعْلِ ؛ ويَجِبُ فى نحْو « إنْ زيْداً لَقِيتَهُ فأَكْرِمْه » وَ « هَلَّا زيْداً أَكْرَمْتَه » لِوُجوبِهِ ، ويجبُ الرَّفْعُ فى نحْوِ « خَرَجْتُ فإذا زيْدٌ يَضرِبُه عَمْرٌو » ، لِامْتِناعِهِ ، ويَسْتَوِيَانِ فى نحْوِ « زَيْدٌ قامَ أَبوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُه » لِلتَّكافُؤِ ، وَلَيْسَ مِنْه (وكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوه فى الزُّبُرِ) و « أزيد ذهب به »

للمجهول ضم أوله وأتبع ثانيه لأوله ، فضم التاء والخاء جميعاً ؛ وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول

ش - ضابط هـذا الباب : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، عامل فى ضميره أو فى اسم عامل فى ضميره ، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلِّطَ على الاسم الأول لَنَصَبَه ، مثال ذلك « زَيْدا ضَرَبْتُه » ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت « ضربت » على « زيد » لقلت : « زيدا ضَرَبت » ، ويكون زيدا مفعولا مقدماً ، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ، ومثاله أيضاً : زَيْدا مَرَرْتُ به ، فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه فى موضع نصب بالفعل ، ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل فى الضمير نحو قولك : زَيْدا ضَرَبتُ أَخاه ، فإن « ضرب » عامل فى الأخ نصباً على المفعولية ، والأخ عامل فى الضمير خفضاً بالإضافة

إذا تقرر هـذا فنقول : يجوز فى الاسم المتقدم أن يرفع بالابتـداء ، وتكون الجملة بعده فى محل رفع على الخبرية ، وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ، فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مفسرة وتقدير الفعل فى المثال الأول : ضربت زيدا ضربته ، وفى الثـانى : جاوزت زيدا مررت به ، ولا تقدر « مَرَرْتُ » ؛ لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ، وفى الثالث : أَهَنْتُ زيدا ضربت أخاه ، ولا تقدر « ضربت » لأنك لم تضرب إلا الأخ

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات : فتارة يَتَرَجَّح نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجح رفعه ، وتارة يجب ، وتارة

يستوى الوجهان

فأما ترجيح النصب فى مسائل :

منها : أن يكون الفعل المذكورُ فِعْلَ طلب ، وهو الأمر والنهى والدعاء ، كقولك : « زَيْدًا آضْرِبْهُ » و « زيْدًا لا تُهِنْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ آرْحَمْهُ »

وإنما يترجَّح النصب فى ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس ؛ لأنها لاتحتمل الصدق والكذب

ويشكل على هذا نحو قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيْدِيَهُمَا) فإنه نظير قولك « زَيْدًا وَعَمْرًا اضْرِبْ أخَاهُمَا » ، وإنما رجح فى ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعلَ طلب ، وكذلك قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع فى الموضعين

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف وهو الجار والمجرور ، واقطعوا جملة مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة فى مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثله « زَيْدٌ فَقِيرٌ فأَعْطِهِ » و « خَالِدٌ مَكْسُورٌ فلَا تُهِنْهُ » وهذا قول سيبويه ، وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذى والفاء جىء بها لتدل على السببية ، كما فى قولك « الَّذِى يأتينى فَلَهُ

درهم » وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه

ومنها : أن يكون الاسم مُقْتَرِنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ » ؛ وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ، فيلزم عطف الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لأن التقدير : وأكرمت عمراً أكرمته ، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية ، وهما متناسبان ، والتناسب فى العطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رجح النصب . قال الله تعالى : (خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فإذا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ والأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية ، وهو (خَلَقَ الإِنْسَان)

ومنها : أن يتقدم على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أن تدخل على الأفعال ، كقولك : « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ » و « مَازَيْداً رأيته » قال تعالى : (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ)

وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداةٌ خاصة بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض ، كقولك : « إِنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فأَكْرِمْهُ » و « هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ » وكقول الشاعر :

٧٩ — لاتَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذٰلِكِ فاجْزَعِي

٧٩ — هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب بها امرأته وقد لامته على

... ...

التبذير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦ ج ١ ص ٢٩٤) والأشمونى فى باب الاشتغال (ج ٢ ص ٢٣٧ رقم ٣٩٢) ، وأول الكلمة التى منها بيت الشاهد قوله :

قالَتْ لِتَعْذُلَنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعِ ... سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلامَةَ فاهْجَعِي

اللغة : « لاتجزعى » يريد لاتحزنى ، والجزع : هو ضعف المرء عن تحمل ماينزل به من البلاء «منفس» المراد به ههنا المال الكثير «أهلكته» أراد أنفقته « هلكت » مت

المعنى : يقول لها : لاتتألمى من إنفاق المال ؛ لأننى مادمت حيا فسوف لاينالك مكروه ، فإذا مت فاجزعى على موتى ، لأنك لن تجدى من بعدى من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «منفسا» مفعول به لفعل محذوف يفسره مابعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط «أهلكته» أهلك : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها من الإعراب لأنها مفسرة « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «فعند» الفاء زائدة ، عند : ظرف متعلق باجزعى « ذلك » ذا : اسم إشارة مجرور محلا بالإضافة إلى عند ، مبنى على السكون فى محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعى » الفاء واقعة فى جواب إذا ، اجزعى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة لامحل لها جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « إن منفسا » حيث نصب الاسم الواقع بعد الشرط

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية ، كإذا الفجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو » فهذا لايجوز فيه النصب ؛ لأنه يقتضى تقدير الفعل ، وإذا الفجائية لاتدخل إلا على الجملة الاسمية

وأما الذى يستويان فيه فضابطه « أن يتقدم على الاسم عاطف ، مسبوق بجملة فعلية ، مخبر بها عن اسم قبلها ، كقولك « زَيْدٌ قامَ أَبُوهُ وعَمْرًا أَكْرَمْتُه » وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كبرى ذات وجهين ، ومعنى قولى « كبرى » أنها جملة فى ضمنها جملة ؛ ومعنى قولى « ذات وجهين » أنها اسمية الصدر فعلية العجز ؛ فإن راعيت صدرها رفعت « عمرا » وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جمله فعلية على جملة فعلية : فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ، فاستوى الوجهان

وأما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك ؛ كقولك « زَيْدٌ ضَرَبْتُه » قال الله تعالى : (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) أجمعت السبعة على رفعه ، وقرئ شاذا بالنصب ، وإنما يترجح الرفع فى ذلك لأنه الأصل ولا مرجّح لغيره .

وليس منه قوله تعالى : (وكُلُّ شَيْءٍ فعَلُوهُ فى الزُّبُرِ) ؛ لأن تقدير

على تقدير فعل يعمل فيه ، من جهة أن أدوات الشرط لايليها إلا الفعل ، وفى هذا البيت رواية برفع منفس ، وفيها كلام طويل لايليق بهذه العجالة

تسليط الفعل على ماقبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء فى الزبر ، حتى يصح تسليطه على ماقبله ، وإنما المعنى وكلُّ شيءٍ مفعولٍ لهم ثابتٌ فى الزبر ، وهو مخالف لذلك المعنى ؛ فالرفع هنا واجب لاراجح ، والفعل المتأخر صفة للاسم فلا يصح له أن يعمل فيه [وليس منه « أزيدٌ ذُهِبَ به » لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط]

* * *

ص - بَابٌ فِى التَّنَازع ؛ يجُوزُ فِى « ضَرَبَنى وضَرَبْتُ زَيْداً » إعْمَالُ الأوَّلِ ، وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ ؛ فَيُضْمَرُ فِى الثَّانِى كلُّ مَا يحْتَاجُهُ ، أوِ الثَّانِى ، وَاخْتَارَهُ الْبَصْرِيُّونَ ؛ فَيُضْمَرُ فى الأوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ نحْوُ

٨٠ — * جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأخِلَّاءَ *

ولَيسَ مِنْهُ * كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ * لفساد المعنى

---

٨٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده المؤلف قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ الأخِلَّاءَ إنَّنِى لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِىَ مُهْمِلُ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى أوضحه (ج ١ ص ١٦٥) والأشمونى فى باب التنازع (ج ٢ ص ٢٠٢ و ٣٢٢ رقم ٣٨١)

الإعراب : « جفونى » جفا : فعل ماض ، وواو الجماعة ، التى تعود إلى قوله الاخلاء الآتى ، فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول مبنى على السكون فى محل نصب ، « ولم » الواو حرف عطف لم : حرف نفى وجزم وقلب ، « أجف » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، « الأخلاء » مفعول به لأجفو ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، « إننى » إنّ : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير

سُ - يسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال أيضا

وضابطه : أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول أو أكثر ، ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر

مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) وذلك لأن « آتونى » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان ، و « أفرغ » فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قطرا » وكل منهما طالب له

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول : « ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْراً »

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا « كَمَا صَلَّيْتَ وبَارَكْتَ ورَحِمْتَ على إبْراهِيم » ، فـ « على إبراهيم » مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة

المتكلم اسم إن « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتى « جميل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلى » خليل : مجرور بمن مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وياء المتكلم مضاف إليه « مهمل » خبر إنّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « جفونى ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل العامل الثانى وهو قوله لم أجف ، فى المعمول المتأخر ، وهو قوله الأخلاء ، ولما كان العامل الأول وهو قوله جفا ، يحتاج إلى مرفوع ؛ أضمره فيه ، وهو واو الجماعة ، وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح ورتبة لأن مرتبة المفعول التأخر ، إلا أن البصريين يغتفرون فى باب التنازع عود الضمير على ماتأخر لفظاً ورتبة إذا كان ذلك الضمير مرفوعاً ؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد فى الشعر العربى فلا داعى لإنكاره

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحونَ وتَحْمَدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثلاثاً وثَلاثِينَ » فـ « دبر » منصوب على الظرفية ، و « ثلاثا وثلاثين » منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما

إذا تقرر هذا فنقول : لاخلاف فى جواز إعمال أىّ العاملين أو العوامل شئت ، وإنما الخلاف فى المختار ؛ فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسَبْقِه ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقُرْبِه

فإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل مايحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور ؛ وذلك نحو « قامَ وقَعَدَا أخواكَ » و « قامَ وضَرَبَتْهُما أخواكَ » و « قامَ ومَرَرْتُ بِهِما أخواكَ » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو « أخواك » فى المثال - فى نية التقديم ؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظا لكنه متقدم رتبة

وإن أعملت الثانى : فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته ، فقلت « قامَا وقَعَدَ أخواكَ » وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته ؛ فقلت « ضَرَبْتُ وضَرَبَنى أخواكَ » و « مَرَرْتُ ومَرَّ بى أخواكَ » ولا تقل « ضربتهما » ولا « مررت بهما » ؛ لأن عود الضمير على ماتأخر لفظا ورتبة إنما اغتفر فى المرفوع لأنه غير صالح للسقوط ؛ ولا كذلك المنصوب والمجرور

وليس من التنازع قول امرئ القيس :

٨١ — ولَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعيشَةٍ كَفانى ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ من المَالِ

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوَجَّهين إلى شيء واحد، كما قدمنا ، ولو وُجِّه هنا « كفانى » و « أطلب » إلى « قليل » فسد المعنى ؛ لأن « لو » تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا كان مابعدها مثبتا كان منفيا ،

---

٨١ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدة له طويلة أولها :

أَلَا عِمْ صَباحاً أَيها الطَّلَلُ البالِي وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فى العُصُرِ الخَالِي

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ما » مصدرية « أسعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى . . الخ « معيشة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كفانى » كفى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « قليل » فاعل كفانى « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل

الشاهد فيه : قوله « كفانى ولم أطلب قليل » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله كفانى وأطلب ، وتأخر معمول ، وهو قوله قليل ، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع ، ولكنه ليس منه ، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا ، والأمر ههنا ليس كذلك ، وقد أوضحه الشارح العلامة فلا حاجة إلى الإطالة فى بيانه

نحو «لَوْ جاءَنى أكْرَمْتُه» وإذا كان منفيا كان مثبتا، نحو «لو لَمْ يُسِئْ لم أُعَاقِبْهُ» وعلى هذا فقوله: «أن ما أسعى لأدنى معيشة» منفى؛ لكونه فى نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شىء امتنع لعلة ثبت نقيضه، ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أطلب» مثبت، لكونه منفيا بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجه إلى «قليل» وجب فيه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولا، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفا، وتقديره «ولم أطلب الملك» ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد

فإن قيل: إنما يلزم فسادُ جَعْلِهِ من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفانى، ولو قدرته مستأنفاً كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو

قلت: إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط.

* * *

ص - بابٌ: المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ

ش - قد مضى أن الفاعل مرفوع أبدا، واعلم الآن أن المفعول منصوب أبدا، والسبب فى ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدا، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير، قصدا للتعادل

* * *

ص - وَهُوَ خَمْسَةٌ

ش - هذا هو الصحيح ، وهى : المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » والمفعول المطلق ، وهو المصدر ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعول فيه ، وهو الظرف ، كـ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيس » و « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » والمفعول له ، كـ « قُمْتُ إِجْلالاً لَكَ » والمفعول معه ، كـ « سِرْتُ والنيلَ »

ونقص الزَّجَّاجُ منها المفعول معه ، فجعله مفعولا به ، وقدر « سرْتُ وجَاوَزْتُ النِّيلَ »

ونقص الكوفيون منها المفعول له ؛ فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل « قَعَدْتُ جُلُوساً »

وزاد السيرافى سادسا ، وهو المفعول منه ، نحو : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) لأن المعنى من قومه

وسمى الجوهرى المستثنى مفعولا دونه

* * *

ص - المَفْعُولُ به ، وهُوَ مَاوَقَع عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

ش - هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله ، وقد استشكل بقولك « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « لا تَضْرِبْ زَيْدًا » وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به ، ألا ترى أن « زيدا » فى المثالين

متعلق بضرب ، وأن « ضرب » يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات

* * *

ص — وَمِنْهُ المُنَادَى

ش - أى : ومن المفعول به المنادى ، وذلك لأن قولك « يَا عَبْدَ اللهِ » أصله أدعو عَبْدَ الله ؛ فحذف الفعل وأنيب « يا » عنه

* * *

ص - وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً كـ « يَا عَبْدَ الله » أَوْ شِبْهَهُ كـ « يَا حَسَنًا وَجْهُهُ » و « يَا طَالِعًا جَبَلًا » وَ « يَا رَفِيقًا بِالعِبَادِ » أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الأَعْمَى « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي »

ش - يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظا فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافا كقولك : « يَا عَبْدَ الله » و « يَا رَسُولَ الله » وقول الشاعر :

٨٢ — أَلَا يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلَا

---

٨٢ - هذا البيت من كلام الأخطل التغلبى النصرانى

اللغة : « بعلا » أى : زوجا ، وهذا هو المعروف فى رواية البيت ، ووقع فى نسخ الشرح « وأقبحهم فعلا » وهو تصحيف من النساخ ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشى بما لاتقره اللغة ولا العقل السليم

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء « عباد » منادى

الثانية : أن يكون شبيها بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذى بِهِ التَّمَامُ إما أن يكون اسما مرفوعا بالمنادى ، كقولك «يَامَحْمُوداً فِعْلُهُ» و «يا حَسَناً وجْهُهُ» و «ياجَمِيلًا فِعْلُهُ» و «يَا كَثِيراً بِرُّهُ» أو منصوبا به ، كقولك «يَاطَالِعاً جَبَلًا» أو مخفوضا بخافض متعلق به ، كقولك «يَارَفِيقًا بِالْعِبَادِ» و «يَاخَيْرًا مِنْ زَيْدٍ» أو معطوفا عليه قبل النداء ، كقولك «يَاثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» فى رجل سَمَّيْتَه بذلك

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : «يَارَجُلًا خُذْ بِيَدِى» وقول الشاعر

٨٣ — فَيَارَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغًا ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «الله» مضاف إليه «قلبي» قلب : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه «متيم» خبر المبتدأ «بأحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم ، أحسن مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «صلى» فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة «وأقبحهم» الواو حرف عطف أقبح معطوف على أحسن ، وضمير الغائبين مضاف إليه «بعلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «ياعباد الله» حيث ورد المنادى منصوبا لكونه مضافا كما هو ظاهر

٨٣ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم فى يوم الكلاب الثانى ، وقد أنشده المؤلف فى شذور الذهب (ص ١٠٢ رقم ٥١) وأنشد صدره فى أوضحه (ج ٢ ص ١١٥) وأنشده ابن عقيل

* * *

ص - وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ بِهِ كَ «يَازَيْدُ» و «يازَيْدَانِ» و «يازَيْدُونَ» و «يارَجُلُ» لمعين

(رقم ٣٠٢ ج ٢ ص ١٩٣) والأشمونى فى باب النداء

اللغة : «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وماحولهما، وقيل هى جبال نجد «نداماى» الندامى : جمع ندمان، وهو النديم، وقيل : الجليس والمصاحب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن

الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» كلمة مركبة من إن وما، فان : شرطية، وما : زائدة «عرضت» عرض : فعل ماض، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «فبلغن» الفاء واقعة فى جواب الشرط، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب «نداماى» ندامى : مفعول أول لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح فى محل جر «من» حرف جر «نجران» مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماى «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير : أنه، أى : الحال والشأن «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «تلاقيا» اسم لا، مبنى على الفتح فى محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف تقديره : لاتلاقى لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة، وأن ومادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ

الشاهد فيه : قوله «أيا راكبا» حيث جاء بالمنادى منصوبا لكونه نكرة غير مقصودة، فانت خبير بأنه لايريد راكبا بعينه، وفى هذا رد على من أنكر وجود هذا النوع من المنادى

ش - يستحق المنادى البناء بأمرين : إفراده ، وتعريفه ، ونَعْنِى بإفراده أن لايكون مضافا ولا شبيها به ، ونعنى بتعريفه أن يكون مُرَادا به معين؛ سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمر ، أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كرجل وإنسان تريد بهما معينا ، فإذا وجد فى الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على مايرفع به لوكان معرباً ؛ تقول : « يازَيْدُ » بالضم ، و « يازَيْدَان » بالألف ، و « يازَيْدُونَ » بالواو ، قال الله تعالى : (يانُوحُ قَدْ جادَلْتَنَا) (ياجِبَالُ أَوِّبى مَعَهُ)

* * *

ص - فصل : وتَقُولُ : « ياغُلامُ » بالثَّلاثِ ، وَبالْيَاءِ فَتْحاً وَإسْكاناً ، وَبِالأَلِفِ

ش - إذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم كغلامى جاز فيه ست لغات :

إحداها : ياغُلَامى ، بإثبات الياء الساكنة ، كقوله تعالى : (ياعِبَادِى لاخَوْفٌ عَلَيْكُمْ)

الثانية : ياغُلامِ ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، قال الله تعالى : (ياعِبَادِ فاتَّقُونِ)

الثالثة : ضَمُّ الحرف الذى كان مكسوراً لأجل الياء ، وهى لغة ضعيفة حكوا من كلامهم « ياأُمُّ لاتَفْعَلِى » بالضم ، وقرئ (قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالْحَقِّ) بالضم .

الرابعة : « يا غُلامِيَ ، بفتح الياء ، قال الله تعالى (يا عِبَادِيَ الذِينَ أَسْرَفُوا على أَنْفُسِهِمْ)

الخامسة : يا غُلَامَا ، بقلب الكسرة التى قبل الياء المفتوحة فتحةً فتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، قال الله تعالى : (يا حَسْرَتَا على مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ) (يا أَسَفَا على يُوسُفَ)

السادسة : يا غُلامَ ، بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها ، كقول الشاعر :

٨٤ — ولَسْتُ بِرَاجِعٍ مافاتَ منِّى بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ انِّى

٨٤ — لم أجد أحدا ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين ، وممن أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٢٢) لمثل ماذكره ههنا أيضا ، والأشمونى فى المضاف لياء المتكلم وفى النداء

اللغة : « بلهف » أراد بأن أقول : يالهفا « بليت » أراد بأن أقول ياليتى

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « براجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « ما » اسم موصول : مفعول به لراجع ، مبنى على السكون فى محل نصب « فات » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى من ، والجملة من الفعل والفاعل لامحل لها صلة « منى » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، والمجرور محذوف ، ولهف : منادى مضاف لياء المتكلم لحرف نداء محذوف ، والتقدير : بقولى يالهفا ، وسيأتى مزيد بيان لهذا الكلام « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد

أى : بقولى يالهف

وقولى « وتقول يا غُلَامَ بالثلاث » أى : بضم الميم وفتحها وكسرها

وقد بينت توجيه ذلك

* * *

ص - وَيَاأَبَتِ وَيَاأُمَّتِ وَيَا ابْنَ أُمَّ وَيَابْنَ عَمِّ ، بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ ، وَإِلْحَاقُ الْأَلِف أَوِ الْيَاءِ لِلْأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ ، وَلِلْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ

ش - إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً جاز فيه عشر لغات : الستُّ المذكورة ، ولغات أربع أخر :

إحداها : إبدال الياء تاءً مكسورة ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر فى (يَا أَبَتِ)

النفى « بليت » الباء جار لمجرور محذوف ، وليت : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف « ولا » الواو للعطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « لو » حرف امتناع لامتناع « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم أن ، وخبرها محذوف ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها : لو ثبت كونى فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه ، مثلا

الشاهد فيه : قوله « بلهف » وقوله « بليت » فإن كلا من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل واحد منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم فى كل منهما ألفا ، وقلبت الكسرة التى قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحة التى قبلها ، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلا بهذا البيت على ماذهب إليه من الجواز

الثانية : إبدالها تاءً مفتوحة ، وبها قرأ ابن عامر

الثالثة : يا أبَتَا ، بالتاء والألف ، وبها قرئ شاذاً

الرابعة : ياأبتى ، بالتاء والياء

وهاتان اللغتان قبيحتان ، والأخيرة أقبح من التى قبلها ، وينبغى أن لاتجوز إلا فى ضرورة الشعر

وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء ، مثل « ياغُلَام غُلَامى » لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة ، إلا إن كان ابن أم ، أو ابن عم ؛ فيجوز فيهما أربع لغات : فتح الميم ، وكسرها ، وقد قرأت السبعة بهما فى قوله تعالى : (قالَ ابْنَ أُمَّ إنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِى) (قالَ يَاابْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى)

والثالثة : إثبات الياء ، كقول الشاعر :

٨٥ — ياابْنَ أُمِّى ويَاشُقَيِّقَ نَفْسِى أَنْتَ خَلَّفْتَنِى لِدَهْرٍ شَدِيدِ

---

٨٥ — هذا البيت من كلام أبى زبيد الطائى ، واسمه حرملة بن المنذر ، وهو من كلمة يرثى فيها أخاه ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٢٣) والأشمونى فى المنادى المضاف لياء المتكلم ، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨)

اللغة : « شقيق » بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصغر شقيق بفتح الشين « خلفتنى » تركتنى خلفك ، وفى رواية سيبويه « أنت خليتنى »

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أمى » مضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه « ويا » الواو عاطفة ، يا : حرف نداء « شقيق » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف

والرابعة : قلب الياء ألفاً ، كقوله :

٨٦ - يَاابْنَةَ عَمَّا لا تَلومِي وَاهْجَعِي

ونفس من « نفسى » مضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه ، « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتنى » خلف : فعل ماض ، والياء ضمير المخاطب فاعله ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، لدهر » جار ومجرور متعلق بخلف « شديد » نعت لدهر ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ياابن أمى » حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم» وثبوت الياء فى هذه الحال قليل

٨٦ — هذا البيت من جملة أبيات لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٢٥) والأشمونى فى باب النداء ، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) وقد روى جزء من القطعة فى معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى عَلَىَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِى كَرَأْسِ الأَصْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ

جَذْبُ اللَّيَالِى أَبْطِئِى أَوْ أَسْرِعِى أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلِعِى

* حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِى *

اللغة : «لاتلومى» لاتعتبى « اهجعى » أصله من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد اطمئنى

الاعراب : « يا » حرف نداء « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ،

وهاتان اللغتان قليلتان فى الاستعمال

* * *

ص — فصل : ويَجْرِى ما أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْروناً بأَلْ مِنْ نَعْتِ المَبْنِيِّ وتأْكِيدِهِ وبَيانِه ونَسَقِه المَقْرُونِ بأَلْ ، على لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ ، وَما أُضِيفَ مُجَرَّدا على مَحَلِّه ، ونَعْتُ أَيٍّ على لَفْظِه ، والبَدَلُ والمَنْسوقُ المُجَرَّدُ كالمُنَادَى المستقل مطلقاً

ش — هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى

والحاصل أن المنادى إذا كان مبنيا ، وكان تابعه نعتاً أو تأكيدا أو بياناً أو نسقاً بالألف واللام ، وكان مع ذلك مفردا أو مضافا وفيه الألف واللام ؛ جاز فيه الرفع على لفظ المنادى ، والنصب على محله ، تقول فى النعت « يَازيدُ الظَّرِيفُ » بالرفع ، و « الظريفَ » بالنصب ، وفى التأكيد « ياتَميمُ أَجْمَعُونَ » و « أجمعين » وفى البيان « ياسَعيدُ كُرْزُ » و « كُرْزَ » وفى النسق « يَازيدُ والضَّحَّاكُ » و « الضَّحَّاكَ » ، قال الشاعر :

وهو مضاف و « عما » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لا » ناهية « تلومى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « واهجعى » الواو حرف عطف ، اهجعى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع

الشاهد فيه : قوله « يا ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وهذه لغة قليلة

٨٧ — ✡ يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ ✡

روى برفع « الوارث » ونصبه ، وقال آخر :

٨٨ — فما كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرُ الْجَوَادَا

---

٨٧ — هذا بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح فى كتابه مغنى اللبيب

الإعراب : « يا » حرف نداء « حكم » منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب « الوارث » نعت لحكم ، مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لمحله ، ويروى بالوجهين جميعاً ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « عن » حرف جر « عبد » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالوارث ، وعبد مضاف و « الملك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة وسكن آخره لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « ياحكم الوارث » فإن « حكم » منادى مبنى ، و « الوارث » نعت مقترن بأل ، وقد روى برفع الوارث ونصبه ، على ما بينا فى الإعراب ؛ فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة جاز فيه الوجهان

٨٨ — هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١١٧)

اللغة والرواية : « كعب بن مامة » هو رجل من إياد يضرب به المثل فى الكرم والإيثار على النفس « ابن أروى » أراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ويروى فى مكانه « ابن سعدى » وهو أوس بن حارثة الطائى

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كعب » اسم ما « ابن » صفة لكعب ، وهو مضاف و « مامة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة

والقوافى منصوبة : وقال آخر :

٨٩ — أَلَا يَازَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وابن ، الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما ، وهو مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما الحجازية « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء « عمر » يروى بالضم وبالنصب ، فأما الضم فهو المشهور ، وهو منادى مبنى على الضم فى محل نصب « الجوادا » نعت لعمر باعتبار محله ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « الجواد » فانه نعت لعمر ، وعمر منادى مبنى على الضم على ماعرفت فى الإعراب ، وقد ورد هذا البيت بنصب الجواد بدليل قوافى القصيدة كلها ؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبنى إذا كان مقترنا بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى

٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « خمر الطريق » خمر - بفتح الخاء والميم جميعا - هو الساتر الملتف الأشجار ، وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ، أى : جاوزتما الطريق الذى يستركما بكثرة أشجاره

المعنى : يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه ؛ لأنهما قد صارا فى طريق يراهما فيه من يتعقبهما

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء « زيد » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « والضحاك » الواو حرف عطف ، الضحاك : معطوف على زيد ، يجوز فيه الرفع إتباعا له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضا النصب إتباعا له على المحل « سيرا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « جاوزتما » جاوز : فعل ماض ، وتاء

وقال الله تعالى (يَاجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ والطَّيْرُ) وقرئ شاذا (والطَّيْرَ)

وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذى فيه أل، تقول: « يَازَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْه » و « الْحَسَنَ الْوَجْه »، قال الشاعر:

٩٠ — ✡ يَاصَاحِ يَاذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ ✡

يروى برفع «الضامر» ونصبه

المخاطب فاعل، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز، وهو مضاف و « الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه: قوله « يازيد والضحاك » فإن قوله «زيد» منادى مبنى على الضم وقوله « والضحاك » اسم مقترن بأل غير مضاف وهو معطوف على المنادى المبنى وقد روى بنصبه ورفعه، فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان

٩٠ — هذا الشاهد من كلام ابن لوذان — بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة — السدوسى، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٠٦) وبعده قوله:

✡ والرَّحْلِ ذِى الأَنْسَاعِ والْحِلْسِ ✡

اللغة: « الضامر العنس » العنس: أصله الناقة الشديدة، وضمورها: دقة وسطها، وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار « الرحل » مايوضع على البعير «الأنساع» جمع نسع - بكسر النون وسكون السين، وهو سير يربط به الرحل « الحلس » بكسر الحاء وسكون اللام — كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم، وأصله صاحب، مبنى

فان كان التابع من هذه الأشياء مضافا وليس فيه الألف واللام تعيَّن نصبه على المحل ؛ كقولك « يازَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يازَيْدُ أبا عَبْدِ اللهِ » و « ياتميم كُلَّكم » أو « كُلَّهُمْ » و « يازَيْدُ وَأبا عَبْدِ اللهِ » قال الله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّمٰوَاتِ والأرْضِ)

وإن كان التابع نعتاً لأىٍّ تعين رفعه على اللفظ ، كقوله تعالى : (يا أيُّهَا النَّاسُ) (يا أيُّهَا النَّبِيُّ)

وإن كان التابع بدلا أو نَسَقًا بغير الألف واللام أُعْطِيَ ما يستحقه لو كان منادى ، تقول فى البدل « ياسَعِيدُ كُرْزُ » بضم كرز بغير تنوين كما تقول : يا كُرْزُ ، و « ياسَعِيدُ أبا عَبْدِ الله » ، بالنصب كما تقول : يا أبا عبْد الله ، وفى النسق « يازَيْدُ وعَمْرُو » بالضم ، و « يازَيْدُ وأبا عَبْدِ الله » بالنصب ؛ وهكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا

* * *

على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب «يا» حرف نداء « ذا » اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى فى محل نصب «الضامر » نعت لذا المنادى ، مرفوع تبعا للفظه المقدر أومنصوب تبعا لمحله، وهو مضاف و«العنس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ياذا الضامر العنس » فان « ذا » منادى مبنى و« الضامر العنس » نعت مقترن بأل ومضاف ، وقدروى برفع هذا النعت ونصبه فدل على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان

ص - ولَكَ فِي نحْوِ «يازَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ [1]» فَتْحُهُمَا أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ.

ش - إذا تكرر المنادى المفرد مضافا، نحو: «يازَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلات» جاز لك فى الأول وجهان:

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادًى مفرداً، ويكون الثانى حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء، وإما عطف بيان، وإما مفعولا بتقدير أعنى

والثانى: الفتح؛ وذلك على أن الأصل: يازَيْدَ الْيَعْمَلاتِ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ، ثم اختلف فيه؛ فقال سيبويه: حذف «اليعملات» من الثانى لدلالة الأول عليه وأقحم «زيد» بين المضاف والمضاف إليه، وقال المبرد: حذف «اليعملات» من الأول لدلالة الثانى عليه، وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف: أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه، وهو قليل، والكثير عكسه

✡ ✡ ✡

(١) يشير الى قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه:

يازَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذبَّلِ تَطاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فانْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ

ص - فصل : ويجوز ترخيم المنادى المعرفة ، وهو : حذف آخره تخفيفًا ، فذو التاء مطلقًا ، كيا طلح ، ويا ثبَ ، وغيره بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف ، كيا جعفُ : ضمًا ، وفتحاً

ش - من أحكام المنادى الترخيم ، وهو : حذف آخره تخفيفاً ، وهى تسمية قديمة ، وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود قرأ : (ونادَوْا يامالِ) فقال : ما كان أشغل [1] أهل النار عن الترخيم ! ذكره الزمخشرى وغيره ، وعن بعضهم أن الذى حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم ؛ لضعفهم عن إتمامه

وشرطه أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة عن الثلاثة ، فتقول فى ثُبَةٍ - وهى الجماعة - « يا ثُبَ » كما تقول فى عائشة « ياعَائِشَ » ، وإن لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون مبنيا على الضم ، والثانى : أن يكون علماً ، والثالث : أن يكون متجاوزا ثلاثةَ أحرف ، وذلك نحو : حَارِث وجَعْفَر ، تقول : « يَاحَارِ » و « ياجَعْفُ » ولا يجوز فى نحو : « عبد الله » و « شاب قرناها » أن يُرَخَّما ؛ لأنهما ليسا مضمومين ، ولا فى نحو إنسان مقصودا به معين ؛ لأنه ليس علماً ، ولا فى نحو « زيد » و « عمرو » و « حَكَم » ؛ لأنها ثلاثية ، وأجاز الفراء الترخيم فى « حَكَم » و « حَسَن » ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط ، قياساً على إجرائهم نحو

(١) فى بعض النسخ « ما كان أغنى ... الخ »

« سَقَر » مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف لا مجرى هِنْد فى إجازة الصرف وعدمه ، وإجراؤهم « جَمَزَى » لحركة وسطه مجرى حُبَارَى فى إيجاب حذف ألفه فى النسب لا مجرى حُبْلَى فى إجازة حذف ألفه وقلبها واوا

وأشرت بقولى « كياجَعْفُ ضما وفتحا » إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف ؛ فتجعل الباقى اسماً برأسه فتضمه ، ويسمى لغة من لا ينتظر ، ويجوز أن لا تقطع النظر عنه ، بل تجعله مقدرا ، فيبقى [ما كان] على ما كان عليه ، ويسمى لغة من ينتظر ؛ فتقول على اللغة الثانية فى جعفر : « يَاجَعْفَ » ببقاء فتحة الفاء ، وفى مالك : « يامَالِ » ببقاء كسرة اللام ، وهى قراءة ابن مسعود (١) ، وفى منصور : « يَامَنْصُ » ببقاء ضمة الصاد ، وفى هِرَقْلَ « يَاهِرَقْ » ببقاء سكون القاف ؛ وتقول على اللغة الأولى : « ياجَعْفُ ، ويَامالُ ، ويَاهِرَقُ » بضم أعجازهن ، وهى قراءة أبى السرار الغنوى ، و « يامَنْصُ » باجتلاب ضمةٍ غيرِ [تلك الضمةِ] التى كانت قبل الترخيم

* * *

ص - ويُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ « سَلْمانَ ، ومَنْصُورٍ ، ومِسْكِينٍ ؛ حَرْفانِ ، ومِنْ « معْدِى كَرِبَ » الْكلِمةُ الثَّانيةُ

ش - المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون حرفا واحدا ، وهو الغالب ، كما مثلنا

(١) يريد فى قوله تعالى : (ونادوا يامال ليقض علينا ربك)

والثانى : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط : أحدها : أن يكون ماقبل الحرف الأخير زائدا ، الثانى : أن يكون معتلا ، الثالث : أن يكون ساكناً ، الرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وذلك نحو : « سَلْمانَ ، ومَنْصورٍ ، ومسكين » علما ؛ تقول : يَاسَلْمُ ، ويامَنْصُ ، ويامِسْكُ ، قال الشاعر :

٩١ — يَامَرْوُ إنَّ مَطِيَّتى مَحْبُوسَةٌ

[تَرْجو الْحِبَاءَ وَرَبُّها لَمْ يَيْأَسِ]

---

٩١ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٣١)

اللغة : « يامرو » أراد يامروان « مطيتى » المطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو - أى : تسرع - فى سيرها « محبوسة » أراد أنها واقفة بالباب « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة كتاب - هو العطاء « ربها » صاحبها « لم ييأس » أى : لم يقنط ، يريد أنه مايزال يأمل عطاءه

الاعراب : « يا » حرف نداء « مرو » منادى مرخم ، مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب « مطيتى » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هى ، والجملة فى محل رفع خبر بعد خبر « الحباء » مفعول به لترجو « وربها » الواو واو الحال ، رب : مبتدأ ، وها مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « ييأس » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى

الشاهد فيه : قوله « يامرو » الذى أصله يامروان ، حيث رخمه بحذف آخره ، وهو النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفا آخر ، فحذف الحرف الذى قبل

يريد « يامروان » ، وقال الآخر :

٩٢ — ✡ قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ✡ يريد « يا أسماء »

النون لكونه حرفا معتلا ساكنا زائدا وقبله ثلاثة أحرف ، وهذا واضح

٩٢ — هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، من رائيته المشهورة التي أولها قوله :

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ غَدَاةَ غَدَتْ أَمْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ

وعجز البيت المستشهد بصدره قوله :

✡ أَهَذَا الْمَغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ ✡

اللغة : « قفي » فعل أمر من الوقوف « يا أسم » أراد يا أسماء « المغيري » المنسوب إلى المغيرة ، وهو جد عمر صاحب الشاهد

الإعراب : « قفي » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « فانظري » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يا » حرف نداء « أسم » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « هل » حرف استفهام ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تعرفينه » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » حيث رخمه بحذف آخره ، وهو الهمزة ، إذ أصله « يا أسماء » ثم أتبع هذا الحذف حذفا آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر ، وهو الألف : لكونه حرفا معتلا ساكنا زائدا مسبوقا بثلاثة أحرف ومثل هذا الشاهد قول لبيد ، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٣٧) والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٣١)

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير فى نحو « مختار » علما ؛ لأن المعتل أصلى ؛ لأن الأصل مُخْتَيِرٌ أو مُخْتَيَرٌ ، فأبدلت الياء ألفا ، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيها لها بالزائد ، كما شبهوا ألف مرامى فى النسب بألف حبارى فحذفوها ، وفى نحو دُلامِص علما ، لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم « دِرْعٌ دُلامِص ، ودِرْعٌ دِلاص » لكنها حرف صحيح لا معتل ، وفى نحو « سَعِيد ، وعِمَاد ، وثَمُود » لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف ، وعن الفراء إجازة حذفهن ، وأنشد سيبويه :

٩٣ — تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِى

أى : يا لميس ، فحذفوا السين فقط

---

٩٣ — هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر ، وعجزه قوله :

* وبَعْدَ التَّصافِى والشَّبَابِ الْمكَرَّمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٦)

اللغة : « تنكرت منا » يريد أنكرتنا وصددت عنا « لمى » يريد لميس

المعنى : يقول : إنك يا لميس قد أنكرتنا فى الكبر والشيخوخة ، بعد المعرفة التى كانت بيننا زمن الشباب

الإعراب : « تنكرت » فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبنى على الكسر فى محل رفع « منا » جار ومجرور متعلق بتنكر « بعد » ظرف منصوب على الظرفية متعلق بتنكر ، وهو مضاف و« معرفة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لمى » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب

وفى نحو « هَبَيَّخٍ ، وقَنَوَّرٍ » ؛ لأن حرف العلة محرك

والثالث : أن يكون المحذوف كلمةً برأسها ، وذلك فى المركب تركيب المزج ، نحو : « معْدِى كَرِبَ » و « حَضرَ مَوْتَ » تقول « يا مَعْدُ » و « يا حَضْرُ »

* * *

ص - فصل ، ويَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ : « يا للهِ لِلْمُسلِمِينَ » بفَتْحِ لامِ الْمُسْتَغاثِ بِهِ ، إلَّا فى لامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِى لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يا ، ونَحوِ « يازَيْدُ لِعَمْرٍو » ، و « يا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ »

ش - من أقسام المنادى : المستغاث [به]

وهو : « كل اسم نودى ليخلِّص من شدة أو يعين على دفع مشقة »

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصة ، والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة ، وهى متعلقة بيا عند ابن جنى ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ، ويُنْسَب ذلك إلى سيبويه ، وقال ابن خروف : هى زائدة فلا تتعلق بشىء ، وذكر

الشاهد فيه : قوله « لمى » حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله لميس ، فلم يحذف إلا السين ، لكون الحرف السابق عليها ، وهو الياء ، غير مسبوق إلا بحرفين ، ومثله قول الشاعر وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٥)

فقُلْتُم تَعَالَ يا يَزِى بْنَ مُخَزِّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إنِّى حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد « يا يزيد » فحذف الدال ولم يستتبع حذفها حذف الياء التى قبلها لكون ماقبلها حرفين ليس غير

المستغاث له بعده مجرورا بلام مكسورة دائما على الأصل ، وهى حرف تعليل ، وتعلقها بفعل محذوف ، تقديره : أدعوك لكذا ، وذلك كقول عمر رضى الله عنه « يا لله لِلْمُسْلِمِينَ » بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر ؛ فإن أعدت « يا » مع المعطوف فتحت اللام ، قال الشاعر :

٩٤ — يَا لَقَوْمِى وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِى لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فى ازْدِيادِ

---

٩٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم تتيسر لى معرفة قائلها ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٢٦)

اللغة : « عتوهم » بضم العين والتاء وتشديد الواو ـ الاستكبار والتمرد على الحق وعدم الخضوع له

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة « لقومى » اللام حرف جر ، قومى : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى لأنها حرف من حروف المعانى أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذى دلت يا عليه عند ابنى الصائغ وعصفور وسيبويه .

فان قلت : هذا الفعل الذى تدل عليه يا هو أدعو ، وهو يتعدى بنفسه ؛ تقول : أدعوك وأدعو قومى ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى باللام ؟

قلت : الجواب على ذلك بأحد وجهين :

الأول : أنا ضمنا هذا الفعل معنى ألتجئ أو أعجب أو نحوهما وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر ، والتضمين فى اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد

الوجه الثانى : أن هذا الفعل لما كان فى هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه فجئنا باللام لتقويته

وإن لم تعد « يا » كسرت لام المعطوف ، كقوله :

٩٥ — يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ
يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

« ويالأمثال » الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالياء أو الفعل ، على نحو ما تقدم ، وأمثال مضاف وقوم من « قومى » مضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوكم لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « فى ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لأناس

الشاهد فيه : قوله « يالقومى ويالأمثال » فإنه جر المستغاث فى الكلمتين جميعا بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك فى الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه فى الثانية فلأنه أعاد معه يا

٩٥ — وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٢٧)

اللغة : « ناء » اسم فاعل من نأى ينأى على مثال فتح يفتح ، إذا بعد « الكهول » جمع كهل ، وهو من وخطه الشيب ، وقيل : هو ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين

الإعراب : « يبكيك » يبكى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « ناء » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « بعيد » صفة لناء ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « مغترب » صفة ثانية لناء « يا » حرف نداء واستغاثة « للكهول » اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام

وللمستغاث [به] استعمالان آخران : أحدهما : أن تلحق آخره ألفا ؛ فلا تلحقه حينئذ اللام من أوله ، وذلك كقوله :

٩٦ — يا يَزيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وغِنًى بَعْـدَ فاقَةٍ وهَوَانِ

الثانى : أن لا تدخل عليه اللام من أوله ، ولا تلحقه الألف من آخره ، وحينئذ يجرى عليه حكم المنادى ، فتقول على ذلك :

والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف ، على نحو ما فصلناه فى شرح الشاهد السابق « وللشبان » الواو عاطفة ، واللام جارة ، والشبان : مجرور باللام والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « للعجب » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوكم للعجب

الشاهد فيه : قوله « ياللكهول وللشبان » حيث جر الشبان بلام مكسورة لكونه معطوفا من غير أن يعيد معه يا

٩٦ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٢٧)

اللغة : « آمل » اسم فاعل من الأمل ، وهو الرجاء « فاقة » فقر « هوان » مذلة

الاعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة « يزيدا » منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الألف ، فى محل نصب « لآمل » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوك لآمل ، وفى آمل ضمير مستتر هو فاعله لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل » مفعول به لآمل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عز » مضاف إليه « وغنى » الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل « بعد » ظرف متعلق بآمل ، أو بمحذوف صفة لغنى ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقة

« يَازَيْدُ لِعَمْرٍو » بضم زيد ، و « يَاعَبْدَاللهِ لِزَيْدٍ » بنصب عبد الله ، قال الشاعر :

٩٧ — أَلَا يَاقَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

* * *

ص — وَالنَّادِبُ : وَازَيْدَا ، وَاأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَا ، وَارَأْسَا ، وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ وَقْفًا

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث ألحق المستغاث به الألف فى آخره ولم يدخل عليه اللام فى أوله

٩٧ — وهذا الشاهد لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٢٧)

اللغة : « الغفلات » جمع غفلة « الأريب » العاقل المجرب العالم بالأمور

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء واستغاثة « قوم » منادى مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ماقبلها « للعجب » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوكم للعجب « العجيب » صفة للعجب « وللغفلات » الواو حرف عطف ، للغفلات : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة للغفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بتعرض

الشاهد فيه : قوله « ياقوم » حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى ، فلم يلحق به اللام فى أوله ولا الألف فى آخره ، وهذا أقل الاستعمالات الثلاثة

ش ـ المندوب هو : المنادى المُتَفَجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه؛ فالأول كقول الشاعر يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه :

٩٨ ـ حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

---

٩٨ ـ هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثى بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١١٢ و ج ٢ ص ١٢٨)

اللغة : « أمرا عظيما » أراد به الخلافة وشئونها « اصطبرت له » أراد اضطلعت بأعبائه وصبرت على لأوائه وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله

الاعراب : « حملت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو مفعول أول « أمرا » مفعول ثان « عظيما » صفة لأمرا « فاصطبرت » الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باصطبر « وقمت » الواو حرف عطف ، قمت : فعل وفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق بقام « بأمر » جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « يا » حرف نداء وندبة « عمرا » منادى مندوب مبنى على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الألف

الشاهد فيه : قوله « ياعمرا » فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه ، وأنت تراه قد استعمله بيا التى تستعمل فى النداء لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض لأنه فى مقام الرثاء ، والرثاء إنما يكون بعد الموت ، فالظاهر أنه لا يطلب إقباله ، وإنما يظهر فجيعته فيه وحزنه عليه ، وترى أيضا أنه زاد فى آخره ألفا واكتفى بذلك ولم يزد هاء

والثانى كقول المتنبي :

٩٩ — وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ✲ [وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ]

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان : « وا » وهى الغالبة عليه والمختصة به ، و « يا » وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض

---

٩٩ — هذا البيت مطلع قصيدة لأبى الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي ، وهو من شعراء عصر الدولة العباسية فقد توفى فى سنة ٣٥٤ ، وهو ممن لايحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان معانى مفرداتها ؛ والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما أجمع عليه الثقات من علماء العربية ، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس

الاعراب : « وا » حرف نداء وندبة ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حر » منادى مندوب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وقلب من « قلباه » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والألف للدلالة على الندبة ، والهاء للسكت ، وزيادتها فى الوصل خطأ « ممن » جار ومجرور متعلق بحر « قلبه » قلب : مبتدأ ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول فى ممن مضاف إليه « شبم » خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها صلة « ومن » الواو عاطفة ، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « بجسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وحالى » الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « عنده » عند : ظرف متعلق بمحذوف حال من حالى ، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « سقم » مبتدأ مؤخر ؛ وجملة المبتدأ والخبر لامحل لها صلة

التمثيل به : فى قوله « واحرقلباه » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه ، لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه . والعجب من المؤلف الذى يذكر أن زيادة الهاء فى الوصل لا تجوز إلا فى الضرورة ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب ، ثم يجعل هذا البيت مثالا للضرورة فيما بعد

وحكمه حكم المنادى، فتقول: وازيدُ، بالضم، وواعَبْدَ الله، بالنصب، ولك أن تلحق آخره الألف، فتقول: وازَيْدَا، واعَمْرَا، ولك إلحاق الهاء فى الوقف، فتقول: وازَيْدَاهْ، واعَمْرَاهْ؛ فإن وصلت حذفتها، إلا فى الضرورة؛ فيجوز إثباتها كما تقدم فى بيت المتنبي، ويجوز أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء المضاف، وكسرها على أصل التقاء الساكنين، وقولى «والنادب» معناه ويقول النادب

* * *

ص - والمَفْعُولُ المُطْلَقُ، وهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ ك «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» أَوْ مِنْ مَعْناهُ ك «قَعَدْتُ جُلُوسًا» وقدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ ك «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا» (فاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً) (فَلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الأَقاوِيلِ) ولَيْسَ مِنْهُ (فَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا)

ش - لما أنهيت القول فى المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت فى الكلام على الثانى من المفاعيل، وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن «مصدر فَضْلَةٍ تسلَّط عليه عامل من لفظه أو من معناه»

فالأول كقوله تعالى: (وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) والثانى نحو قولك «قَعَدْتُ جُلُوساً» و «تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً» قال الشاعر:

١٠٠ — تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حِلْفَةً لِيَرُدَّنِي
إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَقَايِدُ

وذلك لأن الأليَّةَ هى الحلف ، والقعود هو الجلوس

واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك « كَلَامُكَ كَلَامٌ حَسَنٌ » وقول العرب « جَدَّ جِدُّهُ » ؛ فكلامٌ الثانى وجِدُّه مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما ، وهو الفعل فى المثال الثانى ، والمبتدأ فى المثال الأول ، بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل فى الخبر ، وليسا من باب المفعول المطلق فى شىء

---

١٠٠ — هذا البيت من كلام زيد الفوارس ، واسمه الحصين بن ضرار الضبي ، من كلمة له اختارها أبو تمام الطائى فى ديوان الحماسة

اللغة : « تألى » حلف وأقسم « حلفة » يميناً وقسما

الإعراب : « تألى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر « ابن » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أوس » مضاف إليه « حلفة » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ليردنى » اللام واقعة فى جواب القسم ، يردّ : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولم يؤكده بالنون مع اتصاله بلام جواب القسم لأن المراد به الحال لا الاستقبال ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، أما فاعله فهو ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى ابن أوس « إلى نسوة » جار ومجرور متعلق بيرد « كأنهن » كأن حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبات اسمه « مقايد » خبره ، والجملة صفة لنسوة

الشاهد فيه : قوله « تألى حلفة » فإن حلفة مفعول مطلق والفعل العامل فيه من معناه ، لا من لفظه ؛ ألست ترى أن معنى الحلفة القسم وأن معنى تألى أقسم كما بيناه فى لغة البيت

وقد تُنْصَب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرا ، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر ، نحو « كل » و « بعض » مضافين إلى المصدر ، كقوله تعالى : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ) والْعَدَد ، نحو : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) فثمانين مفعول مطلق ، وجلدةً : تمييز ، وأسماء الآلات ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ، أو عَصاً ، أو مِقْرَعَة ، وليس مما ينوب عن المصدر صِفَتُه نحو : (فَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا) خلافا للمعربين ، زعموا أن الأصل أكلا رَغَدًا ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدا ، ويدل على ذلك أنهم يقولون « سِيرَ عليه طَويلًا » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون « طويل » بالرفع ؛ فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل ؛ لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق

* * *

ص - والمَفْعُولُ له ، وهوَ المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحدَثٍ شارَكَهُ وَقتًا وفاعِلًا ، كـ « قُمْتُ إجْلالًا لَكَ » ؛ فإنْ فقدَ المُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بحَرْفِ التَّعْليلِ ، نحوُ : (خَلَقَ لَكُمْ)

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هَزَّةٌ ✿ فَجِئْتُ وقدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَهَا

سَى ـ الثالث من المفاعيل : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله

وهو : «كل مصدر معلِّلٍ لحدثٍ مشارك له فى الزمان والفاعل» ، وذلك كقوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فى آذانِهِمْ من الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ) فالحذر : مصدر [منصوب] ذكر عِلَّةً لجعل الأصابع فى الآذان ، وزَمَنُه وزَمَنُ الجعلِ واحدٌ ، وفاعلهما أيضا واحد وهم الكافرون ؛ فلما استوفيت [هذه] الشروط انتصب

فلو فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل

فمثال مافقد المصدرية قوله تعالى : (هوَ الَّذى خَلَقَ لَكُمْ مافى الأَرْضِ جَمِيعاً) فإن المخاطبين هم العلة فى الخلق ، وخفض ضميرهم باللام ؛ لأنه ليس مصدرا ، وكذلك قول امرئ القيس :

٨١ — ولو أنَّما أسْعَى لِأَدْنى مَعِيشَةٍ كفَانى ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المَالِ

فأدنى : أفعل تفضيل وليس بمصدر ، فلهذا جاء مخفوضا باللام

ومثال مافقد اتحاد الزمان قوله :

---

٨١ — قد سبق شرح هذا البيت فى باب التنازع (انظر ص ٢٢٠) والشاهد هنا فى قوله «لأدنى» فان اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛ لأن شرط مايسمى مفعولا لأجله أن يكون مصدرا ، والذى معنا أفعل تفضيل

١٠١ ـ فجئتُ وقد نَضَّت لنَوْمٍ ثِيابَها لدَى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّل

فإن النوم وإن كان علة فى خلع الثياب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ومثال مافقد اتحاد الفاعل قوله :

---

١٠١ ـ هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٧٤) وفى شذور الذهب (ص ٢٠٣ رقم ١٠٩) وأنشده الأشمونى (رقم ٤٢٧ ج ٢ ص ٣٧٨)

اللغة : « نضت » بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة ـ أى : خلعت « لدى » أى : عند « لبسة المتفضل » يريد غلالة رقيقة هى التى يبقيها من يتبذل

المعنى : يقول : إنه جاء عندها فى الوقت الذى خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام

الإعراب : « جئت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « نضت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال « لنوم » جار ومجرور متعلق بنض « ثيابها » ثياب : مفعول به لنض ، وضمير الغائبة مضاف إليه « لدى » ظرف مكان متعلق بنض منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الستر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف و « المتفضل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فان النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد ، لكن زمانهما غير واحد ، لأنها تخلع قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل ، ولم يجز فيه أن يكون منصوبا ؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله فى الزمن ، وهو منتف كما علمت

١٠٢ — وإنّى لتَعْرُونى لِذِكْراكِ هَزَّةٌ كما انتَفَضَ العُصْفورُ بَلَّلهُ القَطْرُ

١٠٢ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلى ، وقد أنشده المؤلف فى شذور الذهب (ص ٢٤٠ رقم ١١٠) وفى أوضحه (ج ١ ص ١٧٤) وابن عقيل (رقم ٢٠٤ ج٢ ص١٤) والأشمونى (رقم ٤٢٨ ج٢ ص ٢٨٠) وهو من كلمة أبي صخر التى أولها قوله :

لِلَيْلَى بذاتِ البَيْنِ دارٌ عَرَفْتُها وأُخْرى بِذاتِ الجَيْشِ آياتُها سَطْرُ

اللغة : «تعرونى» تنزل بى وتصيبنى «ذكراك» الذكرى بكسر الذال التذكر والخطور بالبال «هزة» بفتح الهاء - حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر

المعنى : يصف مايحدث له عندما يذكرها ، فيقول : إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذى يحدث للعصفور عند ماينزل المطر عليه فيبلل جسده

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لتعرونى » اللام هى اللام المزحلقة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « لذكراك » اللام حرف جر ، ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعله ، وما المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به « القطر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال من العصفور

فإن الذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ؛ ففاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ؛ لأن المعنى لذكرى إياك ، فلما اختلف الفاعل خفض باللام ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لِتَرْكَبُوها وزِينَةً) فان (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير ، وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو آدم ؛ وجيء بقوله جل ثناؤه (وزينةً) منصوبا لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى

☆ ✿ ☆

ص — والمَفْعُولُ فِيهِ ، وهُوَ ما سُلِّطَ عَلَيْهِ عامِلٌ على مَعْنَى «فِي» مِنَ اسْمِ زَمانٍ كَ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، أَوْ حِيناً ، أَوْ أُسْبُوعاً » أَوِ اسْمِ مَكانٍ مُبْهَمٍ ، وهُوَ الْجِهاتُ السِّتُّ : كالأَمامِ ، والْفَوْقِ ، والْيَمِينِ ، وعَكْسِهِنَّ ، ونَحْوُهُنَّ : كَعِنْدَ ، وَلَدَى ، والْمَقادِيرُ : كالْفَرْسَخِ ، ومَاصِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عامِلِهِ كَ « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ »

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإن اللام حرف دال على التعليل ، والتذكير علة لعرو الهزة ، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة ، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ، لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا

سُ - الرابع من المفعولات : المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا وهو : كل اسم زمان أو مكان سُلِّط عليه عامل على معنى « فى » كقولك : صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وجَلَسْتُ أَمَامَكَ

وعلم مما ذكرته أنه ليس من الظروف « يوما » و « حيث » من قوله تعالى : (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا) وقوله تعالى : (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) : فإنهما وإن كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى فى ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به ، وعامل حيث فعل مقدر دلّ عليه (أعلم) ، أى : يعلم حيث يجعل رسالته ، وأنه ليس منها أيضا نحو : (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) من قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) ؛ لأنه وإن كان على معنى « فى » لكنه ليس زمانا ولا مكانا .

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، لا فرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ، ونعنى بالمختص مايقع جوابا لمتى : كيوم الخميس ، وبالمعدود مايقع جوابا لكم : كالأسبوع والشهر والحَوْل ، وبالمبهم مالا يقع جوابا لشىء منهما : كالحِين ، والوقت ؛ وأن أسماء المكان لاينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبهَمًا .

والمبهم ثلاثة أنواع :

أحدها : أسماء الجهات الست ، وهى : الفوق ، والتحت ، والأعلى ، والأسفل ، واليمين ، والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ، قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ) (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا) (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ) (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ) وقولى « وعكسهن » أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال ، وقولى « ونحوهن » أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستا لكن ألفاظها كثيرة ، ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كعندَ ولَدَى

الثانى : أسماء مقادير المساحات : كالفَرْسَخِ ، والمِيلِ ، والبريد

الثالث : ما كان مَصُوغًا من مصدر عامله ، كقولك : « جَلَستُ مَجْلِسَ زيدٍ » فالمجلس : مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله وهو جلست ، قال الله تعالى : (وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) ولو قلت : ذهبت مجلس زيد ، أو جلست مذهب عمرو ـ لم يصح ؛ لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله

* * *

ص ـ وَالمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهو : اسْمٌ ، فَضْلَةٌ ، بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ على المَعِيَّةِ ، مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَافِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كـ « سِرْتُ

والنِّيلَ » و « أنا سائرٌ والنِّيلَ »

سى - خرج بذكر « الاسم » الفعلُ المنصوب بعد الواو فى قولك « لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ » فإنه على معنى الجمع ، أى : لا تفعل هذا مع فعلك هذا ، ولا يسمى مفعولا معه ؛ لكونه ليس اسماً ، والجملةُ الحالية فى نحو « جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ » فإنه وإن كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس إلا أن ذلك ليس باسم ، ولكنه جملة ، وبذكر « الفضلة » مابعد الواو فى نحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو » فإنه عُمْدَة ؛ لأن الفعل لايستغنى عنه ، لايقال : اشترك زيد ؛ لأن الاشتراك لايتأتى إلا بين اثنين ، وبذكر الواو مابعد « مع » فى نحو « جَاءَنِى زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو » وما بعد الباء فى نحو « بِعْتُكَ الدَّارَ بأثاثِها » وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » إذا أريد مجرد العطف .

وقولى « مسبوقة - إلخ » بيان لشرط المفعول معه ، وهو أنه لابد أن يكون مسبوقا بفعل أو بما فيه معنى الفعل وحروفه ، فالأول كقولك : « سِرْتُ وَالنِّيلَ » وقول الله تعالى : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ والثانى كقولك : « أنا سائرٌ والنِّيلَ » ولا يجوز النصب فى نحو قولهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » خلافا للصيمرى ؛ لأنك لم تذكر فعلا ولا مافيه معنى الفعل ، وكذلك لايجوز « هٰذَا لَكَ وأَبَاكَ » بالنصب ؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو « أُشِيرُ » لكنه ليس فيه حروفه

* * *

ص - وقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ ، كقَوْلِكَ « لا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإتْيانَهُ » ومِنْـهُ « قُمتُ وَزَيدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وزَيْداً » عَلَى الأَصَـحِّ فِيهِما ، وَيَترجَّحُ فِى نحْوِ قَوْلِكَ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كالأَخِ » ويَضْعُفُ فِى نحْوِ « قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو »

ش - للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه حالات :

إحداها : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان العطف ممتنعا : لمانع معنوى ، أو صناعى ؛ فالأول كقولك « لَا تَنْهَ عَن الْقَبِيح وَإِتْيَانَهُ » وذلك لأن المعنى [على العطف] لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض ، والثانى كقولك « قُمْتُ وزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ) وأما الثانى فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، كقوله تعالى : (وَعَلَيْهَا وعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) ومن النحويين من لم يشترط فى المسألتين شيئا ؛ فعلى قوله يجوز العطف ، ولهذا قلت « على الأصح فيهما »

والثانية : أن يترجح المفعول معه على العطف ؛ وذلك فى نحو « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كالأَخ » وذلك لأنك لو عطفت « زيدا » على الضمير فى « كن » لزم أن يكون زيد مأمورا ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

١٠٣ — فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِى أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

وقد استفيد من تمثيلى بـ « كن أنت وزيدا كالأخ » أن مابعد

---

١٠٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٨٠) والأشمونى فى باب المفعول معه (ج ٢ ص ٤٢٢ رقم ٤٤٠) كما أنشده سيبويه فى الكتاب (١ - ١٥٠) وكما أنشده جار الله الزمخشرى فى المفصل (١ - ١٦٣) وقد ورد عجزه فى كلمة للأقرع القشيرى

اللغة : « الكليتين » تثنية كلية - بضم الكاف وسكون اللام - وهى لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين « الطحال » بوزن كتاب - وهو دم منعقد ، وهو من مشمولات الحشا

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « وبنى » الواو واو المعية ، بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأبى من « أبيكم » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف دال على جمع المخاطب « مكان » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وهو مضاف و « الكليتين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « من » حرف جر « الطحال » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان لاشتماله على رائحة الفعل

الشاهد فيه : قوله « وبنى » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذى يسوغ العطف لأن الرفع على العطف يفيد أن بنى أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال ، وليس هذا مرادا للشاعر ، فلذلك ترجح النصب ليدل على المراد

المفعول معه يكون على حسب ماقبله فقط ؛ لاعلى حسبهما ، وإلا لقلت كالأخوين ، وهذا هو الصحيح ، وممن نص عليه ابن كيسان ، والسماع والقياس يقتضيانه ، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما ، قياساً على العطف ، وليس بالقوى

والثالثة : أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه ، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف فى اللفظ ، ولا ضعف فى المعنى ، نحو « قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو » ؛ لأن العطف هو الأصل ، ولا مُضَعِّفَ له ، فيترجح

* * *

ص - بَابُ الْحالِ ، وهُوَ : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فى جَوَابِ كَيْف ، كـ « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا »

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت فى الكلام على بقية المنصوبات ؛ فمنها الحال ، وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط : أحدها : أن يكون وَصْفاً ، والثانى : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون صالحا للوقوع فى جواب كيف ، وذلك كقولك : « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا »

فإن قلت : يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى : (فانفِرُوا ثُبَاتٍ) فإن (ثُبَاتٍ) حالٌ وليس بوصف ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : (وَلا تَمْشِ فى الأرْضِ مَرَحاً) وقول الشاعر :

١٠٤ — لَيسَ مَنْ ماتَ فاسْتَراحَ بِمَيْتٍ
إنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأحْيَاءِ
إنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

---

١٠٤ — هذان البيتان من كلام عدى بن الرعلاء

اللغة : « ميت » وقع فى هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة رابعة بالتشديد ، وقد اختلف العلماء ، فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى واحد ، والبيتان يدلان لهذا ، وقيل : المشدّد معناه الذى فيه الحياة ولكنه فى تعب وجهد ، والمخفف معناه الذى فارق الحياة « كئيباً » حزيناً « كاسفاً باله » أراد به المتغير الحال « الرجاء » الأمل

الإعراب : «ليس» فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسمه « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « فاستراح » الفاء عاطفة ، استراح : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة « بميت » الباء حرف جر زائد ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « ميت » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من » اسم موصول خبر « يعيش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « كئيباً » حال من الضمير المستتر فى يعيش « كاسفاً » حال ثانية « باله » بال : فاعل بكاسف لأنه اسم فاعل ، وضمير الغائب مضاف إليه « قليل » حال ثالثة وهو مضاف و « الرجاء » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء » فإن هذه الأحوال لا يستغنى الكلام عنها ، لأنك لو أسقطتها لصار الكلام إنما الميت من يعيش ، وهذا تناقض ، لأنك حملت الشىء على ضده ، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى . فقولنا فى تعريف الحال « فضلة » يجب ألا يكون معنى

فإنه لو أسقط (مَرَحا) و « كَئِيبًا » فسد المعنى ؛ فيبطل كون الحال فضلة ، وعلى ذكر الوقوع فى جواب كيف نحو : (ولا تَعْثَوْا فى الأرْضِ مُفْسِدِينَ)

قلت : (ثُبَاتٍ) فى معنى متفرقين ؛ فهو وَصْف تقديرا ، والمراد بالفضلة مايقع بعد تمام الجملة ، لا مايصح الاستغناء عنه ، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة

* * *

ص - وشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ

ش - شرط الحال أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة ، وذلك كقولهم : « ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ » و « أرْسَلَهَا العِرَاكَ » وقراءة بعضهم : (لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ مِنْهَا الأذَلَّ) بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها مُخَرَّجة على زيادة الألف واللام ، أو كقولهم « اجْتَهِدْ وَحْدَكَ » وهذا مؤول بما لا إضافة فيه ، والتقدير : اجتهد منفردا

* * *

ص - وشَرْطُ صَاحِبِهَا التَّعْرِيفُ ، أوِ التَّخْصِيصُ ، أوِ التَّعْمِيمُ ، أوِ التَّأْخِيرُ ؛ نحْوُ : (خُشَّعاً أبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) (فى أرْبَعَةِ أيَّامٍ

الفضلة فيه الذى يصح الاستغناء عنه ، كما هو المشهور ، بل يكون معناه الذى يجىء بعد تمام الجملة وكمال المعنى

سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) (وما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) * لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ *

سى - أى : وشرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة :

الأول : التعريف ، كقوله تعالى : (خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) فخشعا : حال من الضمير فى قوله تعالى : (يَخْرُجُونَ) والضمير أعرف المعارف

والثانى : التخصيص ، كقوله تعالى : (فى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) فسواء : حال من أربعة ، وهى وإن كانت نكرة لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام

والثالث : التعميم ، كقوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) فجملة (لَهَا مُنْذِرُونَ) حال من قرية ، وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى

والرابع : التأخير عن الحال ، كقول الشاعر :

١٠٥ — لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كأَنَّهُ خِلَلُ

---

١٠٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) وأنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٩٦) وفى شذور الذهب (رقم ٧ ص ١٦ و ص ٢٢٥) والأشمونى فى باب الحال وسيبويه (١ - ٢٧٦)

اللغة : « طلل » الطلل هو مابقى شاخصاً من آثار الديار « موحشا » اسم فاعل من « أوحش المنزل » إذا خلا من أهله « خلل » بكسر الخاء وفتح اللام

فـ« موحشا » حال من « طلل » ، وهو نكرة ؛ لتأخيره عن الحال

* * *

ص - بابٌ : والتَّمْييزُ ، وهُو : اسْمٌ ، فَضْلةٌ ، نَكِرَةٌ ، جامِدٌ ، مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ

جمع خلة ، وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف

الإعراب : « لمية » اللام حرف جر ، مية : مجرور باللام ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « طلل » مبتدأ مؤخر ، وهو صاحب الحال « يلوح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الطلل اسمه « خلل » خبر كأنّ ، والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى يلوح

الشاهد فيه : قوله « موحشاً طلل » فإن الشارح استشهد به على مجىء الحال من النكرة ، والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى ، ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه فى شرحنا على « أوضح المسالك » عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول لك : إن هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » وفاعله ، فالمسوغ ههنا كالمسوغ فى نحو قوله تعالى : (فى أربعة أيام سواء) وهو التخصيص ، ثم إن هذه النكرة مبتدأ ، والجمهور على أن الحال لايأتى منه ، ومثل هذا البيت فى الاستشهاد به قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

وبالجِسْمِ مِنِّى بَيِّنًا لوْ عَلِمْتِهِ ... شُحُوبٌ ، وإنْ تَسْتَشْهِدى العينَ تَشْهَدِ

فبينا : حال من قوله شحوب ، وهو نكرة ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة تقدمه عليها ، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الذى ذكرناه أخيرا على بيت الشاهد ، والعلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ

ش - من المنصوبات التمييز ، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور : أحدها : أن يكون اسما ، والثانى : أن يكون فضلة ، والثالث : أن يكون نكرة ، والرابع : أن يكون جامدا ، والخامس : أن يكون مفسرا لما انبهم من الذوات

فهو موافق للحال فى الأمور الثلاثة الأول ، ومخالف له فى الأمرين الأخيرين ؛ لأن الحال مشتق مبين للهيآت ، والتمييز جامد مبين للذوات

* * *

ص - وأكثرُ وُقوعِه بعدَ المَقاديرِ كـ « جَريبٍ نخلًا » و « صاعٍ تمرًا » و « مَنَوَيْنِ عسلًا » والعَدَدِ ، نحوُ : (أحدَ عَشَرَ كَوْكباً) (تِسْع وتِسْعُونَ نعْجةً) ومِنْهُ تمييزُ « كَمْ » الاسْتِفْهامِيَّةِ ، نحوُ : « كم عَبْدًا مَلَكْتَ » فأمَّا تمييزُ الخَبَرِيَّةِ فمَجْرورٌ مُفْرَدٌ كتَمْييزِ المِائةِ وما فوْقَها ، أوْ مَجْموعٌ كتَمْييزِ العَشَرَةِ وما دُونَها ؛ ولَكَ فى تمييزِ الاسْتِفْهامِيَّةِ المَجْرورَةِ بالحَرْفِ جَرٌّ ونَصْبٌ ؛ ويكونُ التَّمييزُ مُفَسِّرًا للنِّسْبَةِ مُحَوَّلًا كـ (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شيْباً) (وفَجَّرْنا الأرْضَ عُيوناً) (وأنا أكْثرُ مِنْكَ مالًا) أوْ غيرَ مُحَوَّلٍ ، نحوُ : امْتَلأَ الإناءُ ماءً ؛ وقد يُؤَكَّدانِ ، نحوُ : (ولا تَعْثَوْا فى الأرْضِ مُفْسِدينَ) وقوله : * منْ خَيْرِ أَدْيانِ البريَّةِ دِينا * ومنه : * بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا * خِلافاً لِسيبَوَيْهِ

ش - التمييز ضربان : مُفَسِّر لمفرد ، ومفسر لنسبة :

فمفسر المفرد له مظانّ يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهى عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات كـ « جَريب نَخْلًا » والكَيْل كـ « صاع تَمْراً » والوزن كـ « مَنَوَيْن عَسلًا »

الثانى : العدد ، كـ « أحدَ عَشَرَ دِرْهَمًا » ومنه قوله تعالى : (إنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً) وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين ، قال الله تعالى : (إنَّ هـذا أَخِى له تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً) وفى الحديث « إنَّ للهِ تِسْعَةً وتِسْعينَ اسْمًا » وفُهِم من عطفى فى المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها ، وهو قول أكثر المحققين ؛ لأن المراد بالمقادير مالم تُرَدْ حقيقته بل مقداره ، حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه ، وليس العدد كذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : عندى مِقْدارُ رِطْلٍ زَيْتًا ، ولا تقول : عِندى مِقدارُ عِشْرينَ رَجُلًا ، إلا على معنى آخر

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية ، وذلك لأن « كم » فى العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهى على ضربين : استفهامية بمعنى أىّ عدد ، ويستعملها من يَسْأل عن كمية الشىء ، وخبرية بمعنى كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد ، تقول : « كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ » و « كَمْ داراً بَنَيْتَ » ، وتمييز الخبرية مخفوض دائما ، ثم تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة

فما دونها ، تقول : كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتَ ، كما تقول : عَشَرَةَ أَعْبُدٍ مَلَكْتَ ، وثلاثةَ أَعْبُدٍ مَلَكْتَ ، وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها ، تقول : كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتَ ، كما تقول : مائةَ عَبْدٍ مَلَكْتَ وألفَ عبْدٍ مَلَكْتَ ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، تقول : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ، والخافض له « من » مضمرة ، لا الإضافة ، خلافا للزجاجى

الثالث من مظانّ تمييز المفرد : مادل على مماثلة ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) وقولهم : إنَّ لَنَا أَمْثَالَهَا إبلًا

الرابع : مادل على مغايرة ، نحو : إنَّ لَنَا غَيْرَهَا إبلًا [وشاءً] ، وما أشبه ذلك

وقد أشرت بقولى « وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لايختص بالوقوع بعد المقادير

ومفسر النسبة على قسمين : محول ، وغير محول

فالمحول على ثلاثة أقسام : محول عن الفاعل ، نحو (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) أصله اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْس : فجعل المضاف إليه فاعلا ، والمضاف تمييزا ، ومحول عن المفعول ، نحو : (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عيونا) أصله : وفجرنا عُيُونَ الأرض ، ففعل فيه مثل ماذكرناه ، ومحول عن مضاف غيرهما ، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز ؛ وذلك كقولك « زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْماً » أصله : عِلْمُ زَيْدٍ أكثرُ ، وكقوله تعالى (أنا

أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً وأَعَزُّ نَفَرًا) فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة ، كقولك : « مالُ زَيْدٍ أَكثَرُ مالٍ » إلا إن كان أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مالًا »

وغير المحول نحو « امتلأ الإناءُ ماءً » وهو قليل .

* * *

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولاذات ؛ مثال ذلك فى الحال قوله تعالى : (ولا تَعْثَوْا فى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) . (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) (ويَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا) (فَتَبَسَّمَ ضاحِكا) وقول الشاعر :

١٠٦ — وتُضِيءُ فى وَجْهِ الظَّلامِ مُنِيرَةً
كَجُمَانَةِ الْبَحْرِىِّ سُلَّ نِظَامُهَا

---

١٠٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، من معلقته المشهورة يصف بقرة من بقر الوحش

اللغة : « تضىء » يريد أنها شديدة البياض « وجه الظلام » أوله « جمانة » بضم الجيم ـ اللؤلؤة الصغيرة « البحرى » أراد به الغواص « سل نظامها » أى : خيطها

الاعراب : « تضىء » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « فى وجه » جار ومجرور متعلق بتضىء ، ووجه مضاف و« الظلام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منيرة » حال من فاعل تضىء المستتر فيه « كجمانة » جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية

ومثال ذلك فى التمييز قوله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً) (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) وقول أبى طالب :

١٠٧ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

من فاعل تضىء ، وإما خبر مبتدأ محذوف « البحرى » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « سل » فعل ماض مبنى للمجهول « نظامها » نظام : نائب فاعل سل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحرى مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « منيرة » فإنه حال من فاعل تضىء ، على ماعرفت فى الإعراب ، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله « تضىء » لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً ، فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها

١٠٧ — هذا البيت من كلام أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، ووالد أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها جواب القسم « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « دين » اسم أنّ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير مضاف و « أديان » مضاف إليه ، وهو مضاف و « البرية » مضاف إليه ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم « ديناً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ديناً » فإنه تمييز على ما عرفت فى الإعراب ، وهو مؤكد لما سبقه

ومنه قول الشاعر :

١٠٨ — والتَّغْلبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ
فَحْـلًا ، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيـقُ

---

١٠٨ — هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وقد أنشده ابن عقيل (ج ٢ ص ١٢٤ رقم ٢٧١)

اللغة : « الفحل » أراد به هنا أباهم « زلاء » بفتح الزاى وتشديد اللام وآخره همزة ـ هى المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين « منطيق » المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجيزتها

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم فى شدة الفقر وسوء الحال ، حتى إن أمهم لتهن فى الأعمال فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل ـ وذلك عند العرب مما تذم به المرأة ـ فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها

الإعراب : « التغلبيون » مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بئس » فعل ماض دال على الذم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفحل » فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من بئس وفاعلها فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » فحل : مبتدأ مؤخر ، وضمير الغائبين مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو قوله التغلبيون « فحلا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وأمهم » الواو حرف عطف ، أم : مبتدأ ، وضمير الغائبين مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » صفة لزلاء ، أو خبر بعد خبر ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثانى وخبره ؛ فهى فى محل رفع أيضا بالعطف على الجملة التى هى فى محل رفع

الشاهد فيه : قوله « فحلا » فإنه تمييز ، على ما عرفت فى الإعراب ، وهو مؤكد ؛ لانفهام معناه مما سبقه

وسيبويه رحمه الله تعالى يمنع أن يقال : نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ، وتأولوا « خلا » فى البيت على أنه حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ، فلا حاجة إلى التأويل ؛ ودخول التمييز فى باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال

* * *

ص — والْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ مُوجَبٍ ، نَحْوُ (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِى الْمُتَّصِلِ نَحْوُ : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وَالنَّصْبُ فِى الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِى تَمِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، نَحْوُ : (مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) مَالَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ ، نحو قوله :

وَمَالِىَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِىَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

أَو فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ ، نَحْوُ (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً

ش — من المنصوبات : المستثنى فى بعض أقسامه

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلا ، وكانت مسبوقة بكلام تام موجب ؛ وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلا ، نحو : « قامَ القَوْمُ إلا زيداً » وقوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلا مِنْهُمْ) أو منقطعا كقولك : « قامَ القَوْمُ إِلَّا حِماراً »

ومنه فى أحد القولين [1] قوله تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ)

فلو كانت المسألة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب ؛ فلا

---

(١) اختلف العلماء فى إبليس لعنه الله : أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر ، فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بشيئين : الأول أحاديث وردت فى هذا المعنى تدل على أنه من جنسهم ، والثانى استثناؤه من الملائكة فى كثير من آيات الكتاب العزيز ، والأصل فى الاستثناء أن يكون متصلا بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) وردّوا الأحاديث التى استند إليها الفريق الأول ، وردّوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد فى العربية ، ومنه قول النابغة الذبيانى :

يَادَارَ مَيَّةَ بالعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا كَيْ أُسَائِلَهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ... وَالنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

فانه استثنى الأوارى من أحد ، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن مثل قوله تعالى : (مالهم به من علم إلا اتباع الظن) وقوله جل شأنه : (إن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون إلا رحمة منا) وإذ قد ورد ذلك فى الشعر العربى الموثوق به وفى عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره

وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح « أحد القولين » فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء فى الآية منقطعا ، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلا والاستشهاد بالآية على المذهب الأول

يخلو : إما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعا

فإن كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان : أحدهما : أن يجعل تابعا للمستثنى منه ، على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين ، أو عطف نسق عند الكوفيين ، والثانى : أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربى جيد ، والإتباع أجود منه ، ونعنى بغير الإيجاب النفى والنهى والاستفهام مثال النفى قوله تعالى : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو فى (مافعلوه) وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ؛ ومثال النهى قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ، وفيه وجهان : أحدهما أن يكون مستثنى من (أحد) وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مَرْجِعَ القراءة الروايةُ لا الرأى ؛ والثانى : أن يكون مستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجبا ؛ ومثال الاستفهام قوله تعالى (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ) قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير فى (يقنط) ولو قرئ « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء لجاز ، ولكن القراءة سُنَّة مُتَّبعة

وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النصب ، فيقولون « مافِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَاراً » وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ،

ويقرؤن (إلا اتباع الظن) بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له «من» الزائدة، و «اتباع الظن» معرفة موجبة، و «من» الزائدة لا تعمل إلا فى النكرات المنفية أو المستفهم عنها، وقد اجتمعا فى قوله تعالى: (ما تَرَى فى خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، أى: سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: «ما فيها إلّا حِماراً أحدٌ» أو متصلا، نحو: «ماقامَ إلّا زَيْداً القَوْمُ» قال الكميت:

١٠٩ — ومَالِيَ إلّا آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ ومَا لِيَ إلّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

---

١٠٩ — هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد أنشده ابن عقيل (ج ١ ص ٣٣٧ رقم ١٦٦) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٨٥) وفى شذور الذهب (رقم ١٢٤ ص ٢٣٥) وأنشده الأشمونى (ج ٢ ص ٤٥٢ رقم ٤٤٨)

اللغة: «شيعة» أشياع وأنصار، أشايعهم وأجرى معهم فيما يذهبون إليه «مذهب الحق» يروى فى مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذى يعتقد أنه طريق الحق

الإعراب: «ما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» منصوب على الاستثناء من شيعة، وهو مضاف و «أحمد» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «وما» الواو عاطفة

وإنما امتنع الإتباع فى ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

وإن كان الكلام السابق على « إلا » غير تام ، ونعنى به أن لا يكون المستثنى منه مذكورا ؛ فإن الاسم المذكور الواقع بعد « إلا » يعطى ما يستحقه لو لم توجد « إلا » ؛ فيقال : « ماقامَ إلَّا زَيْدٌ » بالرفع ، كما يقال : ماقام زيد ، و « مارَأَيْتُ إلّا زَيْدًا » بالنصب ، كما يقال : مارأيت زيدا ، و « مامَرَرْتُ إلّا بِزَيْدٍ » بالجر ، كما يقال : مامررت بزيد ، ويسمى ذلك استثناء مفرغا ؛ لأن ما قبل « إلا » قد تفرغ لطلب مابعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء فى ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير « ماقام إلا زيد » : ماقام أحد إلا زيد ، وكذا الباقى

* * *

ص – وَيُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوَى خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاسْمِ الذِى بَعْدَ « إلَّا » ؛ وَبِخَلا وَعَدَا وحَاشَا نَوَاصِبَ وخَوَافِضَ ، وَبِمَا خَلَا وَبِمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلا يَكُونُ نَوَاصِبَ

ما : نافيه « لى » خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » منصوب على الاستثناء « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى فى الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالى شيعة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق

ش ـ الأدوات التى يستثنى بها غير إلَّا ثلاثة أقسام : مايخفض دائما، وما ينصب دائما ، وما يخفض تارة وينصب أخرى

فأما الذى يخفض دائما فغير وسوى ، تقول : « قامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زيْدٍ » و« قامَ الْقَوْمُ سِوَى زيْدٍ » بخفض زيد فيهما ، وتعرب « غير » نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا فى ذلك الكلام ، فتقول : قامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زيْدٍ ، بنصب غير ، كما تقول : قام القوم إلا زيدا ، بنصب زيد ، وتقول : «مَاقامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زيْدٍ » و « غَيْرُ زيْدٍ » بالنصب والرفع ، كما تقول : ما قام القوم إلا زيْداً ، وإلا زيْدٌ ، وتقول : مَاقامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ ؛ بالنصب عند الحجازيين وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقس ، وهكذا حكم سوى ، خلافا لسيبويه ؛ فانه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائما

الثانى : ماينصب فقط ، وهو أربعة : ليس ، ولا يكون ، وما خلا ، وما عدا ، تقول : « قامُوا لَيْس زَيْداً » و « لايكون زَيْداً » و « مَا خَلَا زيْداً » و « ماعَدَا زيْداً » ، وفى الحديث « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكلُوا لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ » ، وقال لبيد :

١١٠ ـ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَاخَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ ، لامَحَالة ، زَائِلُ

---

١١٠ ـ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٩١) وفى شذور الذهب (ص ٢٣٢ رقم ١٢٢) وأنشده الأشمونى (ج ١ ص ١١ رقم ٣)

وانتصابه بعد « ليس » و « لا يكون » على أنه خبرهما ، واسمهما مستتر فيهما [أى وجوبا] ، وانتصابه بعد « ماخلا » و « ما عدا » على أنه مفعولها ، والفاعل مستتر فيهما

الثالث : مايخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية ؛ فإن قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى ، وإن قدرتها أفعالا نصبته بها على المفعولية ،

اللغة : « لامحالة » أى : لا احتيال ، والمراد لابد ولا فرار

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « كل » مبتدأ « شيء » مضاف إليه « ما » مصدرية « خلا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « الله » منصوب على التعظيم ، مفعول به لخلا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل » خبر المبتدأ « وكل » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ « نعيم » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « محالة » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا محالة موجودة ، مثلا ، والجملة من لا واسمها وخبرها لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « ماخلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « ماخلا » فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ماخلا يكون منصوبا ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية ، وما المصدرية لايكون بعدها إلا فعل ، فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون مابعده منصوبا ؛ لأنه إنما يجوز جره إذا كان « خلا » حرفا ، و « خلا » لاتكون حرفا متى سبقها الحرف المصدرى ، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله فى شرحنا على « أوضح المسالك » ولا يليق ذكره بهذه اللمحة اليسيرة

وقدرت الفاعل مضمراً فيها

* * *

ص - بابٌ : يُخْفَضُ الاِسْمُ إمَّا بحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ ، وهُوَ : مِنْ ، وإلَى ، وعَنْ ، وعلَى ، وفى ، واللَّامُ ، والْباءُ لِلقَسَمِ وغَيْرِهِ ، أَوْ مُخْتَصٍّ بالظَّاهِرِ ، وهُوَ : رُبَّ ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، والْكافُ ، وحَتَّى ، وَواوُ القَسَمِ ، وتاؤُهُ

ش - لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت فى ذكر المجرورات ، وقسمت المجرورات إلى قسمين : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل

والحروف الجارة عشرون حرفا ، أسقطت منها سبعة ، وهى : خلا ، وعدا ، وحاشا ، ولعلَّ ، ومتى ، وكى ، ولولا ، وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأول لأنى ذكرتها فى الاستثناء ، فاستغنيت بذلك عن إعادتها ، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها ، وذلك لأن « لعل » لا يجرها إلا عقيل ، قال شاعرهم :

١١١ — لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ علينا بشَيْءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

---

١١١ — هذا البيت من الشواهد التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (ج ٢ ص ٤ رقم ١٩٤) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٢١٦)

اللغة : « شريم » هى المرأة المفضاة التى اتحد مسلكاها

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد « الله » مبتدأ ، مرفوع

و « متى » لايجر بها إلا هذيل ، قال شاعرهم يصف السحاب :

١١٢ - شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ ، والكاف ضمير الخطاب مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف دال على جمع المخاطب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « علينا » جار ومجرور متعلق بفضل « بشىء » جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً « أن » حرف توكيد ونصب « أمكم » أم : اسم أنّ ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطب « شريم » خبر أنّ ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بدل من « شىء »

الشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث جر بلعل مابعدها لفظاً ؛ وهو فى التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه فى إعراب البيت ، والجر بلعل لغة عقيل دون سائر العرب ، ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوى ، ويقال : إنه لسهم الغنوى

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

١١٢ -- البيت من كلام أبى ذؤيب الهذلى ، يصف السحاب ، وقد أنشده ابن عقيل (ج ٢ ص ٥ رقم ١٩٥) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٢١٦) وصاحب أدب الكاتب (ص ٥٢٩)

اللغة : « ترفعت » تصاعدت وتباعدت « لجج » جمع لجة ، بزنة غرفة وغرف « نئيج » هو الصوت العالى المرتفع

المعنى : يدعو لامرأة اسمها أم عمرو ، كما ورد فى بيت قبل هذا البيت ، بالسقيا

و « كى » لا يُجَرُّ بها إلا « ما » الاستفهامية ، وذلك فى قولهم فى السؤال عن علة الشىء : « كَيْمَهْ » بمعنى لمه . و « لولا » لا يجر بها إلا الضمير فى قولهم : لَوْلاىَ ، ولَوْلاكَ ، ولَوْلاهُ ، وهو نادر ، قال الشاعر :

١١٣ — أَوْمَتْ بِعَيْنَيْها مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلاكَ فى ذَا العامِ لم أَحْجُجِ

بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر وأخذت ماءها من لجج خضر ولها فى تلك الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كلُّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٌ ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب إما على تضمين شرب معنى روى ، فتكون الباء سببية ، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون الباء بمعنى من الابتدائية « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى نون النسوة العائدة إلى حناتم « متى » حرف جر بمعنى من « لجج » مجرور بمتى ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من ، وإلا فهذا متعلق بشرب « خضر » صفة للجج « لهن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثجيج » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه

الشاهد فيه : قوله « متى لجج » حيث استعمل « متى » حرف جر فجر بها قوله « لجج »

١١٣ — هذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة المخزومى القرشى ، وبعده قوله :

أَنْتَ إلى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنى ولَوْ تَرَكْتَ الحَجَّ لم أَخْرُجِ

اللغة : « أومت » معناه أشارت ، وأصله أومأت ، فسهل الهمزة بقلبها ألفا ،

وأنكر المبرد استعماله . وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه ، والأكثر فى العربية : لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى : (لَوْلا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ماوضع على حرف واحد ، وهو خمسة : الباء ، واللام ، والكاف ، والواو ، والتاء ؛ وما وضع على

ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين « الهودج » مركب يوضع فوق البعير تركب فيه النساء

الإعراب : «أومت» فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة ، المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتاء الساكنة علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى « بعينيها » الباء حرف جر ، عينى مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها تقديراً لأنه مثنى ، وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأومأ «من الهودج» جار ومجرور متعلق بأومأ أيضاً « لولاك » لولا : حرف جر لايحتاج إلى متعلق ، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ (قال الأخفش : مبنى على الفتح فى محل رفع ، وقال سيبويه والجمهور : له محلان : أولهما جر بحرف الجر ، وثانيهما رفع بالابتداء ، ولوحظ الأول فجىء به متصلا) والخبر محذوف وجوبا تقديره : لولاك موجود «فى» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتى «العام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لامحل لها جواب لولا

الشاهد فيه : قوله «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل فجرته محلا كما هو مذهب سيبويه ، وفى المسألة كلام طويل ذكرناه فى شرحناه على الأشمونى ، ولا يليق ذكره بهذه العجالة

حرفين ، وهو أربعة : من ، وعن ، وفى ، ومذ ؛ وما وضع على ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إلى ، وعلى ، ومنذ ؛ وما وضع على أربعة وهو : حَتَّى ، خاصة

وتنقسم أيضا إلى مايجر الظاهر دون المضمر ، وهو سبعة : الواو ، والتاء ، ومنذ ، ومذ ، وحتى ، والكاف ، ورب ؛ وما يجر الظاهر والمضمر ، وهو البواقى

ثم الذى لايجر إلا الظاهر ينقسم إلى مالا يجر إلا الزمان ، وهو : مذ ، ومنذ ، تقول : مارَأَيْتُه مُنْذُ يوْمَيْنِ ، أو مُنْذ يوْمِ الجُمُعَةِ ، ومالا يجر إلا النكرات ، وهو رب ، تقول : رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيته ، وما لايجر إلا لفظ الجلالة ، وقد يجر لفظ الرب مضافا إلى الكعبة ، وقد يجر لفظ الرحمن ، وهو التاء ، قال الله تعالى : (وَتاللهِ لأكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) (تاللهِ لقَدْ آثَرَكَ اللهُ علينا) وهو كثير ، وقالوا : « تَرَبِّ الكَعْبَةِ لأفعَلَنَّ كذا » وهو قليل : وقالوا « تالرَّحْمٰن لأفْعَلَنَّ كذا » وهو أقل ، وما يجر كل ظاهر ، وهو الباقى

* * *

ص - أَوْ بإضافةِ اسمٍ على مَعْنى اللَّامِ ، ك « غُلام زَيْدٍ » أَوْ مِنْ ك « خاتَم حَديدٍ » أَوْفى ، ك « مَكْر اللَّيْلِ » وتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً ؛ لأنَّها لِلتَّعْريفِ أَوِ التَّخصيصِ ، أَوْ بإضافةِ الوصْفِ إلى مَعْمُولِه ك (بَالِغَ الكَعْبةِ) و « مَعْمور الدَّار » و « حَسَن الوجْهِ » وتُسَمَّى لَفْظِيَّةً ؛ لأنها

لِمُجَرَّدِ التَّخْفيفِ

ش ـ لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت فى ذكر المجرور بالإضافة ، وقسمته إلى قسمين :

أحدهما : أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها ؛ ويخرج من ذلك ثلاث صور : إحداها : أن ينتفى الأمران معا ، كـ « غلام زيد » الثانية : أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة ، نحو « كاتب القاضى » و « كاسب عياله » والثالثة : أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو « ضَرْب اللِّصِّ » وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها : إضافة معنوية ؛ وذلك لأنها تفيد أمرا معنويا ، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « غلام زيد » والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة كـ « غلام امرأة »

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون على معنى « فى » وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو (بلْ مَكْر اللَّيْل) الثانى : أن تكون على معنى « مِنْ » وذلك إذا كان المضاف إليه كُلاً للمضاف ويصح الإخبار به عنه ، كـ « خاتم حديدٍ » و « باب ساجٍ » بخلاف نحو « يد زَيْدٍ » فإنه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقى ، نحو « غلام زيد » و « يد زيد »

القسم الثانى : أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة ، ولهذا أيضا ثلاث صور : إضافة اسم الفاعل ، كـ « هذا ضاربُ زيد الآن أو غدا » وإضافة اسم المفعول ، كـ « هذا معمور الدار الآن أو غدا » وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كـ « هذا رَجُلٌ حَسَن الوجه » وتسمى إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمرا لفظيا ، وهو التخفيف : ألا ترى أن قولك « ضارِبُ زَيْد » أخف من قولك « ضارِبٌ زَيداً » وكذا الباقى ، ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، ولهذا صح وصف « هَدْياً » بـ « بالغ » مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى : (هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ) وصح مجىء « ثانِىَ » حالا مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى : (ثانِىَ عِطْفِه)

* * *

ص - ولا تُجامِعُ الإضافةُ تَنْوِينًا ولا نوناً تاليةً للإعْرابِ مُطْلَقا ، ولا « أَلْ » إلَّا فى نَحْوِ « الضَّارِبا زَيْدٍ » وَ « الضَّارِبُو زَيْدٍ » و « الضَّارِب الرَّجُلِ » و « الضَّارِب رَأْسِ الْجَانِى » و « الرَّجُل الضَّارِب غُلامِهِ »

ش - اعلم أن الإضافه لاتجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالية للإعراب ، ولا مع الألف واللام ؛ تقول : جَاءَنِى غُلامٌ يا هَذَا ، فتنون وإذا أضفت تقول : جاءَنِى غُلامُ زَيْدٍ ، فتحذف التنوين ، وذلك لأنه يدل على كَمَال الاسم ، والإضافة تدلّ على نُقْصَانه ، ولا يكون الشىء كاملا ناقصا . وتقول : جاءنِى مُسْلِمَانِ ومُسْلِمُون ، فإذا أضفت قلت : مُسْلِمَاكَ ومُسْلِمُوكَ ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : (والمُقِيمِى الصَّلاةِ)

(إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ) (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) والأصل المقيمين ولذائقون ومرسلون ؛ والعلة فى حذف النون هى العلة فى حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين ، وإنما قيدت النون بكونها تاليةً للإعراب احترازا من نونى المفرد وجمع التكسير ، وذلك كنونى حينٍ وشياطين ، فإنهما مَتْلُوَّان بالإعراب ، لا تاليان له ، تقول : هَذَا حِينٌ يَا فَتَى ، وهَؤُلاءِ شَيَاطِينُ يَا فَتَى ، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون ، فإذا أضفت قلت : آتيكَ حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وهَؤُلاءِ شَيَاطِينُ الإِنْسِ ، بإثبات النون فيهما ؛ لأنها متلوة بالإعراب ، لا تالية له

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاءَ غُلامُ زَيْدٍ ؛ وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت « الغلام زيد » جَمَعْتَ على الاسم تعريفين ، وذلك لايجوز

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة . وفى المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ؛ فحينئذ يجوز أن تجمع بين الألف واللام والإضافة :

أحدها : أن يكون المضاف مثنى ، نحو « الضَّارِبَا زَيْدٍ »

والثانى : أن يكون جمع مذكر سالما ، نحو « الضَّارِبُو زَيْدٍ »

والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام ، نحو « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » .

والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى مافيه الألف واللام ، نحو

« الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ » .

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام ، نحو « مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلامِهِ »

* * *

ص - بَابٌ : يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ : اسْمُ الْفِعْلِ كَهَيْهَاتَ وصَهْ وَوَىْ ، بِمَعْنَى بَعُدَ واسْكُتْ وأَعْجَبُ ، ولا يُحْذَف ، وَلا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، و (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) مُتَأَوَّلٌ ؛ ولا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ ؛ ويُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فى جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ نَحْوُ ۞ مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى ولا يُنْصَبُ

ش - هذا الباب معقود للأسماء التى تعمل عمل أفعالها ، وهى سبعة :

أحدها : اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

ماسُمِّى به الماضى ، كـ « هيهات » بمعنى بعد ، قال الشاعر :

١١٤ — فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ ومَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

---

١١٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٤١) وفى شذور الذهب (ص ٣٥٥ رقم ٢١٢)

اللغة : « هيهات » معناه بعد ، وقد روى « أيهات » فى المواضع الثلاث بقلب الهاء همزة « العقيق » اسم مكان « خل » صديق وهو بكسر الخاء

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل بهيهات ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف

وما سمى به الأمر ، كـ « صَهْ » بمعنى اسكت ، وفى الحديث « إذا قلتَ لصاحبك والإمامُ يَخطُبُ صَهْ فقدْ لَغَوْتَ » كذا جاء فى بعض الطرق

وما سمى به المضارع كـ « وَىْ » بمعنى أعجب ، قال تعالى : (وَيْكَأَنَّه لا يُفْلِحُ الْكافِرُون) أى : أعجب لعدم فلاح الكافرين ؛ ويقال فيه « وَا » قال الشاعر :

١١٥ — وا ، بأبِي أنْتِ وفوكِ الْأَشْنَبُ

كأنَّما ذُرَّ عليْهِ الزَّرْنَبُ

تقع جملته صلة للموصول « وهيهات » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خلّ » فاعل لاسم الفعل « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة « نواصله » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفة ثانية لخلّ

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » وقوله « هيهات خلّ » حيث استعمل هيهات فى الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ورفع بهما فاعلا كما يرفعه بنفس بعد ؛ فدل على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذى يكون بمعناه

١١٥ — هذا البيت من كلام راجز من بنى تميم ، ولم يعين أحد اسمه ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٣٩)

اللغة : « وا » معناه أعجب . بأبى » يريد أفديك أنت بأبى « الأشنب » الذى فيه الشنب ، وهو عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها ، أو نقط بيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة

و « وَاهًا » قال الشاعر :

١١٦ — وَاهًا لسَلْمَى ثُمَّ واهًا واهَا يا لَيْتَ عَيْنَـاها لَنا وَفَاهَا

الإعراب : « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بأبى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفوك » الواو حرف عطف ، فو : معطوف على الضمير المنفصل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « الأشنب » نعت لفو ، مرفوع بالضمة الظاهرة « كأنما » حرف تشبيه ، وما : كافة « ذر » فعل ماض مبنى للمجهول « عليه » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل نصب حال من « فوك »

الشاهد فيه : قوله « وا » فإنه اسم فعل بمعنى أعجب ، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً ، كالذى يرتفع بنفس أعجب ، فدل ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذى يكون بمعناه

١١٦ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ونسبه آخرون لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وروى أبو زيد الأنصارى فى نوادره أكثر الأبيات التى يروونها مع بيت الشاهد ونسبها لأبى الغول الطهوى بعض أهل اليمن ، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد فى أوضحه (ج ٢ ص ١٣٩)

اللغة : « واها » معناه أعجب « عيناها » جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف فى الأحوال كلها

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق باسم الفعل « ثم » حرف عطف « واها » اسم فعل كالسابق « واها » توكيد لاسم الفعل الذى قبله « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير :

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله ، فلا يجوز فى « عليكَ زيداً » بمعنى الزم زيداً ، أن يقال : زيداً عليكَ ، خلافا للكسائى ؛ فإنه أجازه محتجّا عليه بقوله تعالى : (كِتَابَ ٱللهِ عَلَيْكُمْ) زاعما أن معناه عليكم كتاب الله ، أى : الزموه ، وعند البصريين أن (كِتَابَ اللهِ) مصدرٌ محذوفُ العامل ، و(عليكم) جار ومجرور متعلق به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كَتَبَ اللهُ ذلك كتابا عليكم ، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) لأن التحريم يستلزم الكتابة

ومن أحكامه أنه إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع فى جوابه ، تقول : « نَزَالِ نُحَدِّثْكَ » بالجزم ، كما تقول : انزل نحدثك ، وقال الشاعر :

١١٧ — وقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى

يا هؤلاء ، مثلا « ليت » حرف تمنّ ونصب « عيناها » عينا : اسم ليت ، منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة مضاف إليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « وفاها » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على اسم ليت ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائبة مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « واها » فى المواضع الثلاثة ، فانه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وقد رفع ضميرا مستترا فيه وجوبا تقديره أنا ، كما بيناه فى إعراب البيت

١١٧ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة المعروف بعمرو بن الإطنابة ، والإطنابة أمه ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٢) وأنشده فى شذور الذهب (رقم ١٧٤ ص ٣٠٨) وقال قبل إنشاده : « وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطرى بن الفجاءة » اه

... ...

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه ، وجشوؤها : نهوضها وثورانها من فزع أو حزن « جاشت » غلت من الفزع أو الحزن ، ومعناه قريب من معنى الأول « تحمدى » يحمدك الناس ويشكرون لك الثبات « تستريحى » تطمئن خواطرك وتسكن ثوراتك

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على فاعل فى بيت سابق على بيت الشاهد وسنذكره آخر الإعراب ، فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « كلما » ظرف متعلق بالمصدر الذى قبله « جشأت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « وجاشت » الواو عاطفة ، جاش : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «مكانك» مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والكاف دال الخطاب ، والفاعل مستتر وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «أو» حرف عطف « تستريحى » فعل مضارع معطوف على المضارع السابق ، والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

هذا ، وقبل بيت الشاهد قول الشاعر :

أَبَتْ لِى عِفَّةٌ وأَبَى بَلَائِى ... وَأَخْذِى الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

وَإِقْحَامِى عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِى ... وَضَرْبِى هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

الشاهد فيه : قوله « مكانك تحمدى » حيث جزم «تحمدى» فى جواب اسم الفعل الدال على الأمر ، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه ، وليس بين العلماء خلاف فى جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر ، إذا سقطت الفاء كما هنا ، فتأمل ذلك

و « مكانك » فى الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسما للفعل ، ومعناه اثبتى ، وقوله « تحمدى » مضارع مجزوم فى جوابه ، وعلامة جزمه حذف النون

ومن أحكامه أنه لاينصب الفعل بعد الفاء فى جوابه ، لاتقول « مَكانَكِ فتُحْمَدِى » ، ولا « صَهْ فتُحَدِّثَكَ » بالنصب فى الموضعين ، كما تقول : اثْبُتِي فتُحْمَدِى ، واسْكُتْ فتُحَدِّثَكَ ، خلافا للكسائى ، وقد قدمت هذا الحكم فى صدر المقدمة ، فلم أحتج إلى إعادته هنا

* * *

ص - وَالمَصْدَرُ كَضَرْبٍ وإكْرَامٍ إنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أنْ أوْ مَعَ ما ، ولَمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا ، ولا مُضْمَرًا ، ولا مَحْدُوداً ، ولا مَنْعُوتاً قَبْلَ الْعَمَلِ ، ولا مَحْذُوفاً ، ولا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ ، ولا مُؤَخَّراً عَنْهُ ، وإعْمَالُهُ مُضَافاً أكْثَرُ ، نحْوُ : (ولَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ) وقَوْلِ الشَّاعِرِ :

* أَلَا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءَ بَيِّنٌ *

ومُنَوّناً أقْيَسُ ، نحْوَ : (أَوْ إطْعَامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) وبأَلْ شَاذٌّ ، نحْوُ * وكَيْفَ التَّوَقِّى ظَهْرَ ماأنْتَ رَاكِبُهْ *

ش - النوع الثانى من الأسماء العاملة عمل الفعل : المصدر

وهو : « الاسم الدال على الحدث ، الجارى على الفعل ، كالضَّرْب والإكْرَام »

وإنما يعمل بثمانية شروط :

أحدها : أن [يصحَّ أنْ] يَحُلَّ محلّه فعلٌ مع « أن » أو فعل مع « ما »؛ فالأول كقولك « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْداً » و « يُعْجِبُنِي ضَرْبُك عَمْراً » فإنه يصح أن تقول مكان الأول : أعجبنى أن ضَرَبْتَ زَيْداً ، ومكان الثانى يعجبنى أن تضرب عمرا

والثانى نحو « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدا الآنَ » فهذا لا يمكن أن يحل محله « أن ضربت » لأنه للماضى ، ولا « أن تضرب » لأنه للمستقبل ، ولكن يجوز أن تقول فى مكانه « ما تضرب » وتريد بما المصدرية مثلها فى قوله تعالى : (بِمَا رَحُبَتْ) وقوله تعالى : (وَدُّوا مَاعَنِتُّمْ) أى : برحبها ، وعنتكم ، ولا يجوز فى قولك « ضَرْباً زَيْداً » أن تعتقد أن « زيدا » معمول لضربا ، خلافا لقوم من النحويين ؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن ، وما ؛ تقول : اضْرِبْ زَيْدا ، وإنما « زيدا » منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولا يجوز فى نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فإذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » أن تنصب « صوت » الثانى بصوت الأول لأنه لا يحل محل الأول فعل لا مع حرف مصدرى ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به

الشرط الثانى : أن لا يكون مُصَغَّرًا ؛ فلا يجوز « أَعْجَبَنِي ضُرَيْبُكَ زَيْدًا » ولا يختلف النحويون فى ذلك ؛ وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع ؛

فمنع إعماله ؛ حملا له على المصغر ؛ لأن كلا منهما مباين للفعل ؛ وأجاز كثير منهم إعماله ؛ واستدلوا بنحو قوله :

١١٨ — وعَدْتَ وكانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرَبِ

الثالث : أن لا يكون مُضْمَراً ، فلا تقول « ضَرْبِى زَيْداً حَسَنٌ وَهُوَ عَمْرًا قَبِيح» ؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقوله :

---

١١٨ — هذا البيت قد نسبه فى اللسان (ج ٢ ص ٨٥) وفى مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشجعى بدون تعيين

اللغة : « سجية » خصلة وخليقة « عرقوب » رجل يضرب به المثل فى خلف الوعد « يثرب » حكاه فى اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة ، وهو اسم مكان باليمامة ، ومنهم من يرويه بالثاء المثلثة وكسر الراء ، وهى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم

الإعراب : « وعدت » فعل وفاعل « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص « الخلف » اسمها « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا « سجية » خبر كان « مواعيد » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عرقوب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « أخاه » مفعول به لمواعيد ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور متعلق بمواعيد

الشاهد فيه : قوله « مواعيد عرقوب أخاه » فان مواعيد جمع موعد باشباع الكسرة فى الجمع حتى تتولد منها الياء ، وموعد مصدر ميمى لوعد ، وقد أعمل هذا الجمع فى فاعل ومفعول ، فأضافه إلى الفاعل ثم نصب به المفعول ، فدل على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد

١١٩ — وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

١١٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزنى ، من معلقته المشهورة وقد استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق)

الإعراب : « ما » نافية « الحرب » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ما » اسم موصول خبر المبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « علمتم » علم : فعل ماض وتاء المخاطب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة على الجمع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول « وذقتم » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة فلا محل لها من الإعراب « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس « هو » اسم ما مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق بهو وسيأتى بيان ذلك فى بيان الاستشهاد به « بالحديث » الباء حرف جر زائد ، الحديث خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « المرجم » صفة للحديث باعتبار لفظه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « هو عنها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » فى هذا البيت ليس راجعا إلى الحرب لأن الحرب مؤنثة وهذا الضمير مذكر وأيضا يفسد المعنى ، إذ لا معنى لقولك وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث ، ويرشح ذلك إخباره عنه بقوله « الحديث المرجم » أى : المظنون ، فكأنه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون بل هو الحديث الصادق الموثوق به ، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور ، كما يتعلق بالحروف التى للمعانى ، إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل ، هذا كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما فى كلام العلامة السجاعى من التهافت ، فافهمه ولا تكن عبد التقليد

أى : وما الحديث عنها بالحديث المرجم ، قالوا: فعنها متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادر قابل للتأويل ؛ فلا يبنى عليه قاعدة

الرابع : أن لايكون محدودا ، فلا تقول « أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيْدًا » وشذ قوله :

١٢٠ــ يُحَايِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبِ

---

١٢٠ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « يحايي » أراد يحيي « الجلد » الصبور الصلب « حازم » هو الضابط لأموره « الملا » التراب

المعنى : يصف رجلا كان معه ماء وقد احتاجه آخر ليشربه فأعطاه إياه وتيمم بدلا من أن يتوضأ فأحيا نفس ذلك الذى كان يحتاجه ، وأصل تركيب البيت هكذا : يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا وستعرف إعرابه

الإعراب : « يحايي » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « به » جار ومجرور متعلق بيحايي « الجلد » فاعل يحايي « الذى » اسم موصول نعت للجلد ، مبنى على السكون فى محل رفع « هو » مبتدأ « حازم » خبره ، والجملة لامحل لها صلة « بضربة » جار ومجرور متعلق بيحايي ، وضربة مضاف وكفى من « كفيه » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ماقبلها تحقيقا المكسور مابعدها تقديراً لأنه مثنى ، وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « الملا » مفعول لضربة ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نفس » مفعول ليحايي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضربة كفيه الملا » فإن ضربة مصدر محدود ، ومع ذلك قد أعمله فأضافه إلى فاعله وهو قوله « كفيه » ثم نصب به المفعول وهو قوله « الملا » وذلك شاذ

فأعمل الضربة فى الملاَ ، وأما « نَفْسَ راكب » فمفعول ليحايى ، ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم ، وسَقَى الراكبَ الماءَ الذى كان معه فأحيا نفسه .

الخامس : أن لا يكون موصوفا قبل العمل ، فلا يقال « أعْجبَنى ضَرْبُكَ الشَّديدُ زَيْدًا » فإن أخرت « الشديد » جاز ، قال الشاعر :

١٢١ — إنَّ وَجْدى بِكِ الشَّديدَ أرَانى عاذِرًا فيكِ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

فأخَّر « الشديد » عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى

---

١٢١ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

الإعراب : « إنّ » حرف توكيد ونصب « وجدى » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشديد » صفة لوجد ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أرانى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى وجد والنون الوقاية ، والياء مفعول أول لأرى « عاذرا » مفعول ثالث لأرى تقدّم على المفعول الثانى « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول مفعول ثان لأرى ، مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، وله مفعول محذوف هو ضمير عائد إلى الاسم الموصول « عذولا » حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله فى محل رفع خبر إن ، وتقدير الكلام : إن الوجد الشديد أرانى من عهدته عذولا عاذرا فيك

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فإن « وجد » مصدر ، وهو موصوف بقوله « الشديد » وقوله « بك » متعلق بهذا المصدر ، فلما قدم هذا المتعلق على الوصف جاز ، ولو أخره فقال : إن وجدى الشديد بك ، لامتنع ، لأن الشرط هو ألا يكون موصوفا قبل العمل

السادس : أن لا يكون محذوفا ، وبهذا رَدُّوا على من قال فى « مالَكَ وَزَيْدًا » إن التقدير وملابستك زيدا ، وعلى من قال فى بسم الله : إن التقدير ابتدائى بسم الله ثابت ، فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجعلوا من الضرورة قوله :

١٢٢ — هَلْ تَذْكُرُونَ إلى الدَّيْرَيْنِ هِجرَتَكُمْ
وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبانا

لأنه بتقدير وقولكم يا رحمان قربانا .

---

١٢٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى ، وأول هذه القصيدة قوله :

بانَ الخَلِيطُ ولوْ طُووِعْتَ ما بانا وقَطَّعُوا مِنْ حِبالِ الْوَصْلِ أَقْرَانا

اللغة : « بان » فارق « الخليط » أراد العشراء المخالطين « الديرين » تثنية دير ، وهو معبد من معابد النصارى « صلبكم » جمع صليب ، وأصله بضمتين مثل نذير ونذر ، ولكنه سكن اللام « قربانا » أى : تقربا

الإعراب : « هل » حرف استفهام « تذكرون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل « إلى الديرين » جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتى « هجرتكم » هجرة : مفعول لتذكرون ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع « ومسحكم » الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، والميم حرف دال على الجمع « صلبكم » صلب : مفعول به لمسح ، والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق « رحمان » منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف ، والتقدير : وقولكم يارحمن ، على ماذكره المؤلف « قربانا » مفعول لأجله ، أى : تفعلون ذلك كله قرباناً ، أى : تقربا

السابع : أن لا يكون مفصولا عن معموله ، ولهذا ردوا على من قال فى (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) إنه معمول لرجعه ، لأنه قد فصل بينهما بالخبر

الثامن : أن لا يكون مؤخراً عنه ، فلا يجوز : أعْجَبَنِي زَيْدًا ضَرْبُكَ ، وأجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور ، واستدلَّ بقوله تعالى : (لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) وقولهم : اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجًا وَمَخْرَجًا

* * *

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المضاف ، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان : مضاف للفاعل ، كقوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) (وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) ومضاف للمفعول ، كقوله :

١٢٣ — أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ
إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلَا

الشاهد فيه : قوله « رحمن » فإنه ، على ما بينا فى الإعراب وعلى ما أشار إليه المؤلف ، معمول لقول محذوف ، والقول المحذوف مصدر ، فيكون فى البيت إعمال المصدر وهو محذوف ، ولنا فى هذا التخريج مقال لا تتسع لذكره هذه اللمحة

١٢٣ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « إن » حرف توكيد ونصب « ظلم » اسم إن ، وهو مضاف ونفس من « نفسه » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وضمير الغائب العائد إلى المرء الآتى مضاف إليه « المرء »

وقوله عليه الصلاة والسلام « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »

وبيت الكتاب ، أى : كتاب سيبويه ، قال الشاعر :

١٢٤ — تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

فاعل بظلم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بين » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يصنها » يصن : فعـــل مضارع مجروم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة إذا إليها « عن هوى » جار ومجرور متعلق بيصن « يغلب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى « العقلا » مفعول به ليغلب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة لهوى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « ظلم نفسه المرء » حيث أضاف المصدر الذى هو ظلم إلى مفعوله الذى هو قوله « نفسه » ثم أتى بفاعله بعد ذلك وهو قوله « المرء » وليس يجوز لك أن تجعل قوله « نفسه » فاعل المصدر وقوله « المرء » مفعوله لأمرين : الأول : أن الرواية وردت برفع « المرء » فلزم أن يكون فاعلا ، الثانى : أنه يلزم على جعل « نفسه » فاعلا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، فافهم ذلك

١٢٤ — هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقة ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن عقيل (ج ٢ ص ٧٨ رقم ٢٥٠)

اللغة : « تنفى » أراد تدفع « هاجرة » هى نصف النهار « الدراهيم » جمع درهم ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء ، وقيل : مفردها درهام ، كقرطاس وقراطيس « تنقاد » هو مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر « الصيارف » جمع صيرفى

الثانى : المنون ؛ وإعماله أقيس من إعمال المضاف ؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير ، كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) تقديره : أو أن يطعم فى يوم ذى مسغبة يتيما

الثالث : المعرف بأل ، وإعماله شاذ قياسا واستعمالا كقوله :

١٢٥ — عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمُسِيءِ إِلٰهُهُ
وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا

المعنى : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض فى وقت الظهيرة واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفى الناقد الدراهم ، وكنى بذلك كله عن سرعة سيرها

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وها : مضاف إليه « الحصى » مفعول به « فى كل » جار ومجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه « نفى » مفعول مطلق ، عامله تنفى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الدراهيم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « تنقاد » فاعل نفى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الصيارف » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « نفى الدراهيم تنقاد » حيث أضاف المصدر وهو قوله نفى ، إلى مفعوله وهو قوله الدراهيم ، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعا وهو قوله تنقاد ، ومثله فى ذلك قوله الأقيشر الأسدى :

أَفْنَى تِلَادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

فقرع : مصدر ، وهو مضاف إلى القواقيز من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله « أفواه » فاعل لذلك المصدر

١٢٥ — وهذا البيت لم أقف له على نسبة الى قائل معين

أى : عجبت من أن رَزَقَ المسيءَ إلهُه ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا

* * *

ص - وَاسمُ الفَاعِلِ كَضَارِبٍ وَمُكرِمٍ ؛ فَإنْ كَانَ بأَلْ عَمِلَ مُطْلقاً أوْ مُجَرَّدًا فَبِشَرْطَيْنِ : كَوْنُهُ حالًا أوِ اسْتِقْبَالًا ، واعْتِمَادُهُ على نَفْيٍ أوِ اسْتِفْهَامٍ أوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أوْ مَوْصُوفٍ ، و (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) على حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلافاً لِلْكِسَائِيِّ ، و « خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ » على التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ ، وتَقْدِيرُهُ خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ ، خِلافاً لِلأَخْفَشِ

والمِثَالُ ؛ وَهُوَ مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إلى فَعَّالٍ أوْ فَعُولٍ أوْ مِفْعَالٍ ، بِكَثْرَةٍ ، أوْ فَعِيلٍ أوْ فَعِلٍ ، بِقِلَّةٍ ، نَحْوُ « أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ »

الإعراب : « عجبت » فعل وفاعل « من الرزق » جار ومجرور متعلق بعجب ، والرزق مضاف و « المسيء » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « إلهه » إله : فاعل المصدر ، والضمير مضاف إليه « ومن ترك » الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك مضاف و « بعض » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف و« الصالحين » مضاف إليه « فقيرا » حال من بعض الصالحين

الشاهد فيه : قوله « الرزق المسيء إلهه » حيث أضاف المصدر المقرون بأل ، وهو قوله الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله المسيء ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله إلهه ، وإعماله مع كونه مقترنا بأل شاذ فى القياس والاستعمال ، أما شذوذه فى القياس فلأنه إنما عمل بالحمل على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل ، وأما فى الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر

س - النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسم الفاعل وهو « الوصف ، الدال على الفاعل ، الجارى على حركات المضارع وسكناته » كضارب ، ومكرم ، ولا يخلو : إما أن يكون بأل ، أو مجردا منها

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا ، تقول : جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا ، وذلك لأن أل هذه موصولة ؛ وضارب حال محل ضرب إن أردت المضى ، أو يضرب إن أردت غيره ، والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله ، قال امرؤ القيس :

١٢٦ — القَاتِلِينَ المَلِكَ الْحُلاحِلَا خَيْرَ مَعدٍّ حَسَباً ونَائِلا

---

١٢٦ — هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم ، وقبل هذا البيت قوله :

وَاللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِى بَاطِلَا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وكَاهِلَا

اللغة : « أبير » أهلك ، « مالكا وكاهلا » قبيلتان ، « الحلاحل » بضم الحاء الأولى — السيد الشجاع ، أو العظيم المروءة ، « حسبا » هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه ، « نائلا » عطاء وجودا

الإعراب : « القاتلين » صفة لقوله مالكا وكاهلا فى البيت السابق عليه والذى أنشدناه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، « الملك » مفعول به للقاتلين لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، « الحلاحلا » صفة للملك ، وصفة المنصوب منصوبة ، والألف للاطلاق ، « خير » صفة ثانية للملك ، « معد » مضاف إليه ، « حسبا » تمييز ، « ونائلا » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو

وإن كان مجردا منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى المضيِّ ، وخالف فى ذلك الكسائى وهشام وابن جنى فأجازوا إعماله إذا كان بمعنى الماضى ، واستدلوا بقوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالْوَصِيدِ) وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ؛ ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يبسط ذراعيه ، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : (ونُقَلِّبُهُمْ) ولم يقل وقلبناهم .

الشرط الثانى : أن يعتمد على نفى ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، مثال النفى قوله :

٣٨ — خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أنتُمَا ۞

فأنتما : فاعل بواف لاعتماده على النفى ؛ ومثال الاستفهام قوله :

٣٩ — أقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أمْ نَوَوْا ظَعَناً

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى : (إنَّ اللهَ بالِغٌ أمْرَهُ)

قوله « القاتلين » فى المفعول ، مع كونه دالا على المضى ، لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بأل ، ولو كان مجردا منها لما أعمله

٣٨ — قد مضى قولنا فى هذا البيت ، وبينا وجه الاستشهاد به (انظر ص ١٣٠) من هذا الكتاب

٣٩ — وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا يحتاج معه إلى إعادة شىء عنه (انظر ص ١٣٢) من هذا الكتاب

ومثال اعتماده على الموصوف قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا »

وقول الشاعر :

١٢٧ — إِنِّى حَلَفْتُ برافِعِينَ أَكُفَّهُمْ

بَيْنَ الْحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضَىْ زَمْزَمِ

أى : بقوم رافعين ، وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شىء من ذلك ، واستدل بقوله :

---

١٢٧ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « الحطيم » بحاء مهملة مفتوحة - اسم لحجر مكة « زمزم » اسم لبئر معروفة فى مكة بجوار البيت

الاعراب : « إنى » إن حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « حلفت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « برافعين » جار ومجرور متعلق بحلف « أكفهم » أكف : مفعول به لرافعين لكونه اسم فاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بين » ظرف متعلق برافعين « الحطيم » مضاف إليه « وبين » الواو عاطفة ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وهو مضاف و « حوضى » مضاف إليه ، منصوب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى وهو مضاف و « زمزم » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « برافعين أكفهم » حيث أعمل جمع اسم الفاعل ، وهو قوله « رافعين » عمل الفعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله « أكفهم » لكونه معتمداً على موصوف محذوف ، إذ التقدير : حلفت برجال رافعين أكفهم ، وأنت خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور

١٢٨ — خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

١٢٨ — نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيئ ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٤٤) والأشمونى (ج ١ ص ٢٥١ رقم ١٣٩) وابن عقيل (ج ١ ص ١١٠ رقم ٤٢)

اللغة : « خبير » من الخبرة ، وهى العلم بالشىء « بنو لهب » جماعة من بنى نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم « ملغيا » اسم فاعل ، من ألغى ، وهو بمعنى مهمل

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة فإذا قال أحدهم كلاما فصدقه ولا تهمل ما يذكره لك إذا زجر أو عاف

الإعراب : « خبير » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بنو » فاعل بخبير سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « لهب » مضاف إليه ، هذا إعراب الأخفش ، وستعرف ما فيه « فلا » الفاء حرف دال على التفريع ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ملغيا » خبرتك ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « مقالة » مفعول لقوله ملغيا ، وهو مضاف و « لهبى » مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : اذا مرت الطير ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا اليها « مرّت » مرّ : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب إذا يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغيا مقالة لهبى

الشاهد فيه : قوله « خبير بنو لهب » فإن الأخفش زعم أن قوله « خبير » مبتدأ ، وأن قوله « بنو لهب » فاعل سدّ مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل وإن لم يسبقه نفى أو استفهام ، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفى أو الاستفهام ، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذى ذكره

وذلك لأن « بنو لهب » فاعل بخبير مع أن خبيراً لم يعتمد. وأجيب بأنا نحمله على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخبير: خبره؛ ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع. وأجيب بأنّ فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى: (والمَلائِكةُ بَعْدَ ذٰلِكَ ظَهِيرٌ)

النوع الرابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل: أمثلة المبالغة، وهى خمسة: فَعَّالٌ، وفَعُولٌ، ومِفْعالٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِلٌ، قال الشاعر:

١٢٩ — أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْها جِلَالَها

وَلَيْسَ بَوَلَّاجِ الْخَوالِفِ أَعْقَلَا

الأخفش، وقالوا إن قوله « خبير » خبر مقدم، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خبير، واعترض عليهم أنصار الأخفش بأنّ قوله « بنو لهب » جمع، و « خبير » مفرد، فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع فى قولنا، والجواب على ذلك أن نقول: إن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع فأخبر بها عن كل واحد، وقد ورد ذلك فى نحو قوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير) فسقط هذا الاعتراض وسلم قول الجمهور

١٢٩ — البيت للقلاخ بن حزن بن جناب، والقلاخ بضم القاف وبعدها لام مفتوحة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (ج ٢ ص ٨٦ رقم ٢٥٥) والمؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٤٣) وفى الشذور (رقم ٢٠٧ ص ٣٤٨)

اللغة: « جلالها » بكسر الجيم - جمع جل، وأراد بها الدروع وما يلبس فى الحرب « ولاج » كثير الولوج وهو الدخول « الخوالف » جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد هنا الخيمة نفسها من إطلاق اسم الجزء على الكل، وكنى بذلك عن أنه لا يغير على حرمات غيره « أعقلا » الأعقل: هو الذى تصطك ركبتاه من الفزع

وقال الآخر :

١٣٠ — ✡ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ✡

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى قوله « بأرفع » فى بيت سابق سنذكره آخر الإعراب « الحرب » مضاف إليه « لباساً » حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس وإلى بمعنى اللام « جلالها » جلال : مفعول به للباس ، وضمير الحرب مضاف إليه « وليس » الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بولاج » الباء حرف جر زائد ، ولاج : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهو مضاف و « الخوالف » مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان لليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والبيت الذى وعدنا بإنشاده هو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

١٣٠ — هذا الشاهد صدر بيت لأبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له يرثى فيها أمية بن المغيرة المخزومى ، وعجزه قوله :

✡ إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ ✡

وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٤٤) وفى الشذور (رقم ٢٠٨ ص ٣٤٩)

اللغة : « سوق » جمع ساق « سمان » جمع سمينة ، يريد أنه ينحر للأضياف السمين من إبله ويضرب سوقها بسيفه

الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، أى : أنت ضروب ، ونحوه « بنصل » جار ومجرور متعلق بضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به لضروب ، وهو مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه ، وضمير الغائب العائد إلى الإبل مضاف إليه « إذا » ظرفية متضمنة معنى الشرط « عدموا » فعل وفاعل « زادا » مفعول به ، والجملة فى محل جر

وقالوا : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » ، و « اللهُ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ »

وقال الشاعر :

١٣١ — أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]

بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لامحل لها من الإعراب جواب إذا ، لأنها شرطية غير عاملة جزما

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » لأنه أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله ضروب ، إعمال اسم الفاعل : فنصب بها المفعول ، وهو قوله « سوق سمانها » لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفا كما قررناه فى الإعراب .

١٣١ — هذا البيت لزيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وقد أنشده ابن عقيل (ج ٢ ص ٨٨ رقم ٢٥٨) والمؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٤٥) وفى الشذور (رقم ٢٠٩ ص ٣٥٠)

اللغة : « جحاش » جمع جحش ، وهو ولد الحمار « الكرملين » تثنية كرمل — بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة — وهو ماء بجبل من جبال طيئ « فديد » صوت

المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالمطعن والقدح ، وأنا لا أباليهم ولا أعبأبهم ، لأنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصيح وتصوت

الإعراب : « أتانى » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين

وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأول ، وأقلها استعمالا الأخيران ، وكلها تقتضى تكرار الفعل ، فلا يقال « ضَرَّاب » لمن ضرب مرة واحدة ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم فى ذلك السماع ، والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ، ولم يجز الكوفيون إعمال شىء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها ، ويرد عليهم قول العرب « أَمَّا الْعَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ » ، ولم يجز بعض البصريين إعمال فَعِيلٍ وفَعِل ، وأجاز الجرمى إعمال فَعِل دون فعيل ، لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم

* * *

فى الأسم المفرد « عرضى » مفعول به لقوله مزقون ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى ، أى : أتانى تمزيقهم عرضى « جحاش » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هم جحاش ، وهو مضاف و« الكرملين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو قوله جحاش

الشاهد فيه : قوله « مزقون » عرضى » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون ؛ فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده ، وبالتالى إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله عرضى ، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور فى الكلام وهو اسم أن ، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به .

ص - وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، كَمَضْرُوب ومُكْرَم ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ

ش - النوع الخامس من الأسماء التى تعمل عمل الفعل : اسم المفعول كَمَضْرُوب ومُكْرَم

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا ؛ تقول : « جَاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ » فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله ؛ كما تقول : جَاءَنِي الَّذِى ضُرِبَ عَبْدُهُ ، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه ؛ لاعتماده على الألف واللام ، وتقول : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ ، فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال ، ولايجوز أن تقول : مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ ، وأنت تريد الماضى خلافا للكسائى ، ولا أن تقول : مَضْرُوبٌ الزَّيْدَان ؛ لعدم الاعتماد ، خلافا للأخفش

* * *

ص - والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّى لِوَاحِد ، وهِىَ : الصِّفَةُ الْمَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لإفادَةِ الثُّبُوتِ كَ « حَسَنٍ ، وظَرِيفٍ ، وطَاهِرٍ ، وضَامِرٍ » ، ولا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا ، ولا يكونُ أَجْنَبِياً ؛ ويُرْفَعُ على الفاعِلِيَّةِ أَوِ الإبْدَالِ ، ويُنْصَبُ على التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بالْمَفْعُولِ بِهِ ، والثَّانِي يَتَعَيَّنُ فى الْمَعْرِفَةِ ؛ ويُخْفَضُ بالإضافَةِ

ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل : الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد

وهى : « الصفة المَصُوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث»

مثال ذلك « حسن » فى قولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ » فحسن صفة ؛ لأن الصفة مادل على حدث وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهى مصوغة لغير تفضيل قطعاً ؛ لأن الصفات الدالة على التفضيل هى الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر ، وهذه ليست كذلك ، وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها ، وهو الْحُسْن ، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث ، وأعنى بذلك أنها تفيد أن الحسن فى المثال المذكور ثابت لوجه الرجل ، وليس بحادث متجدد ، وهذا بخلاف اسمى الفاعل والمفعول ؛ فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد ؛ ألا ترى أنك تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمْراً ، فتجد « ضاربا » مفيدا لحدوث الضرب وتجدده ، وكذلك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ »

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ؛ لكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكونها لم يقصد بها الحدوث ؛ فهى مباينة للفعل ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه فى العمل ، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع ؛ فتقول : حَسَنٌ ، وحَسَنَةٌ ، وحَسَنَانِ ، وحَسَنَتَانِ ، وحَسَنُونَ ، وحَسَنَاتٌ ، كما تقول فى اسم الفاعل : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات . وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر ؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، أى : فى غالب

أحواله : فلهذا لايجوز أن يشبه باسم الفاعل . وقولى « المتعدى إلى واحد » إشارة إلى أنها لاتنصب إلا اسما واحدا ، ولم تشبه باسم المفعول ؛ لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ، ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل ومرفوعه نائب فاعل

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل فى أمور :

أحدها : أنها تارة لاتجرى على حركات المضارع وسكناته ، وتارة تجرى ، فالأول كحَسَن وظَرِيف ، ألا ترى أنهما لايجاريان يَحْسُنُ ويَظْرُفُ ، والثانى نحو : طاهر ، وضامر ، ألا ترى أنهما يجاريان يَطْهُرُ ويَضْمُرُ ، والقسم الأول هو الغالب ، حتى إن فى كلام بعضهم أنه لازم وليس كذلك ، وقد نبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمى مثال مالا يجارى ، وهذا بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مُجَارٍ ليَضْرِب

فإن قلت : هذا منتقض بداخل ويَدْخُل ؛ فإن الضمة لا تقابل الكسرة

قلت : المعتبر فى المجاراة تَقَابُلُ حركة بحركة لا حركة بعينها

فإن قلت : كيف تصنع بقائم ويَقُوم ، فإن ثانى قائم ساكن وثانى يقوم متحرك ؟

قلت : الحركة فى ثانى يَقُوم منقولة من ثالثه ، والأصل يَقوُم كيَدْخل فنقلت لعلة تصريفية .

الثانى : أنها تدل على الثبوت ، واسم الفاعل يدل على الحدوث

الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضى وللحال وللمستقبل ، وهى لا تكون للماضى المنقطع ولا لما يقع ، وإنما تكون للحال الدائم ، وهذا هو الأصل فى باب الصفات ، وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثانى ، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحدّ ومن الأمثلة

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول « زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ » بنصب الوجه ، ويجوز فى اسم الفاعل أن تقول « زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ » وذلك لضعف الصفة لكونها فرعا عن فرع ؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل ؛ بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه قوى لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل

الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبيا ، بل سببيا ، ونعنى بالسببى واحدا من أمور ثلاثة : الأول : أن يكون متصلا بضمير الموصوف ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » الثانى : أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ » لأن أل قائمة مقام الضمير المضاف إليه ، الثالث : أن يكون مُقَدَّراً معه ضميرُ الموصوف كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » أى : وجها منه ، ولا يكون أجنبيا ، لا تقول « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرا » وهذا بخلاف اسم الفاعل ؛ فإن معموله يكون سببيا كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ » ويكون أجنبيا كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرا »

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » وذلك على ضربين : أحدهما : الفاعلية ، وهو متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير ، لأنه لايكون للشيء فاعلان ، والثانى : الإبدال من ضمير مستتر فى الوصف ، أجاز ذلك الفارسى ، وخرج عليه قوله تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ) فقدر فى (مفتحة) ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل ، وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل .

الوجه الثانى : النصب ، فلا يخلو : إما أن يكون نكرة كقولك « وَجْهاً » أو معرفة كقولك « الْوَجْهَ » فإن كان نكرةً فنصبه على وجهين أحدهما : أن يكون على التمييز ، وهو الأرجح ؛ والثانى [أن يكون منصوبا] على التشبيه بالمفعول به ؛ فإن كان معرفة تَعَيَّنَ أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، لأن التمييز لايكون معرفة ، خلافا للكوفيين

الوجه الثالث : الجر ، وذلك بإضافة الصفة ؛ وعلى هذا الوجه ووجه النصب فى الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية

وأصل هذه الأوجه الرفع ، وهو دونها فى المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الخفض

* * *

ص - واسْمُ التَّفْضِيلِ ، وهو : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على المُشارَكَةِ والزِّيادةِ

كـ« أكْرَم » ، ويُسْتَعْمَلُ بمِنْ ، ومُضافًا لنَكِرَةٍ ، فيُفْرَدُ ويُذَكَّرُ ، وبأَلْ فيُطابِقُ ، ومُضافا لِمَعْرِفةٍ فوَجْهانِ ، ولا يَنْصِبُ المفْعُولَ مُطْلَقا ، ولا يَرْفَعُ فى الغالِبِ ظاهِراً إلا فى مسْأَلَةِ الكُحْلِ

ش - النوع السابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل : اسم التفضيل

وهو « الصفة الدالة على المشاركة والزيادة » ، نحو : أفضل ، وأعلم ، وأكثر

وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازما للإفراد والتذكير ، وذلك فى صورتين : إحداهما أن يكون بعده « مِنْ » جارَّةً للمفضول ، كقولك : « زَيْدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، والزَّيْدان أفضلُ من عَمْرٍو ، والزَّيْدُون أفضل من عَمْرٍو ، وهِنْدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، والْهِنْدانِ أفضلُ من عَمْرٍو ، والْهِنداتُ أفضلُ من عَمْرٍو » ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى : (إذْ قالوا لَيُوسُفُ وأخوهُ أَحَبُّ إلى أبينا مِنَّا) وقال الله تعالى : (قُلْ إنْ كانَ آباؤُكم وأبناؤُكم وإخوانُكمْ وأزْواجُكمْ وعَشِيرَتُكمْ وأموالٌ اقْتَرَفْتُموها وتِجارَةٌ تخشَوْنَ كَسادَها ومَساكِنُ تَرْضَوْنَها أَحَبَّ إليكمْ من اللهِ ورَسُوله وجِهادٍ فى سَبيلِهِ) فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين ، وفى الثانية مع الجماعة ، الثانية : أن يكون مضافا إلى نكرة فتقول : « زَيْدٌ أفضلُ رَجُلٍ ، والزَّيْدَانِ أفضلُ رَجُلَيْن ، والزَّيْدُونَ أفضلُ رِجالٍ ، وهِنْدٌ أفضلُ امْرَأةٍ ، والْهِنْدانِ أفضلُ امْرَأَتَيْنِ ، والْهِنْداتُ

أفضلُ نِسْوَةٍ »

وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه ، وذلك إذا كان بأل نحو : « زَيْدٌ الأفضلُ والزَّيْدَانِ الأفضلانِ ، والزَّيْدُونَ الأفضلونَ ، وهِنْدٌ الفُضْلَى ، والهِنْدانِ الفُضْلَيانِ ، والهِنْداتُ الفُضْلَياتُ أو الفُضَّل »

وحالة يكون فيها جائز الوجهين : المطابقة ، وعدمها ، وذلك إذا كان مضافا لمعرفة ، تقول « الزيدان أفضل القوم » وإن شئت قلت أفضلا القوم » وكذلك فى الباقى ، وعدم المطابقة أفصح ، قال الله تعالى : (ولَتَجِدَنَّهُمْ أحْرَصَ النَّاسِ) ولم يقل « أحْرَصِى » بالياء ، وقال الله تعالى : (وكذلِكَ جَعَلْنا فى كلِّ قَرْيةٍ أكابِرَ مُجْرِميها) فطابق ، ولم يقل « أكبر مجرميها » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، ورد عليه بهذه الآية

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقا ، ولهذا قالوا فى قوله تعالى (إنَّ رَبَّكَ هُو أعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عنْ سَبيلِه) : إنَّ « مَنْ » ليست مفعولا بأعلم ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافا إليه ؛ لأن أفعل بعض مايضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أى : يعلم من يضل

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق ، تقول : « زيدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » فيكون فى « أفْضَل » ضمير مستتر عائد على زيد ، وهل يرفع الظاهر مطلقا أو فى بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ؛ فبعضهم

يرفع به مطلقا ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فتخفض أفضلَ بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهى لغة قليلة ، وأكثرهم يوجب رفع أفضل فى ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر [1] ، وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد عليه ، ولا يرفع أكثرهم بأفعَلَ الاسمَ الظاهر إلا فى مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون فى الكلام نفى ، بعده اسم جنس ، موصوف باسم التفضيل ، بعده اسم مُفَضَّل على نفسه باعتبارين ، مثال ذلك قولهم « مَارَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ » وقول الشاعر :

١٣٢ — مَارَأَيْتُ آمْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْـ بَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَاابْنَ سِنَانِ

---

(١) وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لرجل ؛ فالفرق بين الوجهين أن النعت فى الوجه الأول مفرد وهو فى الوجه الثانى جملة ، وأفعل التفضيل غير متحمل للضمير فى الوجه الأول لأن الاسم الظاهر مرفوع به والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلا واحدا وهو فى الوجه الثانى متحمل للضمير لأن الاسم الظاهر غير معمول له

١٣٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد يتوهم أنه لزهير ابن أبى سلمى المزنى ، لذكر ابن سنان فيه ، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المرى ولكنه ليس من شعره الذى رواه وشرحه الأعلم الشنتمرى

اللغة : « البذل » العطاء والجود

الإعراب : « ما » نافية « رأيت » فعل وفاعل « امرأ » مفعول به « أحب » نعت « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل أحب « منه إليك » جاران ومجروران يتعلقان بأحب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وسنان مضاف إليه

وكذلك لو كان مكان النفى استفهام، كقولك: « هَلْ رَأَيْتَ رَجُلًا أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ » أو نهى، نحو: لَا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ.

✡ ✡ ✡

ص ـ بَابُ التَّوَابِعِ: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِى إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ:

ش ـ التوابع عبارة عن الكلمات التى لا يَمَسُّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهى خمسة: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، وعَدَّها الزجاجىُّ وغيره أربعة، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف

✡ ✡ ✡

ص ـ النَّعْتُ، وَهُوَ: التَّابِعُ، الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ، الْمُبَيِّنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ

ش ـ « التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة، و « المشتق أو المؤول

الشاهد فيه: قوله « أحب ... البذل » حيث رفع أفعل التفضيل، الذى هو قوله « أحب »، الاسم الظاهر غير السببى، وهو قوله « البذل »؛ لكون اسم التفضيل وقع وصفا لاسم جنس، وهو قوله « امرأ »، مسبوق بنفى، وهو المذكور فى قوله « مارأيت »، والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ألا ترى أن « البذل » باعتبار كونه محبوبا لابن سنان غيره باعتبار كونه محبوبا لغيره، وهذا هو الذى يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل

به » مخرجٌ لبقية التوابع ، فإنها لا تكون مشتقة ولا مُؤَوَّلة به [1] ، ألا ترى أنك تقول فى التوكيد « جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ » و « جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ » وفى البيان والبدل « جَاءَ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ » وفى عطف النسق « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » فنجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها [1] ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظى ، فإنه قد يجىء مشتقا كقولك : « جاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ الْفَاضِلُ » الأول نعت والثانى توكيد لفظى ، فلهذا أخرجته بقولى « المباين للفظ متبوعه »

فإن قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك فى البيان والبدل قولك « قال أبو بكر الصِّدِّيقُ » و « قال عُمَرُ الْفَارُوقُ » وفى عطف النسق « رأيت كاتباً وشاعراً »

قلت : الصِّدِّيق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضى الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو ؛ و « شاعرا » فى المثال المذكور نعت حذف منعوته ؛ وذلك المنعوت هو المعطوف ، وكذلك « كاتباً » ليس مفعولا فى الحقيقة ؛ إنما هو صفة للمفعول ، والأصل رأيت رجلا شاعرا ورجلا كاتباً

* * *

ص - وفائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ ، أَوْ تَوْضِيحٌ ، أَوْ مَدْحٌ ، أَوْ ذَمٌّ ، أَوْ تَرَحُّمٌ ، أَوْ تَوْكِيدٌ

(١) لا يخفى على ذى فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم ؛ وهذا مما لا ينكره أحد ؛ فمعنى قول الشارح : إن التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به ، أنه لا يشترط فيها ذلك كما يشترط فى النعت

ش - فائدة النعت : إما تخصيص نكرة ، كقولك : « مررتُ برَجُلٍ كاتِبٍ » أو توضيحُ معرفةٍ ، كقولك « مَرَرْتُ بزَيْدٍ الْخَيَّاطِ » أو مدح ، نحو (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ) أو ذم ، نحو : « أَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرجيم » أو ترحّم ، نحو : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ » أو توكيد ، نحو قوله تعالى : (تِلكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ) (فإذا نُفِخَ فى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)

* * *

ص - ويَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فى وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعْرابِ ، ومِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ ، ثُمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِراً تَبِعَ فى وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإفْرادِ وفَرْعَيْهِ ، وإلاَّ فهُوَ كالفِعْلِ ، والأحْسَنُ « جاءَنى رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ » ثُمَّ « قاعِدٌ » ثُمَّ « قاعِدُونَ »

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب ، وجر ، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان ، وبحسب التنكير والتعريف حالتان ؛ فهذه عشرة أحوال للاسم

ولا يكون الاسم عليها كلها فى وقت واحد ؛ لما فى بعضها من التضادّ ، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعا منصوباً مجروراً ، ولا معرفا منكرا ، ولا مفرداً مثنى مجموعا ، ولا مذكرا مؤنثاً

وإنما يجتمع فيه منها فى الوقت الواحد أربعة أمور ، وهى من كل قسم واحد ، تقول : « جاءنى زيد » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف

والرفع ، فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكيرُ بدل التعريف وبقيةُ الأوجه ، فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه ، فإن جئت مكانه بهِنْدٍ ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه ؛ فإن قلت « رَأَيْتُ زَيدًا » أو « مَرَرْتُ بزَيْد » ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه

ووقع فى عبارة بعض المعربين أن النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة ؛ ويعنون بذلك أنه يتبعه فى الأمور الأربعة التى يكون عليها ، وليس كذلك ؛ وإنما حكمه أنه يتبعه فى اثنين من خمسة دائما ، وهما : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، ولا يجوز فى شىء من النعوت أن يخالف منعوته فى الإعراب ، ولا أن يخالفه فى التعريف والتنكير

فان قلت : هذا منتقض بقولهم « هٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » فوصفوا المرفوع ، وهو الجحر ، بالمخفوض ، وهو « خَرِبٍ » ، وبقوله تعالى : (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الذِى جَمَعَ مالًا وعَدَّدَهُ) فوصف النكرة ، وهى (كل همزة لمزة) ، بالمعرفة ، وهو (الذى جمع) ، وبقوله تعالى : (حٰمٓ تَنْزِيلُ الكِتابِ مِنَ اللهِ العزيزِ العَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ ذِى الطَّوْلِ) فوصف المعرفة ، وهو اسم الله تعالى ، بالنكرة ، وهى (شديد العقاب) وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال ، ألا ترى أن المعنى شديد عقابُهُ ، لا ينفك

فى المعنى عن ذلك

قلت : أما قولهم « هـذا جحر ضب خرب » فأكثر العرب ترفع خربا ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض ؛ كما قال الشاعر :

* قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ (١) *

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هـذا الوجه ففى « خرب » ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة ، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته فى الإعراب ، كما أنا نقول : إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصرى] (الْحَمْدِ لِلّٰهِ) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ، ولا يمنع أيضا قولهم فى الحكاية « مَنْ زَيْداً » بالنصب ، أو « مَنْ زَيْد » بالخفض ، إذا سألتَ مَنْ قال : رأيتُ زيداً ، أو مررت بزيد ، وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب . وقد تبين بهذا صحة قولنا : إن النعت لا بد أن يتبع منعوته فى إعرابه وتعريفه وتنكيره .

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية — وهى : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث — فإنه يعطى منها ما يعطى الفعلُ الذى يحلُّ محله فى ذلك الكلام ؛ فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه فى اثنين منها ، وكَمَلَتْ له حينئذٍ الموافقةُ فى أربعة من عشرة كما قال المعربون تقول : « مَرَرْتُ

(١) هذا مثل من أمثال العهد الإسلامى يوافق نصف بيت من الرجز

برَجُلٍ قائِمٍ » و « بِرَجُلَيْنِ قائِمَيْنِ » و « بِرِجالٍ قائِمِينَ » و « بامْرَأةٍ قائِمَةٍ » و « بامْرَأتَيْنِ قائِمَتَيْنِ » و « بِنِساءٍ قائِماتٍ » كما تقول فى الفعل : مَرَرْتُ برجل قام ، وبرجلين قامَا ، وبرجال قامُوا ، وبامرأة قامَتْ ، وبامرأتين قامَتَا ، وبنساء قُمْنَ ؛ وإن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذى يحل محله يكون كذلك ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ » فتؤنث الصفة لتأنيث الأمّ ؛ ولا تلتفت لكون الموصوف مذكرا ؛ لأنك تقول فى الفعل : قامَتْ أُمُّهُ ، وتقول فى عكسه : « مَرَرتُ بامْرَأةٍ قائِمٍ أَبُوهَا » فتذكر الصفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثا ؛ لأنك تقول فى الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعا ، كما يجب ذلك فى الفعل ، فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قائِمٍ أَبَوَاهُمَا » و « بِرِجالٍ قائِمٍ آبَاؤُهُمْ » كما تقول : قام أبواهما ، وقام آباؤهم ، ومن قال « قاما أبواهما » و « أكلونى البراغيث » ؛ ثنى الوصف وجمعه جمع السلامة ، فقال « قائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » و « قائِمِينَ آبَاؤُهُمْ » ، وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير ، إذا كان الاسم المرفوع جمعا ، فتقول : « مَرَرْتُ بِرِجالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ » و « بِرِجالٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذى هو أحسن من جمع التصحيح .

* * *

ص - وَيجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ٱدِّعَاءً : رَفْعاً بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَنَصباً بِتَقْدِيرِ أَعْنِى أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ

ش - إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة جاز لك فى الصفة : الإتباع ، والقطع ؛ مثال ذلك فى صفة المدح « الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْحَمِيد » أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الإتباع ، والنصْبَ بتقدير أمدح ، والرفعَ بتقدير هو ؛ وقال : « سمعنا بعض العرب يقول : (الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ) بالنصب ، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية » اه ، ومثاله فى صفة الذم (وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحطب) قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم ، ومثاله فى صفة الترحم « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمِسكِينِ » يجوز فيه الخفض على الإتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أرْحَمُ ، ومثاله فى صفة الإيضاح « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ » يجوز فيه الخفض على الإتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أعنى

ولا فرق فى جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حقيقة أو ادعاء ؛ فالأول مشهور ، وقد ذكرنا أمثلته ، والثانى نص عليه سيبويه فى كتابه ، فقال : « وقد يجوز أن تقول مَرَرْتُ بِقَومِكَ الكِرَامُ ؛ يعنى بالنصب أو بالرفع : إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم . . . ثم قال : نزَّلتهم هذه المنزلة ؛ وإن كان لم يعرفهم » اه

* * *

ص - وَالتَّوْكِيدُ ، وَهُو إِمَّا لَفْظِىٌّ ، نَحْوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

وَنَحْوُ ۞ أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ آحْبِسِ آحْبِسِ ۞ وَنَحْوُ ۞ لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ۞ وليس منه (دَكًّا دَكًّا) و (صَفًّا صَفًّا)

الثانى من التوابع : التوكيد ، ويقال فيه أيضا التأكيد - بالهمزة - وبإبدالها ألفا على القياس فى نحو فأس ورأس .

وهو ضربان : لفظى ، ومعنوى

والكلام الآن فى اللفظى ، وهو : إعادة اللفظ الأول بعينه ؛ سواء كان اسما كقوله :

١٣٣ — أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ

---

١٣٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشى ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٣٨) وفى شذور الذهب (رقم ١٠٦ ص ١٩٧)

الإعراب : « أخاك » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، تقديره الزم أخاك ، مثلا ، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « أخاك » تأكيد للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية للجنس « أخا » اسم لا « له » خبر لا ، وفى هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه العجالة فانظر فيه بحثا مستفيضا فى شرحنا على شرح الأشمونى ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا بغير » جاران ومجروران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه

وانتصاب «أخاك» الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما ؛ والثانى تأكيد له ، أو فعلا كقوله :

١٣٤ — فأينَ إلى أين النَّجاءُ ببَغْلَتى أتاكِ أتاكِ اللَّاحِقونَ آحبِسِ احْبِسِ

الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن هذا توكيد لفظى ، ذكر الثانى فيه تقوية للأول ، ونصب الأول من باب الإغراء ، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ؛ ألا ترى أن المتكلم يغرى بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ولا يقطع حبل مودته ، وحذف العامل فى الاسم الأول فى مثل هذه العبارة واجب لايجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين

١٣٤ — هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وممن أنشده ابن عقيل (ج ١ ص ١٦٠ رقم ٢٨٧) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٦٣)

الإعراب : « أين » اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ، كما ذكره المؤلف ، ولو جعلته معمولا لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فإلى أين ، لم تكن قد أبعدت « إلى أين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النجاء » مبتدأ مؤخر « ببغلتى » جار ومجرور متعلق بالنجاء ، وياء المتكلم مضاف إليه « أتاك » أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير الخطاب مفعول به « أتاك » تأكيد للسابق « اللاحقون » فاعل لأتى الأول « احبس » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « احبس » فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة

الشاهد فيه : قوله « أتاك أتاك اللاحقون » وقوله « احبس احبس » فان فى كل من العبارتين تأكيداً لفظيا ، فأما الأولى فان « أتاك » الثانية ذكرت تأكيدا للأولى ، ولا فاعل للثانية ، ومن الناس من زعم أن قوله « اللاحقون »

وتقدير البيت فأين تذهب إلى أين النجاء ببغلتى ؟ فحذف الفعل العامل فى أين الأول ، وكرر الفعل والمفعول فى قوله « أتاك أتاك » و « اللاحقون » : فاعل بأتاك الأول ، ولا فاعل للثانى ؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد لا ليسند إلى شىء ، وقيل : إنه فاعل بهما معا ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نُزِّلا منزلة الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما تنازعا قوله « اللاحقون » ولو كان كذلك لزم أن يضمر فى أحدهما ؛ فكان يقول : أتوكِ أتاكِ اللاحقونَ ، على إعمال الثانى ، وأتاكِ أتوكِ ، على إعمال الأول ، وقوله « احبس احبس » تكرير للجملة ؛ لأن الضمير المستتر فى الفعل فى قوة الملفوظ به ، أو حرفا كقوله :

١٣٥ — لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنَّها أَخَـذَتْ عَلَى مَوَاثِقاً وعُهُودَا

تنازعه كل من الفعلين ، وهذا غير صحيح ، لأن باب التنازع يقتضى أن يعمل أحد العاملين فى المعمول وأن يضمر فى المهمل ضمير المعمول ، فكان يقال على إعمال الأول «أتاك أتوك اللاحقون» وعلى إعمال الثانى «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل أحد ذينك تبين أنه لم يجر على سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين ، وأما الثانية فان قوله « احبس » فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة

١٣٥ — هذا البيت من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وقد ذكره المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٨٧)

الإعراب : « لا » حرف نفى « لا » حرف مؤكد لسابقه « أبوح » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « بحب » جار ومجرور متعلق

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : (كَلاَّ إذا دُكَّتِ الأرْضُ دَكًّا دَكًّا وجاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفا صَفًّا) خلافا لكثيرين من النحويين ؛ لأنه جاء فى التفسير أن معناه دكا بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن معنى (صفا صفا) أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف مُحْدِقين بالجن والإنس ؛ وعلى هذا فليس الثانى فيهما تأكيدا للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : عَلَّمْتُه الْحِسابَ بَابًا بَاباً .

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن « الله أكبر الله أكبر » ، خلافا لابن جنى ؛ لأن الثانى لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثان ، بخلاف قوله « قد قامت الصلاة ، قدْ قامَت الصلاة » فإن الجملة الثانية خبر ثان جىء به لتأكيد الخبر الأول

* * *

بأبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إنّ : حرف توكيد ونصب ، والضمير العائد إلى بثنة اسم إنّ « أخذت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر إنّ « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « مواثقاً » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاعر صرفها ضرورة « وعهوداً » الواو عاطفة ، عهوداً : معطوف على مواثق

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإن لا الثانية توكيد لفظى للأولى

ص - أَوْ مَعْنَوِىٌّ ، وهُوَ بالنَّفْسِ ، والْعَيْنِ مُؤَخَّرةً عنها إنِ اجْتَمَعتا ، ويُجْمَعانِ على أَفْعُلٍ معَ غَيْرِ المُفْرَدِ ، وبِكُلٍّ لِغيْرِ مُثَنًّى إنْ تجزَّأَ بنَفْسِهِ أَوْ بِعامِلِهِ ، وبِكِلَا وكِلْتَا لهُ إنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهُ واتَّحَدَ مَعْنَى المُسْنَدِ ؛ ويُضَفْنَ لِضَمِيرِ المُؤَكَّدِ ، وبأَجْمَعَ وَجَمْعاءَ وَجَمْعِهِما غيْرَ مُضافةٍ

ش - النوع الثانى : التأكيد المعنوى ؛ وهو بألفاظ محصورة

منها « النفس ، والعين » وهما لرفع المجاز عن الذات ؛ تقول : « جاءَ زيْدٌ » فيحتمل مجىء ذاته ، ويحتمل مجىء خبره أو كتابه ، فإذا قلت « نَفْسُه » ارتفع الاحتمال الثانى ، ولا بد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد ، ولك أن تؤكد بكل منهما وحده ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ؛ تقول « جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » أو « جاءَ زيْدٌ عَيْنُهُ » أو « جاءَ زيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ » ويمتنع « جاءَ زيْدٌ عَيْنُهُ نَفْسُه » ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد ، وجمعهما على وزن أَفْعُل مع التثنية والجمع ، تقول « جاءَ الزَّيْدانِ أَنفُسُهُما أَعْيُنُهُما » و « الزَّيْدُونَ أَنفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ » و « الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ »

ومنها « كُلٌّ » وهى لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم ، تقول « جاءَ القَوْمُ » فيحتمل مجىء جميعهم ، ويحتمل مجىء بعضهم ، وأنك عبرت بالكل عن البعض ، فإذا قلت « كُلُّهُمْ » رفعت هذا الاحتمال ؛ وإنما يؤكد بها بشروط : أحدها : أن يكون المؤكد بها غير مثنى ، وهو المفرد والجمع ؛ الثانى : أن يكون متجزئاً بذاته أو بعامله ؛ فالأول كقوله

تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) والثانى كقولك « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ، ولا يجوز « جاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ » لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله ؛ الثالث : أن يَتَّصِلَ بها ضمير عائد على المؤكد ؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم (إِنَّا كُلًّا فيها) خلافا للزمخشرى والفراء

ومنها « كِلَا ، وَكِلْتَا » وهما بمنزلة كُلّ فى المعنى ، تقول « جاءَ الزَّيْدَانِ » فيحتمل مجيئهما [معًا] وهو الظاهر ، ويحتمل مجىء أحدهما وأن المراد أحد الزيدين ، كما قالوا فى قوله تعالى : (لَوْلَا نُزِّلَ هٰذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) إن معناه على رجل من إحدى القريتين ، فإذا قيل « كلاهما » اندفع الاحتمال ، وإنما يؤكد بهما بشروط : أحدها : أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين ، الثانى : أن يصح حلول الواحد محلهما ، فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال « اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « اختصم أحد الزيدين » فلا حاجة للتأكيد ، الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف فى المعنى ، فلا يجوز « ماتَ زَيْدٌ وعاشَ عَمْرٌو كِلَاهُمَا » ، الرابع : أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما .

ومنها « أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ » وجمعهما ، وهو « أَجْمَعُونَ ، وجُمَع »[1] وإنما يؤكد بهما غالباً بعد « كل » فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد ، تقول : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعَ » و « الْأُمَّةَ كُلَّهَا

(١) وجمعاوات أيضاً

جَمْعَاءَ » و « الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ » و « الإِمَاءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ » قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم « كل » قال الله تعالى : (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (وإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) وفى حديث « إِذَا صَلَّى الإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » يروى بالرفع تأكيدا للضمير ، وبالنصب على الحال ، وهو ضعيف ؛ لاستلزامه تنكيرها وهى معرفة بنية الإضافة

وقد فهم من قولى « أجمع وجمعاء وجمعهما » أنهما لا يثنيان ، فلا يقال أَجْمَعَانِ ، ولا جَمْعَاوان ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأن ذلك لم يسمع

* * *

ص - وَهُوَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ : لا يَجُوزُ أَن تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ ، وَلا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً ، ونَدَرَ

* يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

ش - ذكرت فى هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت

إحداهما : أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مخير بين المجىء بالعطف وتركه ؛ فالأول كقوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى والَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى والذى أَخْرَجَ الْمَرْعَى) وكقول الشاعر :

١٣٦ — إلى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وابْنِ الْهُمَامِ
وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فى الْمُزْدَحَمْ

والثانى كقوله تعالى: (وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أثيم) الآية

الثانية : أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة

---

١٣٦ — هذا بيت مشهور ، لكننى لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الزمخشرى فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه ، ولا نسبه العلامة السيد فى الحاشية ، ولا نسبه شارح شواهده

اللغة : « القرم » بفتح القاف وسكون الراء — هو فى الأصل الجمل المكرم الذى أعد للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم « ليث الكتيبة » أى : الشجاع الفاتك ، وأصل الليث الأسد « المزدحم » أصله مكان الازدحام ، والمراد به هنا موطن الحرب

الاعراب : « إلى الملك » جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلا « القرم » صفة للملك « وابن » معطوف عليه « الهمام » مضاف إليه « وليث » معطوف على القرم أيضا « الكتيبة » مضاف إليه « فى المزدحم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة

الشاهد فيه : عطفه الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحدا ومثله قول ابن زيابة

يَالَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فالْغَانِمِ فالآيِبِ

غير أن هذا عطف الصفات بالفاء التى تدل على الترتيب والتعقيب لما كانت نفس هذه الصفات لاتحصل إلا مترتبة متعاقبة فهو يصبح القوم بالحرب فيغنم أموالهم فيؤوب إلى أهله

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت فى الأمرين جميعا، وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت ؛ لا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُه » ، ولا «جاء القَوْمُ كُلُّهُمْ وأَجْمَعُونَ» ، وعلة ذلك أنها بمعنى واحد ، والشىء لا يعطف على نفسه ، بخلاف النعوت فإن معانيها متخالفة . وكذلك لا يجوز فى ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : جَاءَنى رَجُلٌ نَفْسُه ؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف ، فلا تجرى على النكرات ، وشذ قول الشاعر :

١٣٧ — لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

---

١٣٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٨٥)

اللغة : « شاقه » أعجبه ، وأثار شوقه

الإعراب : «لكنه» لكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسمه «شاقه» شاق : فعل ماض، والضمير الذى للغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول « ذا رجب » مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر لكن «يا» حرف نداء ، والمنادى به محذوف «ليت» حرف تمنّ ونصب « عدة » اسم ليت « حول » مضاف إليه « كله » توكيد لحول ، والهاء مضاف إليه « رجب » خبر ليت

الشاهد فيه : « حول كله » حيث أكد قوله «حول» بكل ، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا ؛ لكن المؤلف قد اختار فى أوضحه صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة » وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة

* * *

ص - وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تابِعٌ ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ ، جَامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ

ش - هذا الباب السادس من أبواب التوابع

والعطف فى اللغة : الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه ، وفى الاصطلاح ضربان : عطف نسق ، وسيأتى ، وعطف بيان والكلام الآن فيه .

وقولى « تابع » جنس يشمل التوابع الخمسة . وقولى « موضح أو مخصص » مخرج للتأكيد كـ « جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ » ولعطف النسق كـ « جاء زيدٌ وعَمْرٌو » وللبدل كقولك « أكلتُ الرَّغِيفَ ثُلثَهُ » وقولى « جامد » مخرج للنعت ، فإنه وإن كان موضحا فى نحو « جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ » ومخصصا فى نحو « جَاءنِى رَجُلٌ تاجِر » لكنه مشتق ، وقولى « غير مؤول » مخرج لما وقع من النعوت جامدا ؛ نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، وَبِقَاعٍ عَرْفَجٍ » فإنه فى تأويل المشتق ، ألا ترى أن المعنى مررت بزيد المشارِ إليه وبقاع خَشِنٍ

* * *

ص - فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ

ش - أعنى بهذا أن عطف البيان - لكونه مفيدا فائدة النعت من إيضاح متبوعه وتخصيصه - يلزمه من موافقة المتبوع فى التنكير والتذكير والإفراد وفروعهن مايلزمه فى النعت

* * *

ص - كأَقسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ، وهذَا خاتَمٌ حَديدٌ

ش - أشرت بالمثالين إلى ماتضمنه الحد ؛ من كونه موضحا للمعارف ومخصصا للنكرات ، والمراد بأبى حفص عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولك فى نحو «خاتم حديد» ثلاثة أوجه : الجر بالإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز ، وقيل : على الحال ، والإتباع ، فمن خرج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرجه على الحال قال : إنه صفة ، والأول أولى ؛ لأنه جامد جموداً محضا ، فلا يحسن كونه حالا ولا صفة ، ومنع كثير من النحويين كون البيان [نكرة] تابعا للنكرة ، والصحيح الجواز ، وقد خرج على ذلك قوله تعالى : (ويُسْقَى مِن ماءٍ صَديدٍ) وقال الفارسى فى قوله تعالى : (أَوْ كَفَّارَةٌ طعامُ مَساكينَ) : يجوز فى (طعام) أن يكون بيانا وأن يكون بدلا

* * *

ص - ويُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ من كُلٍّ ، إنْ لم يَمْتَنِعْ إحْلالُهُ مَحَلَّ الأوَّلِ

كقولِه : * أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِىِّ بِشْرٍ *

وقولِه : * أيَا أَخَوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاَ *

ش - كل اسم صحّ الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص ، صحّ أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة ، وبعضهم مسألتين ، وبعضهم أكثر من ذلك ، ويجمع الجميع قولى « إن لم يمتنع إحلاله محل الأول » وقد ذكرت لذلك مثالين : أحدهما قول الشاعر :

١٣٨ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُه وُقوعا

١٣٨ — هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسى وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٩٢) وفى شذور الذهب (رقم ٢٣٠ ص ٣٨٣) وابن عقيل (ج ٢ ص ١٦٥ رقم ٢٨٩)

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون من « ترك » بمعنى صير ، وعليه يحتاج إلى مفعولين ، ويجوز أن يكون من ترك بمعنى خلى ، فيحتاج إلى مفعول واحد « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد « ترقبه » تنتظر خروج روحه ، ويروى « تركبه »

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف و « التارك » مضاف إليه « البكرى » مضاف إلى التارك « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من البكرى إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى وفى محل نصب مفعول ثان للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى ؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ترقبه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة فى محل نصب حال من الطير أو من ضميره المستتر فى خبره « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله بشر عطف بيان على قوله البكرى ، ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل : فكان ينبغى لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل

والثانى قول الآخر :

١٣٩ — أيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً
أُعِيذُكُما بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

مكانه ؛ فتقول « التارك بشر » ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها ، وذلك لايجوز كما عرفت فى باب الإضافة

١٣٩ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبى طالب أخى أمير المؤمنين على ابن أبى طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويبكى فيها علي من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه الكلمة فى سيرة ابن هشام (ج ٢ ص ١٢ طبع بولاق) وقد روى هذا الشاهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٩١)

الاعراب : « أيا » حرف نداء « أخوينا » منادى ، منصوب بالياء لأنه مثنى : والضمير مضاف إليه « عبد » عطف بيان « شمس » مضاف إليه « ونوفلا » معطوف بالواو على عبد شمس « أعيذكما » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، وضمير الخطاب مفعوله « بالله » جار ومجرور متعلق بأعيذ « أن » مصدرية « تحدثا » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وألف الاثنين فاعله « حرباً » مفعول لتحدثا ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيذكما بالله من إحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيذ

الشاهد فيه : قوله « أيا أخوينا عبدشمس ونوفلا » فإن قوله « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحدا ، واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل ؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل وهذا يستدعى أن يكون قوله « نوفلا » مبنيا على الضم ؛ لكونه علماً مفرداً ، لكن الرواية وردت بنصبه فدلت على أنه لايكون بدلا ، أى : أن المانع من جعل

وبيان ذلك فى الأول أن قوله « بشر » عطف بيان على « البكرى » ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأن البدل فى نية إحلاله محل الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ التَّارِكِ بشرٍ ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو « التارك » إلا لما فيه الألف واللام نحو « البكرى » ولا يقال : الضَّارِبُ زيدٍ ، كما تقدم شرحه فى باب الإضافة

وبيان ذلك فى البيت الثانى أن قوله « عبد شمس ونوفلا » عطف بيان على قوله « أخوينا » ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه حينئذ فى تقدير إحلاله محل الأول ، فكأنك قلت « يَاعَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ » وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى مايستحقه لو كان منادى ، و « نَوْفَلا » لو كان منادى لقيل فيه « يا نوفَلُ » بالضم ، لا « يانوفلا » بالنصب ، فلذلك كان يجب أن يقال هنا « أيَاأَخَوَيْنا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ »

* * *

ص - وعَطْفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ

ش - الرابع من التوابع : عطف النسق

وقد مضى تفسير العطف ؛ فأما النسق فهو : « التابع ، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتى ذكرها » ، ولم أُحدَّه بحدِّ

عبد شمس بدلا مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كونه علما مفرداً

لوضوحه ، على أنى فسرته بقولى « بالواو - إلخ » فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما ، واعترضت بعد ذكرى كل حرف بتفسير معناه

* * *

ص - وهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ

ش - قال السيرافى : « أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب » اهـ

وأقول : إذا قيل « جاءَ زيدٌ وعَمْرٌو » فمعناه أنهما اشتركا فى المجىء ، ثم يحتمل الكلام ثلاثةَ معانٍ : أحدها : أن يكونا جاءا معاً ، والثانى : أن يكون بجيئهما على الترتيب [1] ، والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ، فإن فُهِمَ أحدُ الأمورِ بخصوصه فمن دليل آخر ، كما فهمت المعية فى نحو قوله تعالى : (وإذْ يَرْفَعُ إبْرَاهِيمُ القَواعِدَ مِنَ البَيْتِ وإسْمَاعِيلُ) وكما فهم الترتيب فى قوله تعالى : (إذا زُلْزِلَتِ الأرْضُ زِلْزَالَها وأخْرَجَتِ الأرْضُ أثْقالَها وقالَ الإنْسانُ مَالَها) وكما فهم عكس الترتيب فى قوله تعالى إخباراً عن منكرى البعث : (مَاهِيَ إلاَّ حَيَاتُنا الدُّنْيا نَمُوتُ ونَحْيا) ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت

وهذا الذى ذكرناه قولُ أكثرِ أهل العلم من النُّحاة وغيرهم ، وليس

---

(١) المراد ترتيب ذكرهما فى الكلام ، وذلك بأن يكون مجىء زيد قبل مجىء عمرو ، فى هذا المثال

بإجماعٍ كما قال السيرافى ، بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب ، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد تموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا ، وهو بعيد ، ومن أوضح مايرد عليهم قول العرب : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وامتناعهم من أن يعطفوا فى ذلك بالفاء أو بثم لكونهما للترتيب ؛ فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما

* * *

ص - والْفاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ

ش - إذا قيل « جَاءَ زيْدٌ فعَمْرٌو » فمعناه أن مجىء عمرو وقع بعد مجىء زيد من غير مُهْلَةٍ ؛ فهى مفيدة لثلاثة أمور : التشريك فى الحكم ، ولم أُنَبِّهْ عليه لوضوحه ، والترتيبُ ، والتعقيبُ

وتعقيب كل شىء بحَسَبِه ، فإذا قلت « دَخَلْتُ البَصْرَةَ فبَغْدَادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث ؛ فذلك تعقيب فى مثل هذا عادةً ، فإذا دخلت بعد الرابع والخامس فليس بتعقيب ، ولم يجز الكلام

وللفاء معنى آخر ، وهو التَّسَبُّبُ ، وذلك غالب فى عطف الجمل ، نحو قولك : « سَهَا فسَجَدَ » و « زَنَى فرُجِمَ » و « سَرَقَ فقُطِعَ » وقوله تعالى : (فتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فتابَ عليْهِ) ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط فى جواب الشرط ، نحو « مَنْ يَأْتِنى فإنِّى أُكْرِمُهُ » ولهذا إذا قيل « مَنْ دَخَلَ دَارى فلهُ دِرْهَمٌ » أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ، ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له ، وقد تخلو الفاء العاطفة

للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى : (الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)

* * *

ص - وثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِى

ش - إذا قيل : « جاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَة ، فهى مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التشريك فى الحكم ، ولم أنبه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتراخى

فأما قوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ) فقيل التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم فحذف المضاف منهما .

* * *

ص - وَحَتَّى لِلْغَايَةِ والتَّدْرِيجِ

ش - معنى الغاية : آخِرُ الشَّىْءِ ، ومعنى التدريج : أن ماقبلها ينقضى شيئاً فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الاسم المعطوف ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جُزْءًا من المعطوف عليه : إما تحقيقا كقولك « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أو تقديرا كقوله :

١٤٠ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

---

١٤٠ - حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبى مروان

فعطف « نعله » بحتى ، وليست جُزْءًا مما قبلها تحقيقا ، لكنها جزء تقديراً ؛ لأن معنى الكلام ألقى مَا يُثْقِلُه حتى نعله

* * *

ص - لا لِلتَّرْتِيبِ

ش - زعم بعضهم أن « حتى » تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء ، وليس كذلك ، وإنما هى لمطلق الجمع كالواو ، ويشهد لذلك قوله عليه

النحوى ، يقوله فى قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند ، وكان قد كتب له كتابا إلى عامله يأمره فيه بقتله ؛ وأوهم المتلمس أنه أمر له فى هذا الكتاب بعطاء عظيم ، ففتحه واقترأه ، فلما علم مافيه رمى به فى النهر ، وبعده قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَفَلاهَا

الإعراب : « ألقى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه « الصحيفة » مفعوله « كى » حرف تعليل وجر ، أو حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل مضارع منصوب إما بأن المضمرة إن قدرت كى تعليلية ، وإما بكى إن قدرتها مصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « رحله » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « والزاد » معطوف بالواو على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله » معطوف على ماقبله « ألقاها » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والضمير العائد إلى النعل مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع « نعله » على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » على رواية النصب ، فإن النعل وإن لم تكن جزءا من الذى قبلها على وجه الحقيقة فهى جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها ؛ لأن تقدير الكلام : ألقى كل شىء يثقله حتى نعله ، ولاشك أن النعل بعض مايثقله

الصلاة والسلام « كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ » ولا ترتيب بين القضاء والقدر ، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات والمقدرات

* * *

ص - وَ « أَوْ » لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ

ش - مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) ولأحد الأشياء : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال : سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ ؛ لأن سواء لا بد فيها من شيئين ، لأنك لا تقول : سَوَاء عَلَيَّ هَذَا الشيء

ولها أربعة معان : معنيان بعد الطلب ، وهما : التخيير ، والإباحة ، ومعنيان بعد الخبر ، وهما : الشك ، والتشكيك

فمثالها للتخيير « تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا » وللإباحة « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ » ، والفرق بينهما أن التخيير يأبى جَوَازَ الجمع بين ماقبلها وما بعدها ، والإباحة لا تأباه ؛ ألا ترى أنه لايجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها ، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً .

ومثالها للشك قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو » إذا لم تعلم الجائى منهما ،

ومثالها للتشكيك قولك « جاء زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو » إذا كنت عالما بالجائى منهما ، ولكنك أبهمت على المخاطب .

وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ) الآية ، فإنه لايجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة ، وقوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ) الآية ، وقوله تعالى : (لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) وقوله تعالى : (وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فى ضلالٍ مُبِينٍ)

* * *

ص - و « أَمْ » لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ داخِلَةٍ على أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ .

ش — تقول : « أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده ، ولكنك شككت فى عينه ، ولهذا يكون الجواب بالتعيين ، لا بنعم ولا بلا ، وتسمى « أم » هذه معادلة ؛ لأنك عادلت الهمزة فى الاستفهام بها ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم فى ظنك بالنسبة إليهما ، وأدخلت « أم » على الآخر ، ووسطت بينهما مالا تشك فيه ، وهو قولك « عندك » ، وتسمى أيضا متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لايستغنى بأحدهما عن الآخر

* * *

ص - وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَإِ فى الْحُكْمِ « لا » بَعْدَ إِيجَابٍ ، وَ « لَكِنْ »

وَ « بَلْ » بَعْدَ نَفْيٍ ، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إلى مَا بَعْدَهَا « بَلْ » بَعْدَ إيجَابٍ .

ش - حاصل هذا الموضع أن بين « لا » و « لكن » و « بل » اشتراكا وافتراقا

فأما اشتراكها فمن وجهين : أحدهما : أنها عاطفة ، والثانى : أنها تفيد رَدَّ السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب

وأما افتراقها فمن وجهين أيضا : أحدهما : أن « لا » تكون لقصر القلب وقصر الإفراد (١) ، و « بل » و « لكن » إنما يكونان لقصر القلب

---

(١) أعلم أنك إذا قلت « محمد عالم » فمعنى ذلك الذى قصدت إليه هو ثبوت العلم لزيد ، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شىء من الأوصاف غير العلم لزيد كما لا دلالة لها على نفى شىء من الأوصاف عنه ، ولادلالة لها أيضا على أن غير زيد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه ؛ فإذا قلت « إنما محمد عالم » أوقلت « ما محمد إلا عالم » دلت هذه العبارة على شيئين : الأول ثبوت العلم لزيد ، والثانى انتفاء غير صفة العلم من الصفات التى تكون مثار جدل بينك وبين غيرك عنه ؛ وهذا هو الذى يسمى قصرا

ثم اعلم أن المخاطب الذى يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقدا لضد الوصف الذى يسند الى المحدث عنه ، كأن يكون معتقدا أن محمدا جاهل ، فإذا قلت فى مثل هذه الحال « إنما محمد عالم » كنت قد قلبت عليه اعتقاده ، فهذا يسمى قصر قلب وقد يكون المخاطب معتقدا أن المحدث عنه موصوف بصفتين ، كأن يعتقد أن خالدا شاعر وناثر فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر فتقول « إنما خالد شاعر » فهذا يسمى قصر إفراد ؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما ، وقد يكون المخاطب معتقدا أن

فقط ، تقول « جاءَنِي زَيْدٌ لاعَمْرٌو » ردا على من اعتقد أن « عمرا » جاء دون « زيد » أو أنهما جاءاك معا ، وتقول « ما جاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو » أو « بل عمرو » ردا على من اعتقد العكس ، والثانى : أن « لا » إنما يعطف بها بعد الإثبات ، و « بل » يُعْطف بها بعد النفى ، و « لكن » إنما يعطف بها بعد النفى ، ويكون معناها كما ذكرناه ، ويعطف بها بعد الإثبات ، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل أنه لايحكم عليه بشىء ، وذلك كقولك « جاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو »

وقد تضمن سكوتى عن « إما » أنها غير عاطفة ، وهو الحق ، وبه قال الفارسى ، وقال الجرجانى : عدها فى حروف العطف سهو ظاهر

* * *

ص - وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ ، بِلا وَاسِطَة . وَهُوَ سِتَّةٌ : بَدَلُ كُلٍّ ، نَحْوُ (مَفَازًا حَدَائِقَ) وبَعْضٍ ، نَحْوُ (مَنِ اسْتَطَاعَ)

المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لايجزم بهذه الصفة بذاتها ، بل يكون مترددا فى أن تكون هذه الصفة هى الكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ « إنما خالد كاتب » كنت قد عينت للمخاطب الصفة التى اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد فى أيتهما التى يتصف بها المحدث عنه ؛ وهذا يسمى قصر التعيين ؛ فالقصر ثلاثة أنواع : قصر قلب ، وقصر إفراد ، وقصر تعيين ، وانقسامه إلى هذه الثلاثة بالنظر إلى حال المخاطب : فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب ، وإن كان يعتقد ماتثبته وزيادة فهو قصر الإفراد ، وإن كان مترددا بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين

وَاشْتِمَالٍ ، نحو (قِتَالٍ فِيهِ) وَإِضْرَابٍ وَغَلَطٍ وَنِسْيَانٍ ، نحْوُ « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » بحَسَبِ قَصْدِ الأوَّلِ والثَّانِي ، أو الثانى وَسَبَقَ اللِّسَانُ ، أوِ الأوَّلِ وتَبَيَّنَ الْخَطَأُ

سى - الباب الخامس من أبواب التوابع : البدل

وهو فى اللغة : العِوَضُ ، قال الله تعالى : (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا) وفى الاصطلاح « تابع ، مقصود بالحكم ، بلا واسطة » ؛ فقولى « تابع » جنس يشمل التوابع ، وقولى « مقصود بالحكم » مخرجٌ للنعت والتأكيد وعطف البيان ، فإنها مُكَمِّلة للمتبوع المقصود بالحكم ، لا أنها هى المقصودة بالحكم ، و « بلا واسطة » مخرج لعطف النسق ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو » فإنه وإن كان تابعا مقصودا بالحكم لكنه بواسطة حرف العطف

وأقسامه ستة : أحدها : بدل كل من كل ، وهو عبارةٌ عَمَّا الثانى فيه عَيْنُ الأول ، كقولك « جَاءَنِى مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ الله » وقوله تعالى : (مَفَازاً حَدَائِقَ) وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل ، وقد استعمله الزجاجى فى جُمَله واعتذر عنه بأنه تَسَامَحَ فيه موافقةً للناس

الثانى : بدل بعض من كل ، وضابطه أن يكون الثانى جُزْءاً من الأول كقولك « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَه » وكقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فمن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل : فاعل بالحجّ ، أى : ولله على الناس أن

يَحُجَّ مستطيعُهُمْ ، وقال الكسائى : إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف ، أى: من استطاع فليحج ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثانى يقتضى أنه يجب على جميع الناس أنَّ مستطيعهم يحج ، وذلك باطل باتفاق ، فيتعين القول الأول ، وإنما لم أقل البعض — بالألف واللام — لما قدمت فى كل

والثالث : بدل الاشتمال ، وضابطه أن يكون بين الأول والثانى ملابسة بغير الجزئية ، كقولك «أعْجَبَنِى زَيْدٌ عِلْمُه» وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)

ونَبَّهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو (مَفَازاً حَدَائِقَ) ومعرفتين مثل الناس ومن ، ومختلفين نحو الشهر وقتال

والرابع والخامس والسادس : بدل الإضراب ، وبدل الغلط ، وبدل النسيان ، كقولك « تَصدَّقْتُ بِدِرْهم دِينَار » فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدَّقت بدرهم ، ثم عنَّ لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار ، وهذا بدل الإضراب ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم ، وهذا بدل الغلط ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد ، وهذا بدل النسيان .

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلى الغلط والنسيان ،

وقد بَيَّنَّاه، ويوضحه أيضاً أن الغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان

* * *

ص - بابُ: العَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إلى تِسْعَةٍ يُؤَنثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِماً، نحو (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) وكَذَلِكَ الْعَشَرَةُ إنْ لَمْ تُرَكَّبْ، ومَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ عَلَى القِيَاسِ دَائِماً، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ، أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَادُونَهُ.

ش - اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجرى دائما على القياس فى التذكير والتأنيث؛ فيذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث: وهو الواحد والاثنان، وما كان على صيغة فاعل، تقول فى المذكر: واحد، واثنان، وثان، وثالث، ورابع، إلى عاشر، وفى المؤنث: واحدة، واثنتان، وثانية، وثالثة، ورابعة، إلى عاشرة.

والثانى: مايجرى على عكس القياس دائما؛ فيؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما، تقول «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ» وَ «ثَلَاثُ نِسْوَةٍ» قال الله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وثَمَانِيَةَ أيام حُسُوماً)

والثالث: ماله حالتان، وهو «العشرة» فإن استعملت مركبة جَرَتْ على القياس، تقول «ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْداً» بالتذكير، و«ثَلَاثَ عَشْرَةَ أَمَةً»

بالتأنيث ، وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس ، تقول « عَشَرَةُ رِجَالٍ » بالتأنيث ، و « عَشْرُ إِمَاءٍ » بالتذكير

واعلم أن لأسماء العدد على وزن فاعل أربع حالات :

إحداها : الإفراد ، تقول : ثانٍ ، ثالث ، رابع ، خامس ؛ ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مشتق منه ، فتقول : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة ، ومعناه واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة ، قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ) وقال الله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)

الثالثة : أن يضاف إلى مادونه ، كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة وخامس أربعة ، ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)

الرابعة : أن ينصب مادونه ، فتقول « رَابِعٌ ثَلَاثَةً » بتنوين رابع ونصب الثلاثة ، كما تقول : جاعل الثلاثة أَرْبَعَةً ، ولا يجوز مثل ذلك فى المستعمل مع ما اشتق منه ، خلافا للأخفش وثعلب

* * *

ص - بابٌ : مَوَانِع صَرْفِ الِاسْمِ تِسْعَةٌ ، يَجْمَعُهَا :

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَا

كَأَحْمَدَ ، وَأَحْمَرَ ، وَبَعْلَبَكَّ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَعُمَرَ ، وَأُخَرَ ، وَأُحَادَ ، وَمَوْحَدَ إِلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَمَسَاجِدَ وَدَنَانِيرَ ، وَسَلْمَانَ ، وَسَكْرَانَ ، وَفَاطِمَةَ ، وَطَلْحَةَ ، وَزَيْنَبَ ، وَسَلْمَى ، وَصَحْرَاءَ

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعُ الَّذِى لَا نَظِيرَ لَهُ فِى الْآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ وَالْبَوَاقِى لَابُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ

وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ ، وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْعُجْمَةِ ؛ وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ : عَلَمِيَّةٌ فِى الْعَجَمِيَّةِ ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ؛ وَالصِّفَةِ أَصَالَتُهَا ، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ ؛ فَعُرْيَانٌ ، وَأَرْمَلٌ ، وَصَفْوَانٌ ، وَأَرْنَبٌ : بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ ، مُنْصَرِفَةٌ ؛ وَيَجُوزُ فِى نَحْوِ « هِنْدٍ » وَجْهَانِ ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ ، وَسَقَرَ ، وَبَلْخَ » وَكَعُمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامِ ، إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارِ ، وَأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا ، وَسَحَرُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا

ش - الأصل فى الاسم المعرب بالحركات الصرف ، وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذا وجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، وقد جمع العلل التسع فى بيت واحد من قال :

اِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أُنْثَ بِمَعْرِفَةٍ
رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

وهذا البيت أحسن من البيت الذى أثبتُّه فى المقدمة ، وهو لابن النحاس ، وقد مثلتها فى المقدمة على الترتيب ، وها أنا أشرحها على هذا

الترتيب ، فأقول :

العلة الأولى : وَزْنُ الفعل ، وحقيقته أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ، أو يكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل ، وهو مُسَاوٍ له فى وزنه ؛ فالأول كأن تسمى رجلا « قَتَّلَ » بالتشديد ، أو « ضُرِبَ » أو نحوه من أبنية مالم يُسَمَّ فاعله ، أو « انطَلَقَ » ونحوه من الأفعال الماضية المبدوء بهمزة الوصل ؛ فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل . والثانى : مثل « أَحْمَدَ » و « يَزِيدَ » و « يَشْكُر » و « تَغْلب » و « نَرْجس » علماً

العلة الثانية : التركيب ، وليس المراد به تركيبَ الإضافة كامرئ القيس ؛ لأن الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة ، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ؛ ولا تركيبَ الإسناد كشابَ قَرْناهَا وتأبَّطَ شَراً ؛ لأنه من باب المحكى ، ولا التركيبَ المَزْجِىّ المختومَ بوَيْهِ مثل سَيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ ؛ لأنه من باب المبنى ، والصرفُ وعَدَمُه إنما يُقالان فى المعرب ، وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يختم بويه ، كبَعْلَبَكَّ ، وحَضْرَمَوْتَ ، ومَعْدِيكَرِب

العلة الثالثة : العُجْمة ، وهى أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية ، كإبْراهيم ، وإسْماعيل ، وإسْحاق ، ويَعْقوب

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ، وشعيب ، وهُود ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين

ويشترط لاعتبار العُجْمة أمران : أحدهما : أن تكون الكلمة عَلَماً في لغة العجم ، كما مثلنا ، فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها ، وذلك بأن تسمى رجلا بلجام ، أو ديباج ، الثانى : أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ؛ فلهذا انصرف نُوحٌ ولُوطٌ ؛ قال الله تعالى : (إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْناهُمْ) وقال الله تعالى : (إنَّا أرْسَلْنا نُوحاً إلى قَوْمِه) ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب

العلة الرابعة : التعريف ، والمراد به تعريف العلمية ؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لاسبيل لدخول تعريفها فى هذا الباب ؛ لأنها مبنيات كلها ، وهذا باب إعراب ، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة ، فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة ، وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية

العلة الخامسة : العَدْلُ ، وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلى

وهو على ضربين : واقع فى المعارف ، وواقع فى الصفات

فالواقع فى المعارف يأتى على وزنين : أحدهما فُعَلُ ، وذلك فى المذكر ، وعَدْلُه عن فاعل ، كعُمَرَ وزُفَرَ وزُحَلَ وجُمَحَ ، والثانى : فَعَالِ

وذلك فى المؤنث ، وعدْله عن فاعلة ، نحو حَذَام و قَطَام و رَقاش [1] ، وذلك فى لغة تميم خاصة ، فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر :

١٤١ — أتاركةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ رَضِينا بالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ

---

(١) ومنه قول جذيمة الأبرش :

خَبِّرِينى رَقاشِ لاتَكْذِبِينى أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أمْ بِهَجِينِ
أَمْ بِعَبْدٍ فأَنْتِ أَهْلٌ لِعَبْدٍ أمْ بِدُونٍ فأَنْتِ أَهْلٌ لِدُونِ

١٤١ — هذا البيت مطلع كلمة طويلة للنابغة الذبيانى ، يمدح فيها عمرو ابن هند ، وكان قد غزا الشام بعد قتل المنذر أبيه

اللغة : « تاركة » مؤنث تارك ، وهو اسم فاعل من ترك « تدللها » هو الدلال وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة « قطام » اسم امرأة

الاعراب : « أتاركة » الهمزة للاستفهام ، تاركة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، « تدللها » تدلل : مفعول لتاركة ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه « قطام » فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ ، لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام مبنى على الكسر فى محل رفع « رضينا » فعل ماض وفاعله « بالتحية » جار ومجرور متعلق برضى « والسلام » معطوف على التحية ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « قطام » فإنه علم على زنة فعال - بفتح الفاء - فهو معدول عن قاطمة ، وهو مكسور فى حالة الرفع ، فذلك دليل على أنه مبنى ، إذ لو كان معربا لارتفع ؛ لأنه فى موضع الفاعل ، والفاعل مرفوع ألبتة ، فلما لم يكن مرفوعا فى اللفظ حكمنا ببنائه ليكون رفعه محليا

وقال الآخر :

١ — إذا قالَتْ حَذَامِ فصَدِّقوها فإنَّ القَوْلَ ماقالَتْ حَذامِ

فإن كان آخره راء كسَفَار - اسم لماء ، وحَضارِ - لكوكب ، ووَبَار - لقبيلة ؛ فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ، ومنهم من لا يوافقهم ، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف (١)

ومما اختلف فيه التميميون أيضا « أمْسِ » الذى أريد به اليوم الذى قبل يومك ؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان فى موضع رفع على أنه معدول عن الأمس فيقول « مَضَى أمْسُ بما فيهِ » ويبنيه على الكسر فى النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ، فيقول « اعْتَكَفْتُ أمْسِ » و « مَارَأيْتُهُ مُذْ أمْس » وبعضهم يعربه إعراب مالا ينصرف مطلقا ، وقد ذكرنا ذلك فى صدر هذا الشرح (٢)

وأما « سَحَر » فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين : أحدهما : أن يكون ظرفا ، والثانى : أن يكون من يوم معين ، كقولك « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ لأنه حينئذ معدول عن السحر ، كما قدر التميميون « أمس »

---

١ - قد سبق الاستشهاد بهذا البيت أول الكتاب (ص ٥) وشرحناه هناك شرحا وافيا ، فارجع إليه فى الموضع الذى دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به ههنا كالاستشهاد به هناك ، فلا داعى لإعادة شىء من الكلام عليه

(١) ارجع فى بيان ذلك إلى (ص ٧) من هذا الكتاب

(٢) ارجع إلى إيضاح ذلك فى (ص ٧) من هذا الكتاب

معدولا عن الأمس ، فإن كان سحر غير يوم معين فالصرف ، كقوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)

والواقع فى الصفات ضربان : واقع فى العدد ، وواقع فى غيره ، فالواقع فى العدد يأتى على صيغتين : فُعَال ، ومَفْعَل ، وذلك فى الواحد والأربعة وما بينهما ، تقول : أُحَادَ ومَوْحَد ، وثُنَاءَ ومَثْنَى ، وثُلاثَ ومَثْلث ، ورُبَاع ومَرْبع ؛ قال البخارى رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العرب الأربعة ، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ، لأن « أُحَادَ » معناه واحد واحد ، و « ثُنَاء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقى قال الله تعالى : (أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلَاثَ ورباع) فمَثْنَى وما بعده صفة لأجنحة ، والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » فمثنى الثانى للتأكيد لا لإفادة التكرار ؛ لأن ذلك حاصل بالأول

والواقع فى غير العدد « أُخَرُ » وذلك فى نحو قولك « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ » ؛ لأنها جمع لأخرى ، وأخرى أنثى آخر ، ألا ترى أنك تقول « جَاءَنِى رَجُلٌ آخَرُ » والقاعدة أن كلَّ فُعْلى مؤنثة أفعل لا تستعمل هى ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة : كالكُبْرَى والصُّغْرَى ، والكُبَر والصُّغَر قال الله تعالى : (إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ) ولا يجوز أن تقول « صُغْرى » ولا « كبْرَى » ولا « كُبَر » ولا « صُغر » ولهذا لحنوا العروضيين فى قولهم : فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ، ولحنوا أبا نواس فى قوله :

١٤٢ — كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

---

١٤٢ — هذا البيت من كلمة لأبى نواس — بضم النون وفتح الواو مخففة — واسمه الحسن بن هانئ الحكمى الدمشقى ، يصف فيه الخمر ، وقبله قوله :

سَاعٍ بِكَأْسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ كِلَاهُمَا عَجَبٌ فى مَنْظَرٍ عَجَبِ
قَامَتْ تُرِينى وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ صُبْحاً تَوَلَّدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهَبِ

اللغة : «فقاقعها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الأولى «فواقعها» وهى على هذه الرواية جمع فاقعة ، وأراد بها مايعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت بالماء ، ويروى « فقاقعها » وهى جمع فقاعة - بضم فتشديد - ومعناها ماذكرناه فى معنى الرواية الأولى ، والموجود فى كتب اللغة يرجح الرواية الثانية « حصباء » هى صغار الحصى

الاعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « صغرى » اسمه ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » معطوف عليه « من » حرف جر « فقاقعها » فقاقع : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه « حصباء » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة «درّ» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض

التمثيل به : فى قوله « صغرى وكبرى » فان المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل ، وبنوا على ذلك تخطئة أبى نواس ، لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة أن يكون مفردا مذكرا مهما يكن أمر الموصوف به ، فكان عليه أن يقول : كأن أصغر وأكبر من فقاقعها - الخ ، إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم

فكان القياس أن يقال « الأُخَر » ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا « أُخر » كما عدل التميميون أمس عن الأمس ، وكما عدل جميع العرب سحر عن السحر ، قال الله تعالى : (فعِدَّةٌ من أيَّامٍ أُخَر)

العلة السادسة : الوصف ، كأحمر وأفضل ، وسَكْران وغَضْبان ، ويشترط لاعتباره أمران : أحدهما : الأصالة ، فلو كانت الكلمة فى الأصل اسما ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صَفْواناً » و « أَرْنباً » عن معناهما الأصلى — وهو : الحجر الأملس والحيوان المعروف — واستعملتهما بمعنى قاسٍ وذليل ، فقلت : هذا قلْبٌ صَفْوانٌ ، وهذا رَجُلٌ أَرْنَبٌ ، فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما ، الثانى : أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث ؛ فلهذا تقول : مَرَرْتُ برجُلٍ عُرْيان ، ورجُلٍ أرْمَلٍ ، بالصرف ، لقولهم فى المؤنثة : عُرْيانة ، وأَرْمَلَة ، بخلاف « سَكْران » و « أَحْمَر » ؛ فإن مؤنثهما سَكْرَى وحَمْراءَ بغير التاء

يرد معنى أفعل التفضيل ، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة ، أى : كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر ـ الخ ، والصفة المشبهة تطابق ما تجرى عليه ، فان كانت عائدة على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث وهذا هو الذى فعله الشاعر ، لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس المطرد ، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال فى توجيه قول العروضيين : الفاصلة الكبرى ، والفاصلة الصغرى ، فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة ، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر

العلة السابعة : الجمع ، وشرطه أن يكون على صيغة لايكون عليها الآحاد ، وهو نوعان : مَفاعِل ، كمساجد ودَرَاهم ، ومفاعيل ، كمصابيح وطَواويس

العلة الثامنة : الزيادة ، والمراد بها الألف والنون الزائدتان ، نحو : سكران وعثمان

العلة التاسعة : التأنيث ، وهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف كحُبْلَى وصَحْراء ، وتأنيث بالتاء كطَلْحَةَ وحَمْزة ، وتأنيث بالمعنى كزَيْنَب وسُعاد ؛ وتأثير الأول منها فى منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط ، كما سيأتى ، وتأثير الثانى مشروط بالعلمية كما سيأتى ، وتأثير الثالث كتأثير الثانى ؛ لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف ، وتارة يؤثر جوازه ، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور ، وهى : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسُعاد وزَينب ، وإما تحرك الوسط كسَقَر ولَظَى ، وإما العجمة كحَماه وجُور وحِمْص وبَلْخ ، والثانى فيما عدا ذلك كهِنْدٍ ودَعْدٍ وجُمَل ؛ فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه ، وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر :

١٤٣ — لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها
دَعْدٌ ، ولَمْ تُسْقَ دَعْـدُ فى العُلَبِ

---

١٤٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسبه الأعلم إلى جرير بن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به

فهذه جميع العلل ، وقد أتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر

* * *

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام :

الأول : مايؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى ، وهو شيئان : الجمع ، وألفا التأنيث

والثانى : مايؤثر بشرط وجود العلمية ، وهو ثلاثة أشياء : التأنيث بغير

المؤلف فى كتابه شذور الذهب (ص ٤٠٤ رقم ٢٣٨)

اللغة : « تتلفع » تتقنع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد « العلب » بضم ففتح — جمع علبة ، وهى وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب « دعد » اسم امرأة

المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش ناعمة الحال فهى لا تلبس لبس الأعراب ولا تغتذى غذاءهم

الاعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بلم « بفضل » جار ومجرور متعلق بتتلفع ، وفضل مضاف ومئزر من « مئزرها » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد » فاعل تتلفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبنى للمجهول . مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « دعد » نائب فاعل « فى العلب » جار ومجرور متعلق بتسق

الشاهد فيه : قوله « دعد » فى المرتين ، فإن هذا علم مؤنث وهو ثلاثى ساكن الوسط ، وقد أتى به الشاعر منوناً فى الجملة الأولى ، وغير منون فى الجملة الثانية ، فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيا وكان مع ذلك ساكن الوسط ولم يكن أعجميا ، جاز فيه الصرف وعدمه

الألف ، والتركيب ، والعجمة ، نحو : فاطِمةَ وزَيْنَبَ ، ومَعْدِيكَرِبَ ، وإبراهيم ، ومن ثَمَّ انصرف صنجة وإن كان مؤنثاً أعجمياً ، وصَوْلَجان وإن كان أعجميا ذا زيادة ، ومُسْلمة وإن كان مؤنثاً وصفاً ؛ لانتفاء العلمية فيهن .

والثالث : ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين : العلمية ، أو الوصفية ، وهو ثلاثة أيضاً : العدل ، والوزن ، والزيادة ، مثال تأثيرها مع العلمية : عُمَرُ ، وأَحْمَد ، وسَلْمان ، ومثال تأثيرها مع الصفة : ثُلاثَ ، وأَحْمَر ، وسَكْران .

* * *

ص - بابُ — التَّعَجُّبُ لهُ صِيغَتانِ : ما أَفْعَلَ زيداً ؛ وإعْرَابُهُ «ما» مُبْتَدَأ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، و « أَفْعَلَ » فِعْلٌ ماضٍ فاعِلُهُ ضَمِيرُ « ما » و « زَيْداً » مَفْعُولٌ بِهِ ؛ والْجُمْلَةُ خَبَرُ « ما » . وأَفْعِلْ بِهِ ، وهُوَ بِمَعْنَى ما أَفْعَلَهُ ، وأصلُهُ : أَفْعِلَ ، أى : صارَ ذَا كَذَا ، كأَغَدَّ البَعِيرُ ، أَىْ : صار ذا عُدَّةٍ ، فغُيِّرَ اللَّفْظُ وزِيدَتِ الْبَاءُ فى الْفاعِلِ لإصْلاحِ اللَّفْظِ ؛ فمِنْ ثَمَّ لَزِمتْ هُنَا ؛ بخِلافِها فى فاعِلِ كَفَى ؛ وإنَّما يُبْنَى فِعْلاَ التَّعَجُّبِ واسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ : فِعْلٍ ، ثُلاثِيٍّ ، مُثْبَتٍ ، مُتَفاوِتٍ ، تامٍّ ، مَبْنِيٍّ لِلْفاعِلِ ، لَيْسَ اسْمُ فاعِلِهِ أَفْعَلَ

ش - التعجب : تَفَعُّلٌ من العَجَبِ ، وله ألفاظ كثيرة غير مُبَوَّب لها فى النحو ، كقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) وقوله عليه الصلاة

والسلام : « سُبْحانَ الله إنّ الْمُؤْمِنَ لا يَنْجُسُ حَيًّا وَلا مَيِّتاً » وقولهم : لله دَرُّهُ فارساً ، وقول الشاعر :

١٤٤ — يَاسَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّإِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّراعْ

والمبوَّبُ له فى النحو صيغتان : مَا أَفْعَلَ زَيْداً ، وَأَفْعِلْ بِهِ

فأما الصيغة الأولى فما : اسم مبتدأ ، واختلف فى معناها على مذهبين :

---

١٤٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى شذور الذهب (ص ٢٣٠ رقم ١٢١)

اللغة : « موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف ، على مثال سبب وأسباب ، والكنف : هو الجانب والناحية ، ويقال : أنا فى كنف فلان ، إذا كنت تنزل فى جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ الأكناف ، إذا كان ممهدها وكان يسهل النزول فى حماه والاستجارة به « رحب الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه

الإعراب : «يا» حرف نداء «سيدا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم استفهام مبتدأ « أنت » خبر المبتدأ ، وهذا أحسن الأعاريب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التى يكون التمييز على معناها « موطأ » نعت للمنادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتا لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه ، فالكلمة على هذا مجرورة ، ومنصوبة على الأول «الأكناف» مضاف إليه « رحب » نعت ثان لنفس المنعوت الذى ينعت بالنعت السابق « الذراع» مضاف إليه

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن عبارته تدل على التعجب ، لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ، ولكن هذا التعبير ليس هو المبوب له فى علم النحو بالتعجب

أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ، وجاز الابتداء بها إما لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا فى قول الشاعر :

١٤٥ — عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإقامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أعْجَبُ

---

١٤٥ - اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت إلى قائله ، فمنهم من نسبه إلى ضمرة ابن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم ، ومنهم من نسبه لزراقة الباهلى ؛ ومنهم من نسبه إلى عمرو بن الغوث بن طيئ ، ومنهم من نسبه لهنى بن أحمر الكنانى ، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه ، وقد استشهد بهذا البيت سيبويه (ج ١ ص ١٦١) والأشمونى (ج ١ ص ١٤٦)

الإعراب : « عجب » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه لاخبر لهذا المبتدأ « قضية » بالنصب حال من اسم الإشارة أو تمييز له ، أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى : هذه قضية، أو بالجر بدل من اسم الإشارة « وإقامتى » الواو عاطفة ، إقامة : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فيكم » جار ومجرور متعلق باقامة « على تلك » جار ومجرور متعلق بإقامة أيضا « القضية » بدل من تلك المجرور بعلى «أعجب» خبر المبتدأ الذى هو إقامة

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها ، وكان ذلك مسوغا لها ، وذلك لأنها حينئذ فى معنى الفعل إذ تدل على مايدل عليه « أعجب » ؛ فى هذا البيت قوله « عجب » نكرة ، ولدلالتها على معنى التعجب الذى هو مدلول فعل جاز الابتداء بها ، فيكون « ما » التى فى قولهم « ما أحسن زيدا» مع كونه نكرة يجوز وقوعها مبتدأ لدلالتها على معنى التعجب ، فافهم هذا

وإما لأنها فى قوة الموصوفة ؛ إذ المعنى شىء عظيم حسَّنَ زيدا ، كما قالوا فى « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ » : إن معناه شر عظيم أَهَرَّ ذا ناب ، والثانى أنها تحتمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال سيبويه ، والثانى : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التى بعدها ، والثالث : أن تكون معرفة موصولة بالجملة التى بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف ، والمعنى شَىءٌ حَسَّنَ زيدًا عظيمٌ ، أو الذى حَسَّنَ زيدا شىء عظيم وهذا قول الأخفش ، وأما أفْعَلَ فزعم الكوفيون أنه اسم ؛ بدليل أنه يصغر ، قالوا « مَا أُحَيْسِنَهُ » و « ما أُمَيْلِحَهُ » وزعم البصريون أنه فعل ماض وهو الصحيح ؛ لأنه مبنى على الفتح ، ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر ؛ ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، يقال « ما أفْقَرَنِى إلى عَفْوِ الله » ولا يقال « ما أفْقَرِى » وأما التصغير فشاذ ، ووجهه أنه أشبه الأسماء عموما بجموده ، وأنه لامصدر له ، وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتى ذكرها ، وفى « أَحْسَن » ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية ، راجع إلى « ما » وهو الذى دلنا على اسميتها ؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء ، و « زَيْدًا » مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ، ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم

وأما الصيغة الثانية فأَفْعِلْ فِعْلٌ بانفاق ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب ، وهو خال من الضمير ، وأصل قولك « أَحْسِنْ بزَيْدٍ » أَحْسَنَ

زيدٌ، أى: صار ذا حُسْنٍ ، كما قالوا أورَقَ الشَّجَرُ ، وأزْهَرَ البُسْتَان ، وأثْرَى فُلَان، وأتْرَبَ زَيْدٌ، وأغَدَّ البَعِيرُ؛ بمعنى صار ذا ورق ، وذا زهر ، وذا ثروة ، وذا متربة ـ أى : فقر وفاقة ـ وذا غُدَّة ، فضُمِّن معنى التعجب وحولت صيغته إلى صيغة أفعل ـ بكسر العين ـ فصار : أحْسِنْ زيْدٌ ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ فصار أحْسِنْ بِزَيْدٍ ، على صيغة آمُرْ بزيد ، فهذه الباء تشبه الباء فى: (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً) فى أنها زيدت فى الفاعل ، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف ، قال سُحَيم :

١٤٦ — عُمَيْرَةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا
كَفَى الشَّيْبُ والإسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

---

١٤٦ — هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحى المعروف بعبد بنى الحسحاس ، وقد استشهد به الأشمونى فى باب التعجب ، والمؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٥٦)

الإعراب : « عميرة» مفعول به تقدم على عامله ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ودّع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه «تجهزت» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبنى على الفتح فى محل رفع « غازيا » حال من الفاعل « كفى » فعل ماض « الشيب » فاعل «والإسلام» معطوف عليه «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله « ناهيا» الآتى «ناهيا» حال من الشيب

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » فان هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالذى فى قوله تعالى : (كفى بالله شهيدا) فدل البيت

* ☆ *

ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط :

أحدها : أن يكون فعلا ، فلا يبنيان من غير فعل ، ولهذا خطئ من بناه من الجلف والحمار فقال: ما أجلفه وما أحمره ، وشذ قولهم : ما ألصه ، وهو ألص من شظاظ

الثانى : أن يكون الفعل ثلاثيا ، فلا يبنيان من نحو دحرج وانطلق واستخرج ، وعن أبى الحسن جواز بنائه من الثلاثى المزيد فيه بشرط حذف زوائده ، وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل ، نحو : أكرم ، وأحسن ، وأعطى

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوت ، فلا يبنيان من نحو مات وفنى ؛ لأن حقيقتهما واحدة ، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره

الرابع : أن لا يكون مبنيا للمفعول ؛ فلا يبنيان من نحو ضرب وقتل

الخامس : أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل ، فلا يبنيان من نحو عمى وعرج وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو سود وحمر ونحوهما من أفعال الألوان ، ولا من نحو لمى ودعج ونحوهما من أفعال الحلى التى الوصف منها على وزن أفعل ، لأنهم قالوا من ذلك : هو أعمى ،

على أن الباء غير لازمة فى فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها ، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التى فى فاعل أفعل فى التعجب فى نحو قولك « أجمل بالمجتهد أن ينجح » فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها أصلا

وأعْرَج ، وأسْوَد ، وأحْمَر ، وألْمَى ، وأدْعَج

* * *

ص - بابُ : الْوَقْفُ فى الأفصحِ على نحْو رَحْمَةٍ بالْهاءِ ، وعلَى نحْوِ مُسْلِماتٍ بالتَّاءِ

ش -- إذا وقف على مافيه تاء التأنيث فإن كانت ساكنة لم تتغير ، نحو « قامتْ » أوْ « قَعَدَتْ » وإن كانت متحركة فإما أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء أولا ، فإن لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بإبدالها هاء ، تقول : « هذه رَحْمَهْ » و « وهذه شَجَرَهْ » وبعضهم يقف بالتاء ، وقد وقف بعض السبعة فى قوله تعالى : (إنَّ رَحْمَتَ ٱللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحسِنِينَ) و (إنَّ شَجَرَةَ ٱلزَّقُّومِ) بالتاء ، وسمع بعضهم يقول : يا أهْلَ سُورةِ البَقَرتْ فقال بعض من سمعه : واللهِ مَاأحْفَظُ مِنْها آيَتْ ؛ قال الشاعر :

١٤٧ — وَاللهُ أنْجَاكَ بِكَفَّىْ مُسْلِمَتْ

مِنْ بَعْدِ مَا وبَعْدِ ما وبَعْدِ مَتْ

كانتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ

وكادَتِ الْحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

---

١٤٧ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبى النجم العجلى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٢٤٩)

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجاك » أنجى : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الله ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بكفى »

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأفصح الوقف بالتاء، وبعضهم يقف بالهاء، وسمع من كلامهم: كَيْفَ الإِخْوَةُ والْأَخَوَاهْ، وقالوا: دَفْنُ الْبَنَاهْ مِنَ الْمَكْرُمَاهْ، وقد نبهت على الوقف على نحو «رحمة» بالتاء وعلى «مسلمات» بالهاء بقولى بعد: وقد يعكس فيهن

* * *

ص — وعَلَى نَحْوِ «قاضٍ» رَفْعاً وَجَرا بالْحَذْفِ، ونَحْوِ «الْقاضِى» فِيهِمَا بالْإِثْبَاتِ

ش — إذا وقفت على المنقوص. وهو الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها، فإما أن يكون مُنَوَّناً أَوْ لَا

فإن كان مُنَوَّناً فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالحذف، تقول:

جار ومجرور متعلق بأنجى وكنى مضاف و «مسلمت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى «ما» مصدرية «وبعد ما» معطوف على سابقه «وبعد مت» كذلك «كانت» فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «نفوس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة «القوم» مضاف إليه «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة، وما المصدرية مع كان ومعموليها فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى بعد: أى من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة

الشاهد فيه: قوله «مسلمت» وقوله «مت» وقوله «الغلصمت» وقوله «أمت» أما الأول فأصله مسلمة — بفتح الميم — فقلب هاء التأنيث تاء فى الوقف، ومثله الغلصمة وأمة، وأما قوله «مت» فأصله «ما» فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث

هٰذَا قاضْ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضْ ، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على (هاد) و (وال) و (واق) من قوله تعالى : (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِى) (وَما لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقِى)

وإن كان غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالإثبات ، كقولك : هذا القاضى ، ومررت بالقاضى ، ويجوز الوقف عليه بالحذف ، وبذلك وقف الجمهور على (المتعال) و (التلاق) فى قوله تعالى (وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ) (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح

* * *

ص - وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ

ش - الضمير[1] راجع إلى قلب تاء « رحمة » هاء ، وإثبات تاء « مسلمات » وحذف ياء « قاض » وإثبات ياء « القاضى » أى : وقد يوقف على « رحمة » بالتاء ، وعلى « مسلمات » بالهاء ، وعلى « قاض » بالياء ، وعلى « القاضى » بالحذف .

* * *

ص - وَلَيْسَ فِى نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِى إِلَّا الْيَاءُ

ش - إذا كان المنقوص منصوبا وجب فى الوقف إثبات يائه

(١) يريد الضمير الذى فى قوله فيهن

فإن كان منونا أبدل من تنويه ألف ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً) وإن كان غير منون وقف على الياء ، كقوله تعالى : (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)

* * *

ص — وَيُوقَفُ على « إذًا » وَنحْوِ (لَنَسْفَعاً) و « رَأَيْتُ زَيْدًا » بالألفِ .

ش - يجب فى الوقف قلب النون الساكنة ألفاً فى ثلاث مسائل :

إحداها : « إذا » هذا هو الصحيح ، وجزم ابن عصفور فى شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون ، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون ، وليس كما ذكر ، ولا تختلف القراء فى الوقف على نحو : (وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَداً) أنه بالألف

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا وَلَيَكُونًا) وقف الجميع عليهما بألف ، قال الشاعر :

١٤٨ — وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا
وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

---

١٤٨ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التى كان مدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه فمنعته قريش ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت فى أوضحه (٢ ص ١٥٠)

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والكاف

أصله «اعْبُدَنْ»

الثالثة : تنوين الاسم المنصوب ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » هـذا وقف عليه العرب بالألف ، إلا ربيعـة فإنهم وقفوا على نحو « رأيت زيدا » بالحذف ، قال شاعرهم :

١٤٩ — أَلا حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا
لَقَـدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفْ

حرف خطاب « والميتات » معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » ناهية « تقربنها » تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « ولا » الواو عاطفة لا : ناهية « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الشيطان » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « والله » الواو عاطفة ، الله : منصوب على التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب

الشاهد فيه : قوله « اعبدا » فإن أصله « اعبدن » بنون التوكيد الخفيفة فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً

١٤٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب ، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعى الاهتمام ولو ادعاء « حبذا » حب : فعل ماض دال على المدح ، ذا : فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « غنم » مبتدأ مؤخر « وحسن » معطوف على غنم ، وحسن مضاف وحديث من « حديثها » مضاف

✡ ✡ ✡

ص - كما يُكْتَبْنَ

س - لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها فى الخط ، استطرادا ؛ فذكرت أن النون فى المسائل الثلاث تصور ألفا على حسب الوقف ، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تصور نونا ، وعن الفراء أن « إذا » إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون ، فَرْقا بينها وبين « إذا » الشرطية والفجائية ، وقد تلخص [أن] فى كتابة « إذا » ثلاثة مذاهب : بألف مطلقا ، والنون مطلقا ، والتفصيل

✡ ✡ ✡

ص - وتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَـ« قَالُوا » دُونَ الأَصْلِيَّةِ كَزَيْدٌ يدْعُو ، وتُرْسَمُ الألف ياءً إنْ تجَاوَزَتِ الثَّلاثَةَ ، كاسْتَدْعَى ،

إليه ، وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « تركت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى غنم « قلبي » مفعول به لترك ، وياء المتكلم مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بقوله هائما الآتى « هائما » حال من قلبي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « دنف » صفة لهائما أو حال ثانية من قلبي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف

الشاهد فيه : قوله « دنف » فإن موقع هذه الكلمة نصب لكونها حالا أو نعتا لمنصوب على ماقررناه فى الإعراب ، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون وهذه لغة ربيعة ، وليست لغة جمهرة العرب ، وإنما يقف جمهرة العرب على المنصوب بالألف ، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم وأعز وأكرم

وَ الْمُصْطَفَى ، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءَ كَرَمَى وَ الْفَتَى ، وَأَلِفًا فِى غَيْرِهِ كَقَفَا وَالعَصَا ، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ، وَالِاسْمُ بِالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ

س - لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها

إحداهما : أنهم فرقوا بين الواو فى قولك « زَيْدٌ يَدْعُو » وبينها فى قولك « الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزادوا ألفا بعد واو الجماعة ، وجَرَّدوا الأصلية من الألف ، قَصْدًا للتفرقة بينهما

الثانية : أن من الألفات المتطرفة ما يصور ألفاً ، ومنها ما يصوَّر ياء ، وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقلبة عن ياء ، صُوِّرَتْ ياء ، مثال ذلك فى النوع الأول اسْتَدْعَى والمُصْطَفَى ، وفى النوع الثانى رَمَى وهَدَى والفَتَى والهُدَى ، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرَتْ ألفاً ، وذلك نحو دَعَا وعَفَا والعَصَا والقَفَا

ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء ، فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وَصَلْته بتاء المتكلم أو المخاطب : فمهما ظهر فهو أصله ، ألا ترى أنك تقول فى « رَمَى ، وهَدَى » : رَمَيْتُ ، وهَدَيْتُ ، وفى « دَعا ، وعَفَا » : دَعَوْتُ ، وعَفَوْتُ ، وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته ، فمهما ظهر فيها فهو أصله ، ألا ترى أنك تقول فى « الفتى ، والهدى » : الفتيان ، والهُدَيَانِ ،

وفى « العَصا ، والقَفا » : العَصوان والقَفوان ، وما أحسن قول الشاطبى رحمه الله تعالى :

وتَثْنِيةُ الأسْماءِ تَكْشِفُها ، وإنْ ... رَدَدْتَ إليكَ الفِعْلَ صادَفْتَ مَنْهَلا

وقال الحريرى رحمه الله :

إذا الفِعْلُ يوْماً غُمَّ عنْكَ هِجاؤُهُ ... فألْحِقْ بِهِ تاءَ الخِطابِ ولا تقِفْ

فإنْ ترَهُ بالياءِ يوْماً كَتَبْتَه ... بيَاءٍ ، وإلا فَهْوَ يُكْتَبُ بالألِفْ

* * *

ص - فصلٌ : هَمْزَةُ اسْمٍ ، بكَسْرٍ وضَمٍّ ، وَ اسْتٍ ، وَابْنٍ ، وَابْنُمٍ ، وابنَةٍ ، وامْرِئٍ ، وامْرأةٍ ، وتثْنِيَتِهِنَّ ، واثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ ، والغلام ، وآيْمُنُ اللهِ ، فى القَسَمِ ، بفَتْحِهِما أو بكَسْرٍ فى ايْمُنٍ - هَمْزَةُ وصْلٍ ، أىْ : تَثْبُتُ ابْتِداءً وتُحْذَفُ وَصْلًا ، وكذا هَمْزَةُ الماضِى المُتجاوِزِ أرْبعَةَ أحْرُف كاسْتَخْرَجَ ، وأمْرِهِ ، ومَصْدَرِهِ ، وأمْرِ الثُّلاثِى كاقْتُلْ واغْزُ واغْزِى ؛ بضَمِّهِنَّ ، واضْرِبْ وامْشُوا واذْهَبْ ؛ بكَسْرٍ كالبَواقِى

ش - هـذا الفصل فى ذكر همزات الوصل - وهى : التى تثبت فى الابتداء ، وتحذف فى الوصل - والكلام فيها فى فصلين :

الأول : فى ضبط مواضعها ، فنقول :

قد استقر أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا فى نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهى عشرة محفوظة : اسم ، واست ، وابن ،

وابنة ،وابنم ، وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، وايمن الله ـ فى القسم ، وتثنية السبعة الأولى بمنزلتهن ، وهى : اسْمَان ، واسْتان ، وابنان ، وابنمان ، وابنتان ، وامرآن ، وامرأتان ، قال الله تعالى : (فرَجُلٌ وامْرَأتان) بخلاف الجمع ، فإن همزاته همزات قطع ، قال الله تعالى : (إنْ هِيَ إلا أسْماءٌ سَمَّيْتُمُوها) (فقُلْ تعالَوْا نَدْعُ أبْناءَنا وأبْناءَكمْ)

النوع الثانى : أسماء هى مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق ، والاقتداء والسداسية : كالاستخراج

وأما الفعل : فإن كان مضارعا فهمزاته همزات قطع ، نحو أعوذ بالله ، وأسْتَغْفر الله ، وأحْمَدُ الله ، وإن كان ماضيا فإن كان ثلاثيا أو رباعيا فهمزاته همزات قطع ، فالثلاثى نحو : أخَذَ ، وأكَلَ ، والرباعى نحو : أخْرَجَ ، وأعْطَى ، وإن كان خماسيا أو سداسيا فهمزاته همزات وصل ، نحو : انْطَلَقَ ، واسْتَخْرَجَ ؛ وأما الأمر : فان كان من الرباعى فهمزته همزة قطع ، كقولك « يَازيدُ أكْرِمْ عَمْراً » و « يا فُلان أجِبْ فُلَاناً »

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك « الغلام ، والفرس » وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت فى الدرج معاملة همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من « خَيْر » ، و « شَرٍّ » فى الحالتين للتخفيف ، وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو : أمْ ، وأوْ ، وأنْ

الفصل الثانى : فى حركة همزة الوصل ، اعلم أن منها مايحرك

بالكسر فى الأكثر وبالضم فى لغة ضعيفة ، وهو « اسم » وقد أشرت إلى ذلك بقولى « همزة اسم بكسر وضم » ومنها مايحرك بالفتح خاصة ، وهى همزة لام التعريف ، ومنها ما يحرك بالفتح فى الأفصح وبالكسر فى لغة ضعيفة ، وهو « ايمن » المستعمل فى القسم فى قولهم « آيْمُنُ اللهِ لأفْعَلَنَّ » وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْنِ ، وهو البركة ، لاجمع يمين خلافا للفراء ، وقد أشرت إلى هذا القسم والذى قبله بقولى « بفتحهما أو بكسر همزة آيمن » ومنها : مايحرك بالضم فقط ، وهو أمر الثلاثى إذا انضم ثالثه ضما متأصلا ، نحو « اُقْتُلْ ، اُكْتُبْ ، اُدْخُلْ » ودخل تحت قولنا « متأصلا » نحو قولك للمرأة « آغْزِى يَاهِنْدُ » لأن أصله « آغْزُوِى » بضم الزاى وكسر الواو ؛ فأسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وكسرت الزاى لتناسب الياء ، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزى ، ومثلت قبلها باغز ؛ لأنبه على أن الأصل « اغزوى » بالضم ؛ بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة ، وخرج عنه نحو قولك « امْشُوا » فانه يبتدأ بالكسر ؛ لأن أصله « امْشِيُو » بكسر الشين وضم الياء ، فسكنت الياء للاستثقال ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من القلب ياء ، ولهذا مثلت به فى الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب ؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد ، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا فى مثل اكْتُبْ ، وكسروا فى مثل اضْرِبْ ؛ فينبغى أن يفتحوا فى مثل اذْهَبْ ؛ ليكونوا

قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث؛ وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة فى حال الوقف ، ومنها مايكسر لاغير ، وهو الباقى ، وذلك أصل الباب

✡ ✡ ✡

وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ المبانى ، مُشَيَّدَ المعانى ، مُحْكَمَ الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تَقَرُّ به عين الودود ، وتكمد به نفس الجاهل الحسود

إنْ يَحْسُدُونى فانِّى غيرُ لائِمِهِمْ قَبْلِى مِنَ النَّاسِ أَهْلِ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِى وَلَهُمْ مابِى وَما بِهِمُ وَماتَ أَكْثَرُنا غَيْظاً بِمَا يَجِدُ
أَنَا الَّذِى يَجِدُونِى فِى صُدُورِهِمْ لا أَرْتَقِى صَدَرًا مِنْهَا وَلا أَرِدُ

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفا ، وعلى النفع به موقوفا ، وأن يكفينا شر الحساد ، ولا يفضحنا يوم التناد ؛ بمنه وكرمه ، إنه الكريم التواب ، الرءوف الرحيم الوهاب

✡ ✡ ✡

قال أبو رجاء: محمد محيي الدين، بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم، رحمه الله تعالى ورضى عنه، وجعله عنده مع النبيين والصالحين والشهداء:

قد تم — بحمد الله، وحسن توفيقه — مراجعة هذا الكتاب والكتابة عليه وحسن تنسيقه، فى ضحوة يوم الخميس السادس من شعبان المعظم عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦، وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله مقصودا به وجهه الكريم؛ ليكون لى حجة يوم الدين، آمين.

* * *

فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
١	خطبة المؤلف
٢	تعريف الكلمة
٢	بيان ماتطلق عليه لغة
٣	انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف
٣	علامات الاسم
٤	انقسام الاسم إلى معرب ومبنى
٥	اختلاف العرب فى باب « حذام »
٧	« « فى كلمة « أمس » مرادا بها اليوم الذى قبل يومك
١١	المبنى على الفتح مثل أحد عشر وأخواته
١٢	لقبل وبعد ونحوهما أربع حالات
١٨	المبنى على السكون مثل كم ومن
١٩	الفعل ثلاثة أقسام ، وعلامة كل قسم
٢٠	علامة الفعل الماضى وحكمه
٢٠	نعم وبئس فعلان خلافا للكوفيين
٢٠	ليس فعل خلافا للفارسى
٢٠	عسى فعل خلافا للكوفيين
٢٢	علامة فعل الأمر وحكمه
٢٤	هلم اسم فعل فى لغة الحجازيين وفعل أمر فى لغة بنى تميم
٢٥	هات وتعال فعلا أمر ، خلافا لبعض النحويين
٢٧	علامة الفعل المضارع
٢٨	حكم الفعل المضارع
٢٨	بناؤه على السكون ومواضعه
٢٩	بناؤه على الفتح ومواضعه
٣٠	إعرابه
٣٠	علامة الحرف
٣٠	إذما حرف شرط عند سيبويه ، وظرف زمان عند المبرد وجماعة

صفحة	الموضوع
٣١	مهما اسم شرط عند الجمهور ، وزعم السهيلى وابن يسعون أنها حرف
٣٥	« ما » المصدرية : معنى مصدريتها
٣٧	ذهب سيبويه إلى أنها حرف ، وزعم الأخفش وابن السراج أنها اسم
٣٧	ترد « لما » فى العربية لثلاثة معان
٣٧	« لما » الرابطة لوجود شىء بوجود غيره حرف عند سيبويه ، وظرف عند الفارسى وجماعة
٣٨	جميع الحروف مبنية
٣٨	تعريف الكلام
٣٩	صور ائتلاف الكلام ست ، ولكل صورة أنواع
٤٠	تعريف الاعراب ، وبيان أنواعه مع بيان مايشترك فيه الاسم والفعل وما يختص به كل واحد منهما ، وبيان العلامات الأصول والفروع
٤١	الباب الاول مما خرج عن الأصل الأسماء الستة ، وبيان إعرابها
٤٢	شرط إعراب الأسماء الستة
٤٣	الأفصح استعمال « هن » منقوصا بحذف لامه كيد
٤٤	البابان الثانى والثالث : المثنى ، وجمع المذكر السالم
٤٤	بيان إعراب المثنى ، وبيان مايلحق به بشرط ومن غير شرط
٤٥	بيان إعراب جمع المذكر السالم . وبيان مايلحق به
٤٧	الباب الرابع : الجمع بالألف والتاء الزائدتين ، وماألحق به

صفحة	الموضوع
٤٧	بيان إعراب هذا الجمع ، مع بيان مايلحق به
٤٨	الباب الخامس : مالا ينصرف
٤٨	تعريف الذى لاينصرف
٤٩	حكم الاسم الذى لاينصرف
٤٩	شرط جره بالفتحة ألا يضاف أو يقترن بأل
٥٢	الباب السادس : الأفعال الخمسة
٥٣	حكم هذه الأفعال
٥٣	الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر
٥٣	علامة الاعراب ظاهرة ومقدرة
٥٤	الذى يقدر فيه الاعراب خمسة أنواع
٥٤	الأول : المقصور
٥٤	الثانى : المضاف إلى ياء المتكلم
٥٤	الثالث : المنقوص
٥٤	الرابع : الفعل المعتل بالألف
٥٤	الخامس : الفعل المعلل بالواو أو بالياء
٥٥	رفع الفعل المضارع ، والخلاف فى رافعه
٥٦	نواصب المضارع
٥٦	الكلام على « لن »
٥٧	الناصب الثانى « ى » المصدرية
٥٧	الناصب الثالث « إذن »
٥٧	شروط النصب بها
٦٠	الناصب الرابع « أن » المصدرية ظاهرة أو مقدرة
٦١	لأن المصدرية باعتبار ماقبلها ثلاث حالات
٦٣	إضمار «أن» إما جائز وإما واجب
٦٣	الاضمار الجائز فى مسائل
٦٦	لأن بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الاظهار ، ووجوب الاضمار ، وجواز الأمرين

صفحة	الموضوع
٦٦	الاضمار الواجب فى أربع مسائل
٦٦	الأولى : بعد «حتى»
٦٦	النصب بعد حتى بأن المضمرة لا بحتى نفسها
٦٧	لرفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط
٦٨	المسألة الثانية : بعد « أو » التى بمعنى إلى أو إلا
٧١	المسألة الثالثة : بعد فاء السببية فى جواب نفى أو طلب
٧٧	المسألة الرابعة : بعد واو المعية فى جواب نفى أو طلب
٨١	جوازم الفعل المضارع على ضربين : مايجزم فعلا واحداً ، وما يجزم فعلين
٨١	الذى يجزم فعلا واحداً خمسة أشياء
٨٢	الأول : الطلب أمراً أو نهياً
٨٦	الثانى : « لم »
٨٦	الثالث « لما » أختها
٨٧	الرابع : اللام الطلبية
٨٧	الخامس : « لا » الطلبية
٨٨	مايجزم فعلين إحدى عشرة أداة
٩٦	إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطاً وجب قرنه بالفاء
٩٧	النكرة والمعرفة
٩٧	تعريف النكرة
٩٨	أقسام المعرفة ستة
٩٨	الأول : الضمير ، انقسامه إلى مستتر وبارز
٩٨	المستتر واجب الاستتار أو جائزه
٩٩	البارز متصل أو منفصل والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه
١٠٠	لا يؤتى بالمنفصل متى أمكن المتصل إلا فى مسألتين
١٠١	الثانى : العلم ، تعريفه ، وانقسامه إلى شخصى وجنسى

صفحة	الموضوع
١٠٢	ينقسم إلى مفرد ومركب ، وأنواع المركب .
١٠٢	ينقسم إلى اسم وكنية ولقب
١٠٣	حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها فى الكلام
١٠٤	الثالث : اسم الاشارة ، ألفاظ الاشارة ومواضعها
١٠٥	المشار إليه قريب أو بعيد
١٠٦	الرابع : الاسم الموصول
١٠٧	الموصول خاص أو مشترك ، وألفاظ كل من النوعين
١٠٨	متى تكون « أل » موصولة
١٠٨	متى تكون «ذو» موصولة
١١٠	متى تكون «ذا» موصولة
١١٤	صلة الموصول جملة أو شبه جملة ، وشروط الجملة
١١٥	حذف العائد ومواضعه
١١٨	أنواع شبه الجملة ، وشرط كل نوع
١١٩	الخامس من المعارف : ذو الأداة
١٢٠	الخلاف فى الأداة أهى « أل » أم اللام وحدها
١٢٠	«أل» على ثلاثة أنواع : عهدية ، وجنسية ، واستغراقية
١٢٣	«أم» فى لغة حمير كال عند باقى العرب
١٢٤	السادس من المعارف : المضاف إلى واحد من الخمسة
١٢٥	المبتدأ والخبر ، تعريف كل منهما وحكمهما
١٢٦	الابتداء بالنكرة يحتاج إلى مسوغ
١٢٧	إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ، مالم تكن نفس المبتدأ فى المعنى
١٢٩	إذا وقع الخبر ظرفا فهو متعلق باسم أو بفعل
١٢٩	لايخبر بالزمان عن الذات

صفحة	الموضوع
١٣٠	يغنى عن الخبر فاعل الوصف المعتمد ، أو نائب فاعله
١٣٣	تعدد الخبر لمبتدأ واحد
١٣٤	تقدم الخبر على المبتدأ جائز أو واجب
١٣٤	حذف المبتدأ أو الخبر جائز
١٣٥	يجب حذف الخبر فى أربع مسائل
١٣٦	النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع .
١٣٦	كان وأخواتها
١٣٧	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام
١٤٠	قد يتوسط خبرها
١٤٣	وقد يتقدم إلا مع دام وليس
١٤٥	يرد بمعنى صار خمسة أفعال منها
١٤٧	يأتى ماعدا ليس وزال وفتىء تاما
١٥٠	ترد كان ناقصة وتامة وزائدة ، وشروط زيادتها
١٥٠	يجوز حذف نون كان بخمسة شروط
١٥١	يجوز حذفها : وحدها أو مع اسمها
١٥٦	«ما» النافية تعمل عمل ليس فى لغة أهل الحجاز بشروط
١٥٧	«لا» النافية تعمل عمل ليس فى الشعر بشروط
١٦١	«لات» النافية تعمل عمل ليس بشرطين
١٦١	«إن» وأخواتها ، معنى هذه الحروف
١٦٣	إذا اتصلت باحداها «ما» الحرفية بطل عملها ، إلا «ليت»
١٦٧	إذا خففت « إن » المكسورة جاز عملها
١٦٧	إذا خففت « لكن » أهملت
١٦٧	إذا خففت « أن » المفتوحة عملت وجوباً ، ووجب فى اسمها وخبرها أربعة أمور
١٧١	إذا خففت «كأن» عملت ، وقد يذكر اسمها ، ويجب إن كان خبرها فعلا أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد
١٧٦	لايتوسط خبرهذه الحروف إلا أن يكون ظرفا

صفحة	الموضوع
١٧٨	تكسر « إن » فى مواضع
١٧٩	يجوز دخول اللام على خبر إن أو اسمها أو معمول خبرها أو ضمير الفصل
١٨١	« لا » النافية للجنس
١٨٤	العطف على اسم « لا » مع تكرارها وبدونه
١٨٦	نعت اسم لا
١٨٦	« ظن » وأخواتها ، عدد هذه الأفعال والاستشهاد لكل منها
١٩٠	الالغاء ، والتعليق ، ومعنى كل منهما ، وبيان الفرق بينهما
١٩٧	الفاعل : تعريفه
١٩٩	أحكام الفاعل
١٩٩	لايتقدم على عامله
١٩٩	لايلحق عامله علامة تثنية أو جمع
٢٠٠	إن كان الفاعل مؤنثاً أنث له الفعل
٢٠١	يطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع
٣٠١	الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ، وقد يتأخر عن المفعول جوازاً ، أو وجوباً
٢٠٣	قد يجب تقديم المفعول على الفاعل وقد يجب تأخيره عنه
٢٠٤	قد يجب تقديم المفعول على الفعل
٢٠٤	فاعل نعم وبئس
٢٠٥	نائب الفاعل
٢٠٦	بعض أسباب حذف الفاعل
٢٠٧	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء
٢٠٧	شروط نيابة الظرف أو المصدر
٢٠٩	تتغير صورة الفعل إذا أسند للنائب عن الفاعل
٢١١	الاشتغال
٢١١	ضابطه
٢١١	يجوز فى الاسم المتقدم الرفع والنصب
٢١٣	يترجح نصبه فى مسائل
٢١٤	يجب نصبه إن تقدمته أداة تخص الفعل

صفحة	الموضوع
٢١٦	يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخص الاسم
٢١٦	قد يستوى رفعه ونصبه ، وضابط ذلك
٢١٦	يترجح رفعه فيما لم يذكر فى أحد الأحوال السابقة
٢١٧	التنازع
٢١٨	ضابطه ، وأمثلته
٢١٩	إن أعملت العامل الأول أضمرت فى الثانى مايحتاجه
٢١٩	إن أعملت الثانى أضمرت فى الأول المرفوع دون سواه
٢٢٠	قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه محافظة على المعنى
٢٢١	المفعول
٢٢٢	أنواعه
٢٢٢	المفعول به
٢٢٣	من المفعول به المنادى ، ونصبه فى ثلاثة أنواع
٢٢٥	إذا كان علما مفردا بنى على مايرفع به
٢٢٦	المنادى المضاف لياء المتكلم
٢٢٨	حكم « أب » و « أم » فى النداء إذا كانا مضافين إلى الياء
٢٢٩	حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء
٢٣١	أحكام تابع المنادى
٢٣٦	حكم المنادى المفرد إذا تكرر مضافا
٢٣٧	الترخيم ، معناه ، شروطه
٢٣٨	يجوز قطع النظر عن المحذوف ، ويجوز ألا يقطع النظر عنه
٢٣٨	المحذوف للترخيم إما حرف ، وإما حرفان وإما كلمة برأسها
٢٤٢	المستغاث به ، معناه
٢٤٢	لام المستغاث به مفتوحة إلا أن يعطف بدون يا
٢٤٥	للمستغاث به استعمالان آخران . الندبة
٢٤٦	معنى المندوب

صفحة	الموضوع
٢٤٨	لا يستعمل فى الندبة إلا يا أو وا
٢٤٩	حكم المندوب
٢٤٩	المفعول المطلق ، معناه ، وأمثلته
٢٥١	ما ينوب عن المصدر فى كونه مفعولا مطلقا
٢٥١	المفعول له
٢٥٣	تعريفه ، وشروطه
٢٥٢	إذا فقد شرطا وجب جره بحرف التعليل
٢٥٥	المفعول فيه
٢٥٦	تعريفه
٢٥٦	جميع أسماء الزمان تقبل النصب ، ولا يقبله إلا المبهم من أسماء المكان
٢٥٧	المفعول معه
٢٥٩	للاسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات
٢٦١	الحال ، تعريفه
٢٦٣	شرط الحال التنكير ، وشرط صاحبها التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير
٢٦٥	التمييز
٢٦٦	تعريفه ، الفرق بينه وبين الحال
٢٦٦	التمييز نوعان : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة ومواقع كل منهما
٢٦٧	«كم» على نوعين ، وبيان تمييز كل منهما
٢٦٩	قد يكون الحال أو التمييز مؤكدا
٢٧٣	المستثنى بالا وأحواله ، وحكم كل منها
٢٧٧	المستثنى بغير وسوى
٢٧٧	« بليس ولا يكون وما خلا وما عدا
٢٧٨	« بخلا وعدا وحاشا
٢٧٩	مخفوضات الأسماء ، حروف الجر ، وأنواعها
٢٧٩	«لعل» حرف جر فى لغة عقيل
٢٨٠	«متى» حرف جر فى لغة هذيل
٢٨١	«كى» تجرها «ما» الاستفهامية
٢٨١	«لولا» يجرها الضمير
٢٨٣	المجرور بالاضافة

صفحة	الموضوع
٢٨٤	الاضافة على ثلاثة أقسام
٢٨٥	إضافة الصفة لمعمولها على ثلاثة أنواع
٢٨٥	الاضافة لا تجامع التنوين ولا أل
٢٨٧	يعمل عمل الفعل سبعة أشياء
٢٨٧	الأول : اسم الفعل
٢٩٠	أحكام اسم الفعل
٢٩٢	الثانى : المصدر
٢٩٣	شروط إعماله
٢٩٩	المصدر العامل على ثلاثة أنواع
٣٠٢	اسم الفاعل ، شروط إعماله
٣٠٧	أمثلة المبالغة ، وإعمالها
٣١١	اسم المفعول
٣١١	الصفة المشبهة
٣١٣	تخالف اسم الفاعل من خمسة أوجه
٣١٥	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال
٣١٥	اسم التفضيل
٣١٦	له ثلاثة أحوال
٣١٧	أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به
٣١٧	يرفع المستتر اتفاقا واختلفوا فى رفعه الظاهر
٣١٩	التوابع خمسة : الأول النعت
٣٢٠	فائدة النعت
٣٢١	ما يتبع فيه منعوته
٣٢٥	يجوز قطع الصفة إن علم الموصوف ولو ادعاء
٣٢٥	التوكيد لفظى ومعنوى ، الكلام على اللفظى
٣٣٠	الكلام على المعنوى : ألفاظه ، ومواقعها
٣٣٢	اوجه الفرق بين التوكيد والنعت
٣٣٥	العطف ضربان : عطف بيان ، وعطف نسق
٣٣٦	كل ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا ؛ إن صح وقوعه موقع المتبوع
٣٣٩	عطف النسق
٣٤٠	معنى الواو

صفحة	الموضوع
٣٤١	معنى الفاء
٣٤٢	« ثم
٣٤٢	« حتى
٣٤٣	لا تفيد الترتيب ، خلافا لبعضهم
٣٤٤	معانى أو
٣٤٥	معانى أم
٣٤٥	لا ، وبل ، ولكن
٣٤٧	البدل : معناه ، أقسامه
٣٥٠	العدد ، ألفاظه على ثلاثة أقسام
٣٥١	لأسماء العدد التي على زنة فاعل أربعة أحوال
٣٥١	موانع الصرف
٣٥٣	العلة الأولى : وزن الفعل
٣٥٣	« الثانية : التركيب
٣٥٣	« الثالثة : العجمة
٣٥٤	« الرابعة : التعريف
٣٥٤	« الخامسة : العدل ، وهو على ضربين
٣٥٩	« السادسة : الوصف
٣٦٠	« السابعة : الجمع
٣٦٠	العلة الثامنة : الزيادة
٣٦٠	« التاسعة : التأنيث
٣٦١	هذه العلل على ثلاثة أقسام
٣٦٢	التعجب ، له صيغتان
٣٦٧	لا تبنى صيغة التعجب إلا مما استوفى خمسة شروط
٣٦٨	الوقف
٣٦٨	« على تاء التأنيث
٣٦٩	« على المنقوص المرفوع والمخفوض
٣٧٠	« على المنقوص المنصوب
٣٧١	« على « إذن »
٣٧١	« على نون التوكيد الخفيفة
٣٧٢	« على الاسم المنصوب
٣٧٣	تكتب الألف بعد واو الجماعة
٣٧٤	تكتب الألف المتطرفة ياء أو واوا
٣٧٥	همزة الوصل
٣٧٥	ضبط مواضعها
٣٧٦	حركة همزة الوصل
٣٧٨	خاتمة الكتاب

تمّ فهرس الموضوعات

فهرست الأبيات والشواهد

الواردة فى شرح « قطر الندى وبل الصدى » لابن هشام

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
		حرف الهمزة	
٧	١٧	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء
٢٢	٧٨	ألم أك جاركم ويكون بينى	وبينكم المودة والاخاء
١٠٤	٢٦٢	[ليس من مات فاسترا ح بميت	إنما الميت ميت الأحياء]
		[إنما الميت من يعيش كئيباً	كاسفا باله قليل الرجاء]
		حرف الباء	
٨	٢١	والله ما ليلى بنام صاحبه	ولا مخالط الليان جانبه
١١	٣٥	يسر المرء ماذهب الليالى	وكان ذهابهن له ذهابا
١٣	٥٨	إذن والله نرميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
٤٥	١٤٦	أضحى يمزق أثوابى ويضربنى	أبعد شيبى يبغي عندى الأدبا
٥٣	١٦٢	ألا ليت الشباب يعود يوما	فأخبره بما فعل المشيب
٧٠	١٨٩	زعمتنى شيخا ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا
٧٢	١٩٢	القوم فى أثرى ظننت فان يكن	ماقد ظننت فقد ظفرت وخابوا
٧٧	٢٠٨	وإنما يرضى المنيب ربه	مادام معنيا بذكر قلبه
٩٥	٢٤٤	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	يالليكهول وللشبان للعجب
٩٧	٢٤٦	ألا ياقوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب
١٠٩	٢٧٥	ومالى إلا آل أحمد شيعة	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
١١٥	٢٨٨	وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب	كأنما ذر عليه الزرنب
١١٨	٢٩٤	وعدت وكان الخلف منك سجية	مواعيد عرقوب أخاه بيترب
١٢٠	٢٩٦	يحابى به الجلد الذى هو حازم	بضربة كفيه الملا نفس راكب
١٣٧	٣٣٤	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	ياليت عدة حول كله رجب
١٣٩	٣٣٨	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا	أعيذكما بالله أن تحدثا حربا
١٤٢	٣٥٨	كأن صغرى وكبرى من فقاقعها	حصباء در على أرض من الذهب
١٤٣	٣٦٠	لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ، ولم تسق دعد فى العلب
١٤٥	٣٦٤	عجب لتلك قضية ، وإقامتى	فيكم على تلك القضية أعجب
		حرف التاء	
٥	١٤	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الفرات

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٣١	١٠٨	فان الماء ماء أبى وجدى	وبئرى ذو حفرت وذو طويت
٧٤	١٩٥	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا	ولا موجعات القلب حتى تولت
١٢٨	٣٠٦	خبير بنو لهب فلا تك ملغيا	مقالة لهمى إذا الطير مرت
١٤٧	٣٦٨	والله أنجاك بكفى مسلمت كانت نفوس القوم عند الغلصمت	من بعد ما وبعد ما وبعد مت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٠	٩٤	متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا	تجد حطباً جزلا ونارا تأججا
١١٣	٢٨٠	شربن بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج
١١٣	٢٨١	أومت بعينيها من الهودج	لولاك فى ذا العام لم أحجج

حرف الحاء المهملة

١٨	٧٢	ياناق سيرى عنقاً فسيحاً	إلى سليمان فنستريحا
١١٧	٢٩٠	وقولى كلما جشأت وجاشت	مكانك تحمدى أو تستريحى
١٣٣	٣٢٦	أخاك أخاك إن من لا أخا له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح

حرف الدال المهملة

٢٠	٧٤	هل تعرفون لباناتى فأرجو أن	تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
٣٤	١١٥	ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا	ويأتيك بالأخبار من لم تزود
٣٦	١٢٢	ليس على الله بمستنكر	أن يجمع العالم فى واحد
٤٤	١٤٥	أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا	أخنى عليها الذى أخنى على لبد
٤٦	١٤٨	تطاول ليلك بالأثمد وبات وباتت له ليلة وذلك من نبأ جاءنى	وبات الخلى ولم ترقد كليلة ذى العائر الأرمد وخبرته عن بنى الأسود
٥٥	١٦٤	أعد نظراً ياعبد قيس لعلما	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
٥٦	١٦٥	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد
٦٣	١٧٥	أزف الترحل غير أن ركابنا	لما تزل برحالنا وكأن قد
٦٧	١٨٧	رأيت الله أكبر كل شىء	محاولة وأكثرهم جنودا
٦٨	١٨٧	دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط	فان اغتباطا بالوفاء حميد
٨٥	٢٢٩	يابن أمى وياشقيق نفسى	أنت خلفتنى لدهر شديد
٨٨	٢٣٢	فما كعب بن مامة وابن أروى	بأجود منك ياعمر الجوادا
٩٤	٢٤٣	يالقومى ويا لأمثال قومى	لأناس عتوهم فى ازدياد
١٠٠	٢٥٠	تألى ابن أوس حلفة ليردنى	إلى نسوة كأنهن مفائد

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٣١	٣٠٩	أتانى أنهم مزقون عرضى	جحاش الكرملين لها فديد
١٣٥	٣٢٨	لا لا أبوح بحب بثنة إنها	أخذت على مواثقا وعهودا
١٤٨	٣٧١	وإياك والميتات لاتقربنها	ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

حرف الراء المهملة

١٦	٦٨	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
٣٠	٩٤	فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها	كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
٤١	١٣٨	ألا يا اسلمى يادار مى على البلى	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
٦١	١٧٤	كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا	أنيس ولم يسمر بمكة سامر
٦٦	١٨٤	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
٦٩	١٨٨	وحلت بيوتى فى يفاع ممنع	يخال به راعى الحمولة طائرا
٧١	١٩١	أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى	وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور
٧٥	٢٠٣	جاء الخلافة أو كانت له قدرا	كما أتى ربه موسى على قدر
٩٢	٢٤٠	قفى فانظرى يا أسم هل تعرفينه	أهذا المغيرى الذى كان يذكر
٩٨	٢٤٧	حملت أمرا عظيما فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله ياعمرا
١٠٢	٢٥٤	وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
١٢٥	٣٠١	عجبت من الرزق المسىء إلهه	ومن ترك بعض الصالحين فقيرا
١٣٠	٣٠٨	ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زادا فانك عاقر

حرف السين المهملة

٢	٧	منع البقاء تقلب الشمس	وطلوعها من حيث لاتمسى
		وطلوعها حراء صافية	وغروبها صفراء كالورس
		اليوم أعلم مايجىء به	ومضى بفصل قضائه أمس
٣	٩	لقد رأيت عجبا مذ أمسا	عجائزا مثل السعالى خمسا
		يأكلن ما فى رحلهن همسا	لا ترك الله لهن ضرسا
		ولا لقين الدهر إلا تعسا	
٩٠	٢٣٤	ياصاح ياذا الضامر العنس	والرحل ذى الأنساع والحلس
٩١	٢٣٩	يامرو إن مطيتى محبوسة	ترجو الحباء وربها لم ييأس
١٣٤	٣٢٧	فأين إلى أين النجاء يبغلتى	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

حرف العين المهملة

٢١	٧٦	يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما	قد حدثوك فما راء كمن سمعا
٣٨	١٣٠	خليلى ماواف بعهدى أنتما	إذا لم تكونا لى على من أقاطع (١)

(١) وانظره أيضا فى (ص ٣٠٤)

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٤٧	١٥٢	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فان قومى لم تأكلهم الضبع
٧٨	٢١٠	سبقوا هوى وأعتقوا لهواهم	فتخرموا ولكل جنب مصرع
٧٩	٢١٤	لاتجزعى إن منفسا أهلكته	فاذا هلكت فبعد ذلك فاجزعى
٨٦	٢٣٠	... ...	يا ابنه عما لاتلومي واهجعى
١٣٨	٣٣٧	أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
١٤٤	٣٦٣	ياسيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب الذراع

حرف الفاء

٤	١٢	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
١٥	٦٤	ولبس عباءة وتقرعينى	أحب إلى من لبس الشفوف
٥٠	١٥٦	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب	ولا صريف ولكن أنتم الخزف
١٢٤	٣٠٠	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	نفى الدراهيم تنقاد الصياريف
١٤٩	٣٧٢	ألا حبذا غنم وحسن حديثها	لقد تركت قلبى بها هائما دنف

حرف القاف

٣٣	١١٢	عدس مالعباد عليك إمارة	أمنت وهذا تحملين طليق
٨٩	٢٣٣	ألا يازيد والضحاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق
١٠٨	٢٧١	والتغلبيون بئس الفحل فحلهم	فحلا ، وأمهم زلاء منطيق

حرف الكاف

٨٧	٢٣٢	ياحكم الوارث عن عبد الملك	ميراث أحساب وجود منسفك

حرف اللام

٦	١٦	لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل	على أينا تعدو المنية أول
٩	٢٥	(أيا جارتا ، ما أنصف الدهر بيننا)	تعالى أقاسمك الهموم تعالى
١٢	٥٠	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا	شديدا بأعباء الخلافة كاهله
٢٤	٨٢	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٢٥	٨٨	أغرك منى أن حبك قاتلى	وأنك مهما تأمرى القلب يفعل
٢٧	٩١	إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة	فأيان ما تعدل به الريح تنزل
٣٢	١١٠	وقصيدة تأتى الملوك غريبة	قد قلتها ليقال من ذا قالها
٤٢	١٤٠	سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم	فليس سواء عالم وجهول
٤٩	١٥٥	لايأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا	جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٥٧	١٦٩	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
٥٨	١٧٠	بأنك ربيع وغيث مريع	وأنك هناك تكون الثمالا

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٦٥	١٨٣	لا سابغات ولا جأواه باسلة	تقى المنون لدى استيفاء آجال
٧٦	٢٠٦	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل
٨٠	٢١٧	جفونى ولم أجف الأخلاء إننى	لغير جميل من خليلى مهمل
٨١	٢٢٠	ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفانى ولم أطلب قليل من المال (١)
٨٢	٢٢٣	ألا ياعباد الله قلبى متيم	بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا
١٠١	٢٥٣	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
١٠٣	٢٦٠	فكونوا أنتم وبنى أبيكم	مكان الكليتين من الطحال
١٠٥	٢٦٤	لميـة موحشـا طلـل	يلوح كأنه خلـل
١١٠	٢٧٧	ألا كل شىء ماخلا الله باطل	وكل نعيم لامحالة زائل
١١٤	٢٨٧	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
١٢١	٢٩٧	إن وجدى بك الشديد أرانى	عاذرا فيك من رأيت عذولا
١٢٣	٢٩٩	ألا إن ظلم نفسه المرء بين	إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا
١٢٦	٣٠٣	القاتلين الملك الحلاحلا	خير معد حسبا ونائلا
١٢٩	٣٠٧	أخا الحرب لباسا إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا

حرف الميم

١	٥	فلولا المزعجات من الليالى إذا قالت حذام فصدقوها	لما ترك القطاطيب المنام فان القول ما قالت حذام
٥	١٤	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الحميم
١٠	٣١	ومهما تكن عند امرىء من خليقة	وإن خالها تخفى على الناس تعلم
١٤	٦١	أقول لهم بالشعب إذ يأسرونني	ألم تيأسوا أنى ابن فارس زهدم
١٧	٧٠	ولكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
٢٣	٧٩	لا تنه عن خلق وتأتى مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم
٣٥	١١٧	نصلى للذى صلت قريش	وذبده وإن جحد العموم
٣٧	١٢٣	ذاك خليلى وذو يواصلنى	يرمى ورائى بامسهم وامسلمه
٤٣	١٤١	لا طيب للعيش مادامت منغصة	لذاته بادكار الموت والهرم
٤٨	١٥٣	لا تقربن الدهر آل مطرف	إن ظالما أبداً وإن مظلوما
٥٩	١٧١	ويوما توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٦٣	١٧٧	كأنى من أخبار إن ولم يجز	له أحد فى النحو أن يتقدما
٧٣	١٩٤	ولقد علمت لتأتين منيتى	إن المنايا لا تطيش سهامها
٩٣	٢٤١	تنكرت منا بعد معرفة لمى	وبعد التصافى والشباب المكرم
٩٩	٢٤٨	واحر قلباه ممن قلبه شبم	ومن بجسمي وحالى عنده سقم

(١) انظره أيضاً فى (ص ٢٥٢ من هذا الكتاب)

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٠٦	٢٦٩	وتضيء في وجه الظلام منيرة	كجمانة البحرى سل نظامها
١١١	٢٧٩	لعـــل الله فضلكم علينا	بشيء أن أمكم شريم
١١٩	٢٩٥	وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم	وما هو عنها بالحديث المرجم
١٢٧	٣٠٥	إني حلفت برافعين أكفهم	بين الحطيم وبين ركني زمزم
١٣٦	٣٣٣	إلى الملك القرم وابن الهمام	وليث الكتيبة في المزدحم
١٤١	٣٥٥	أتاركة تدللها قطام	رضينا بالتحية والسلام

حرف النون

١٩	٧٣	رب وفقني فلا أعدل عن	سنن الساعين في خير سنن
٢٦	٨٩	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضـــع العمامة تعرفوني
٢٨	٩٢	حيثما تستقم يقدر لك اللـ	ـه نجاحا في غابر الأزمان
٣٩	١٣٢	أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا	إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا (١)
٤٠	١٣٧	صاح شمر ولا تزل ذاكر المو	ت فنسيانه ضـــلال مبين
٥٤	١٦٣	فوالله مافارقتكم قاليا لكم	ولكن مايقضى فسوف يكون
٦٠	١٧٣	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
٦٤	١٨٠	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
٨٤	٢٢٧	ولست براجع ما فات مني	بلهف ولا ليت ولا لواني
٩٦	٢٤٥	يا يزيدا لآمل نيـل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
١٠٧	٢٧٠	ولقـد علمت بأن دين محمد	من خير أديان البرية دينا
١٢٢	٢٩٨	هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم	ومسحكم صلبكم رحمان قربانا
١٣٢	٣١٨	ما رأيت امرأ أحب إليه الـ	بذل منه إليك يا ابن سنان

حرف الهاء

١١٦	٢٨٩	واهاً لسلمى ثم واهاً واها	يا ليت عيناها لنا وفاها
١٤٠	٣٤٢	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعـله ألقاها

حرف الياء

٢٩	٩٣	وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر	به تلف من إياه تأمر آتيا
٥١	١٥٨	تعز فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا
٥٢	١٥٩	إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى	فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
٨٣	٢٢٤	فيا راكباً إما عرضت فبلغن	ندامای من نجران أن لا تلاقيا
١٤٦	٣٦٦	عميرة ودع إن تجهزت غازيا	كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

(١) وانظره أيضا في (ص ٣٠٤ من هذا الكتاب)

ATE DUE

m245825

10000083876

MAY 1974

B 11521077
i 11836623